



۲۷۵۶
۴۷۳۵

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی

بازرسی شد
۲۷ = ۲۶

رضا میرزا داد

بازدید شد
۱۳۸۱

از غیر دانا

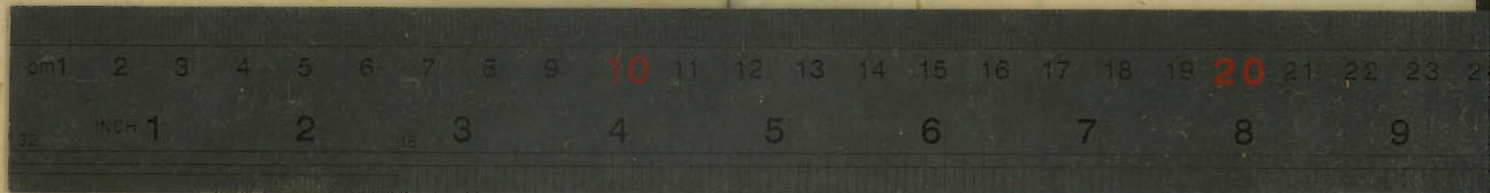


کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: سازمان رضائیه (صداها)	
مؤلف: میرزا داد	موضوع: تالیف
مؤلف: ۲۷۲۴	موضوع: ۵
مؤلف: ۱۳۰۲	موضوع: ۱۳۷۴۵

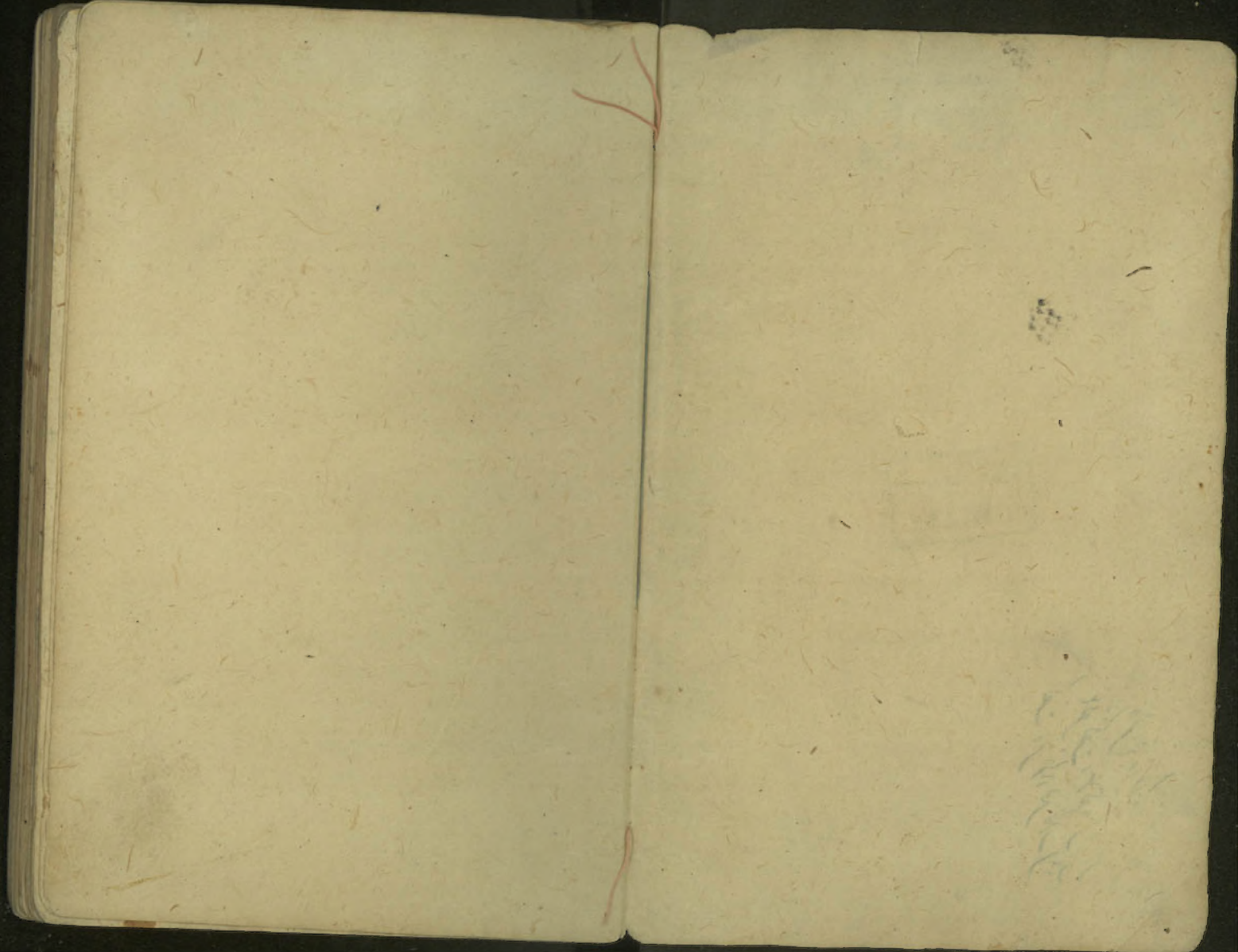


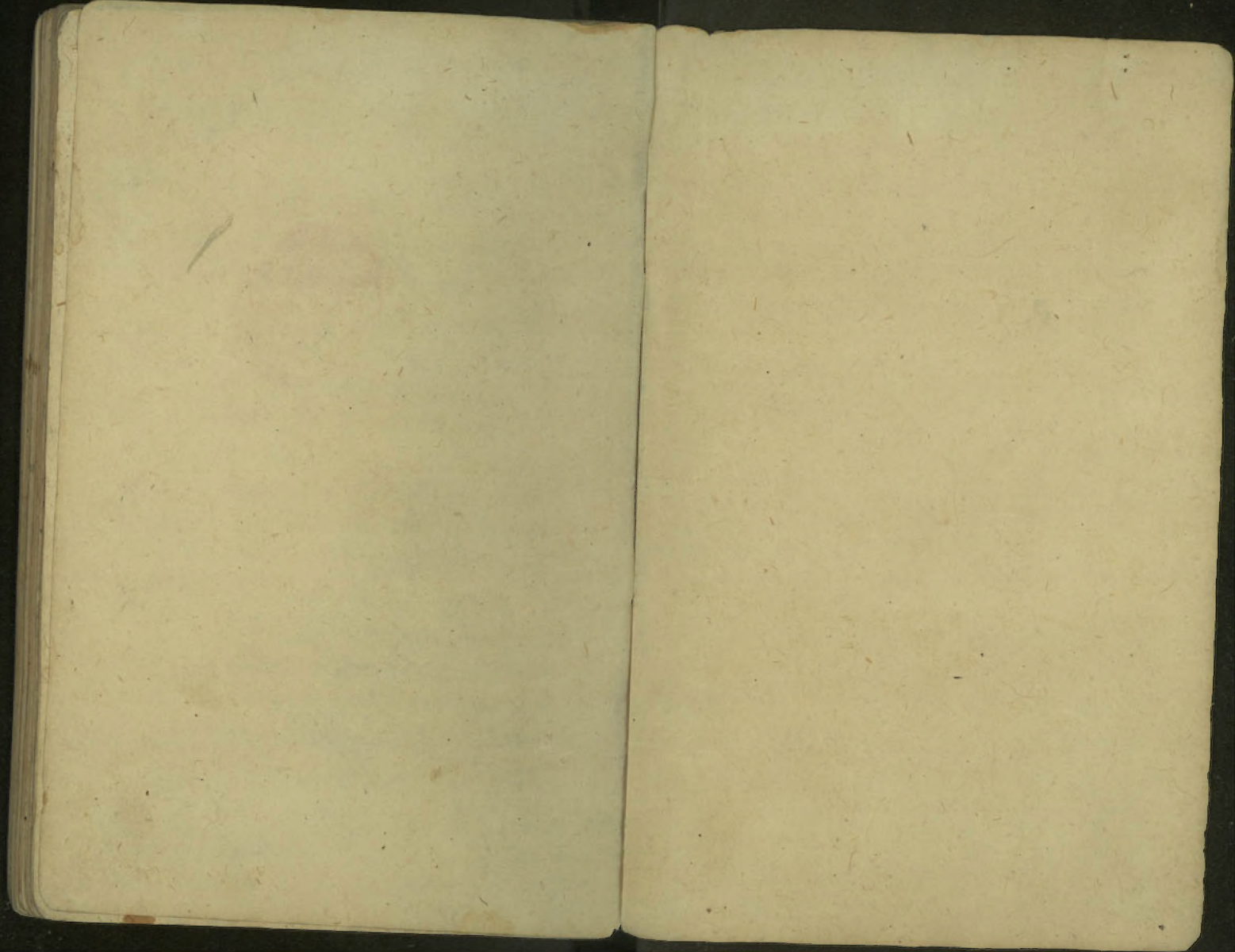
کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۷۲۴

Handwritten text in a box, possibly a library or archival stamp.



کتابخانه آیت الله العظمی
امام خمینی
مجلس شورای اسلامی
تهران







اخوانا واخواناتنا لصغر سنهم حالات واولادنا المذكور والاش
 اخوة له واخوانات صغرة يستلزم الاموال المارة ذلك كله و
 كذلك الامر من جهة الرضيع بالفسخ واولا لفظة البتة فاولا
 وان نزلوا من ذكر وانثى لذكر وانثى احدا لها ولا بابا لها
 انما هما ولا اخا ولا شئ من ذلك من علم المسلم اصطفا
 اثبات التحريم من النكاح الوصية الى النكاح بحيث يصير له كلاب
 وتعدى الحرمة الى ابائه واحبائه على الترتيب في تصديرون اجداد او
 جدات ثم نفع والى اخوة واخوانه وتصديرون اعمام وعات
 له ومن قبل الرضيع واولاده على السائر تصديرون اخفاء للرضع
 فالأمر فيه انما لذلك عندنا اجماعا عندنا كغيرها اجماعا بين الفقهاء
 الفاضلة على ذلك من طريقين ومن طريقه كثره جد او بهما يطل
 قول جماعة من العلماء بعدم اثبات التحريم الى النكاح من بعد في الحكم
 اقتصار على ما يقتضيه ظاهر الكتاب العزيز من انما ذلك جهلا
 شتى في خصوصيات الصور وفي اعتبارات الزناط المحرمة
 لعضامة النسب والمكحلة لعضاب التحريم وكذلك فيما فيه الرضاع
 والنسب وكان في اعتبار من اللوازم الاحكام والتحقيق
 ان حكم الرضاع كحكم النسب في ما ينافيه اياهما مستمسك الى الام

علمه الله تعالى
 بالجماع وهو

غفر

ثلثة **الصلح** تحريم النكاح بحكم من لم ينكح من النكاح **الصلح** المحرمية
 فحق له ان يخلو بامه وبناته ومنه مثلا من الرضاع وان ينظر
 منفق الى ما يجوز ان ينظر اليه من محاربه بالزواج ذلك لها بالنسبة
 الى محاربه من الرضاعة **الصلح** حرمة النكاح بحكم من لم ينكح من
 يحرم من المصاهرة بعد تمكونه الا ان ياتي من النسب من الرضاعة
 وكذلك طالع الابناء على الاباء من النسب من الرضاعة
 وكما تحريم أم الزوجه لنبأ فذلك تحريم امها من الرضاعة والصفاء
 هذا القسم مما علة لاجماع على وفق ما قاله جدتي المحقق العفان
 الله مقامه في شرح التواجد ان حصل الرضاع علاقه بمثل علاقه
 بالنسب على هذا التحريم بالمصاهرة فيتم كحقيق تلك العلاقه
 الرضاعية الصفة لما نازاها من العلاقه النسبية حتى يتأخر
 الاحكام المحاربه على نظيرتها من العلاقه النسبية سواء عليها اكان
 نعلق حكم التحريم بها من قبلها وبفسخها ام من قبلها والمصاهرة
 التي في ما يتجلى لها ان فيه الاجماع وذلك عشرة كالات
 التوارث قبلت بالنسب من الرضاع التي في التحريم
 وجوب العقد كونه بالنسب للارضاع العائنه المنع من
 قبول الشهادة فتشبهه بالزواج كالات على الاب من الرضاع

من النسب الرابع سقط القود قتل الأب بالرضع عنه
من قتل في النسب الخامس سبيها، الجود فسقط في الأب حتى
مقتول من أبيه الرضاعي لو قتل من أبيه الميت وكذلك
العلم القطع بفرقة عالم السادس ثبوت حق الولائية كقول النسب
بالرضاع السابع حق الكفاية فثبت بالنسب بالارضاع
لأن حق العقل في جناية الخطأ وكوفي النسب ولا يكون في
الرضاعة الثامن فإذا حكم بالقضاء فينفذ قضاء الأب على
أبيه من الرضاعة لا على أبيه النسب وإنما الآقا، فثبتها
بمقتضى الحكم والعقود إقراراً بما من عليه العاشرة الدخول في
أهل حق الولد والولد في الأيمان والذوق ولو سلف العظم
إياه أو أمه أو ولده أو أخته فثبت ما أو سلف الغير المقصد فثبت
على رجل أو ابنه أو امرأة أو ابنته مثلاً الحفوف وكذلك النسب
دون الرضاعة الثالث ما خلف عنه فاقوال أو موثقة
لأن الأختاق بالملك على جميع الرضاع والنسب أو شخص بالنسب
الثاني وقوع الظهار أو شبهة لا جرم من نوع الظهار به من النسب
على نوع مثله من الرضاع فثبت والمستقر والثالث حال العقد
في التواعد وكما هو قائم من التحريم بالصاهرة نحو زواج بزوج

منها

[illegible]

مدرسة ابن سينا في الطب

بانها تهاظر المظاير اطلاق الامومة فقد استبان ان المراد امومة العظم
 والتحريم لا غير ضابطه هزم الله نعم بالنسبة سبعاً وتسعين
 في التحريم مضافاً من اللاتي صرن في منهن من الرضاغة اللام و
 ارضعت فاما من الرضاغة من كل امرأة ارضعتك او رجع نسب
 من ارضعتك او نسبها اليها او ارضعت من رجع نسب
 اليها من ذكر او انثى وان علما كرضعة اجد ابوك او اجد اجدادك
 او اجد جدك او جدتك او جدتك من الرضاغة واختها فالتك
 وابو جدها كما ان ابن مرضعتك اخوك من لبنها اخوك من
 لبنها من النسب فكل امرأة ارضعتك او ولدت مرضعتك او ولدت
 من ولدك او ارضعتها او ارضعت من ولدك بواسطه او بواسطه
 فهي بمنزلة امك وكذلك كل امرأة ولدت اباك من الرضاغة او
 ارضعتك او ارضعت من ولدك ولو بواسطه فانها بمنزلة امك
 والنسب وان ارضعتك من الرضاغة كل انثى ارضعتك من
 لبنك او من لبن من انت ولدت او ارضعتها امرأة انت ولدتها
 وكذلك بناتها من النسب من الرضاغة فانهم كلهم بمنزلة بناتك
 والاخت فهي من الرضاغة كل انثى ارضعتها امك او ارضعت

بمن

8
 بمن ابوك وكذلك كل بنت ولدتها مرضعتك او ولدتها الفل الذي هو
 ابوك من الرضاغة والقات في النكاحات ومن من الرضاغة
 اخوات الفل الذي ارضعت من لبنه اخوات مرضعتك التي هي
 امك من الرضاغة اعني الاخوات من النسب امك من الرضاغة
 وكذلك حكم الاخوات من الرضاغة لا يملك امك من النسب كذلك
 اخوات من ولد الفل والمرضاغة من النسب من الرضاغة وكذلك كل
 امرأة ارضعتها واحدة من جدتك امك او ارضعت من واحد من
 اجدادك من النسب من الرضاغة وبنات اخوات وبنات الاخوات
 فمن من الرضاغة بناتك او لاد الرضاغة وبنات اولاد الفل
 من الرضاغة ومن النسب كذلك كل انثى ارضعتها اخوك او احد من
 بناتها او بنات اولادك من الرضاغة ومن النسب كذلك بنات
 كل ذكر ارضعت امك او ارضعت من لبن ابك او من لبن اخيك
 والبنات الرضاغية لا ولا اخيك النسب واحكام البنات
 من الرضاغة ومن النسب فانهم كلهم بنات اخيك وبنات
 اخيك فالجدي الامام المحقق القوام اعلى الله علاه ورفع
 مقامه في شرح التوحيد للاختلاف من اهل الاسلام ان الرضاغة
 تعقبن بحرم النكاح اذا حدثت علاقة مثلها لمضى التحريم في

النبوة والاسم

الروح القدس
الزوجه الموصيه

[illegible]

من الرضا ع كالحكم المحرم من الأخيذين من الزنا والحاصل انه متى ثبت
بالرضا ع علاقة مثل علاقة النفس وشكل تلك العلاقة في النفس يتحقق
به الحرم لمن تلك العلاقة حرم الاحكام الجارية على غيره من الغيب
سواء اختلفت من او مصاهرة وهذه الاحكام لا خلاف فيها
بين اهل الاسلام على ما يشهد به كلام القوم من الخاصة العامة وطواير
الكلام البينة على ذلك من قوله تعالى ولا تنكوا ما نكح ابائكم من
النساء ولا نسوة وطواير ما يكلم الدين من اصحابكم وانما قيده
بكونهم من الصنفين في ما كانوا يعتقدونه من ان المتبني ابن كادل
عليه قوله تعالى لعلكم تكونوا مؤمنين حرم في ازواج ادعيائهم
اي شي كانه لغيره فثبت لعلمه قوله الله بغيره رام بذلك ان حمله
الاحكام بحكمه لا لا الكسب بل الكرم البينة المتأثرة بحقوقه بعدم
الاختلاف فيها بين كافة المسلمين لانهم لم يتفق خلاف بين اهل
الاسلام في شيء من تلك الاحكام اصلا الاستبانة لا ولى
وفيهما ما لا يفتقر الى مسند لا كل العمل صاحب اللبس ان يزوج
بجدة المرضع من لبنه وسواء في الحرم اكانت امه امه ذلك
المرضع ام امه ابيه واكان المرضع ولد العمل او ما قلته من
او بنته او ولد لاهد من ذوى قراباه او اجنبية من اجانب

م
المر

إذا كانت حصة الرضيع الذي هو نافله صاحب اللبن زوجته التي
 هي حبسها حدة ذلك الرضيع المحرم على الفلأى من زوجة أخرى من
 زوجة هذا الحكم كونه قد قضت أصوله صناديق السواد
 بأعظم من صناديق ذلك فزنت بأربعة من حصة نصوص الرضة عن
 نساء الكرم وتوأخات على الدلالة على صحاح ما حديث عن امتنا
 الطاهر بن حبيب بن علي بن حميد بن سفيان عن ذلك كله عن
 كنف بنت أمية الغزالي عن أبيه الأشعث بن عمار عن أبيه الطوسي رحمه
 ذكر في المطبوع أن حدة الرضيع لا يحرم على صاحب اللبن وقد أرفضا
 حتى تحقق أنه رضيع في شيء من النوازل وفي سائر الرضا عنه و
 لكن كيش أصحابنا المحققين في ذلك التحقيق والاعتقاد من ذلك رتبة
 قال إن ما ذكر الشيخ ليس بهما لعل الحكمة في ذلك في الذي
 يقتضيه من صناديق التحريم وعلى ذلك عهدت في الأمان العلامة المحترم
 أبو منصور جمال الحلة والدين رحمه الله في المختلف في المذكورة
 واستقر ولده الأمان في المدققين رحمه الله في الإيضاح وعنده
 عول إلى المحققين في السجدة الشريفة رحمه الله في الركنية
 في غاية المراتب كاشفاً في تولده وقبائله ومقالاته معقلاً
 وكذلك العلامة المحترم صاحب الشرح ولعل أن حدة الرضيع

إذا كانت حصة الرضيع الذي هو نافله صاحب اللبن زوجته التي
 هي حبسها حدة ذلك الرضيع المحرم على الفلأى من زوجة أخرى من
 زوجة هذا الحكم كونه قد قضت أصوله صناديق السواد
 بأعظم من صناديق ذلك فزنت بأربعة من حصة نصوص الرضة عن
 نساء الكرم وتوأخات على الدلالة على صحاح ما حديث عن امتنا
 الطاهر بن حبيب بن علي بن حميد بن سفيان عن ذلك كله عن
 كنف بنت أمية الغزالي عن أبيه الأشعث بن عمار عن أبيه الطوسي رحمه

إذا كانت جدودتها من جهة أبيه أو كانت من جهة أمه وكانت
 هي بنت صاحب اللبن في التحريم في من الصور من جهة العامة
 الثابتة عموم مطلق قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب أما في الصورة الأولى فلأن حدة الولد النسبي
 من جهة الأب محرمة على أبيه من النسب كونهما أمه فيكون حدة
 الولد النسبي من جهة الأب محرمة على أبيه من النسب كونهما أمه
 فيكون حدة الولد الرضاعي من جهة الأب محرمة على أبيه من الرضا
 بمعنى عموم النص فأم الأب من النسب الولد الحلي من الرضا في منزلة أم
 الأب من النسب لولده من النسب أما في الصورة الثانية فلأن
 ولد بنت الحلي إذا صار لولد أمه الرضا عنه صار حدة حدة الحرة
 أمه من ابن حدة وهو الحلي أمه من الرضا فيكون هي بمنزلة أم
 من النسب أمه من النسب محرمة على صاحب اللبن كونهما بنته فأمه
 من الرضا عن النبي بمنزلة أمه من النسب كونهما حرة على عموم
 النص كونهما بمنزلة بنته فأمه الحكم بالتحريم في سائر صور المسئلة
 فمنها طلق الروايات الصحاح عن أصحاب الحديث والعصاة بها
 أحكامه سقيمة حرة الرضا عن أبيه بمنزلة من يحرم بالمصاهرة كقوله
 لبي من لبي من يحرم من النسب على طرفة سواء وهذه حقيقة

ليها

الذي النسب اتم من النسب اتم ام الولد من الرضاع والامع التعلق
 لعموم حرمة الرضاع ما حرمت من النسب لانه صلى الله عليه وسلم
 ان يعقروا وصية ابوتهم من فروع المقتضية كما تبين على وجه صحيح
 من يعقوب عن عده من جعفر كما قبلته الى ان جعفر لم يستغنى
 عليك انما راسه ثم ادلايت برقي بدلول ما رواه عبد الله بن
 في الصحيح قال سئل ابو عبد الله عما حاضره من امرأة ارضعت
 مملوكا لها من لبنها حتى يطمع من لبنها بعد قال فقال لا هو ابنها
 الرضاعة حرمتها بعد اكل لبنها قال ثم قال ليس قد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان حرمة الرضاع ما حرمت من النسب في صحيحه الى
 انك انما على الصادق عليه السلام قال لا تسكن المرأة على ثغرها ولا على
 ولا على اختها من الرضاعة وموتة السكوني من طريق الصدوق
 الى جعفر بن بابويه رضي الله عنه في النسخة عن جعفر بن محمد بن
 عليها السلام ان عليا عليه السلام انا رجلا في ان ابي ارضعت
 ولدي قد اردت بيعها قال صدق ما وقل من ربي مني ام ولد
 على غير ذلك من حديث الصحاح والكسان والموفيات فاذا
 كان في حرمة الرضاع بعد المنة في ذلك فلا فرق في صورته
 النزاع بطل وسبيل قال العلامة في المختلف مسلكا الى

ان
 س

الشيخ في المبسوط يجوز لعقل ان يزوج اتم المرتضعة واحدة واحدة و
 يجوز لو اده هذا المرتضعة ان يزوج التي ارضعت لانه لا نسب
 ولا رضاع ولا حاز ان يزوج ام ولده من النسب ان يجوز ان
 يزوج ام ولده من الرضاع او لا قالوا ليس يجوز له ان يزوج
 اتم ام ولده من النسب يجوز ان يزوج اتم ام ولده من الرضاع
 جاز ذلك قد علم انه يحرم من الرضاع ما حرمت النسب اتم ام ولد
 من النسب حرمت النسب ما لم يصاهرة قبل وجود النسب والى
 قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لم يقل يحرم من الرضاع ما
 يحرم من المصاهرة وقال لا يحل ولا يحل المصاهرة من الرضاعة
 يحل ولا يحل قال محمد بن ادریس ما تزوج ما حلت واحدة واحدة ففوز
 حال لما لا يجوز في النسب ان يزوج الانسا باخت امه لا
 اتم امراته محال وانما ان في علي ذلك المصاهرة وليس بمصاهرة
 ذلك اني لو ادرت ان النسب لا يجوز ان يزوج ام ولد من الرضاع
 واحاسب ان اتم ام من النسب حرمت النسب انما حرمت المصاهرة
 صل وجود النسب على ذلك المصاهرة فلا يظن فان بات
 ما قلناه كلامنا الى جعفر الذي يقتضيه من حيث ان اتم ام
 ولده من الرضاع محرمة عليك انما محرمة عليك من النسب

من النسب يجوز ان يزوج ام ولد
 ولده

لأنه أصل في الحرام من غير غسل فقال ابن حزم حرم الصبي على كل من
 حرم عليه أولاد النكاح ورضاعا وعلى النكاح على جميع أولاد نسبا
 ورضاعا وحرم على الصبي كل من حرم الصبي عليه وحرم أولاد
 النكاح على اب الصبي وأخته المنقصة لغير نسبا ورضاعا وحرم
 أولاد والد الصبي على النكاح وأولاد نسبا ورضاعا وجميع
 أولاد نسبا ورضاعا من والد الصبي دون غيره على النكاح
 على جميع أولاد نسبا ورضاعا وحرم الصبي النكاح على جميع أولاد
 المرضعة من جهة الولادة وجميع أولاد أم الرضاع من ليس بهذا
 النكاح دون غيره وهم كزوجة الصبي وعلى سبب أخته المنقصة
 على سبب نسبا ورضاعا من سبب دون غيره وعلى أولاد المرأة
 نسبا ورضاعا من ليس بالنكاح وكذا في النكاح بأم الصبي إذا
 ولوالد الصبي التزوج بالرضعة وأختها وكذا أختها ووالد النكاح
 لا ينفون من خطاب المصاهرة ثم الأم من الرضاع وقول
 الشيخ رحمه الله في المصاهرة أن كان كذا في الرواية الصحيحة خلافا
 فإن علي بن محمد بن روي الصبي قال قال علي بن جعفر الجعفي
 الذي في علي بن محمد بن روي الصبي قال قال علي بن جعفر الجعفي
 بنت زوجها فقال ما أجود ما سألت من هذا يعني أن

رواه
 الشيخ
 علي بن محمد بن روي
 الصبي قال قال علي بن جعفر
 الجعفي قال قال علي بن محمد بن روي
 الصبي قال قال علي بن جعفر الجعفي

الناظر

الناظر حرمت على امرأة من قبل من النكاح هذا هو النكاح لا غير ذلك
 أن الكراهية ليست من المرأة التي أرغفت لى من بنت غير ما
 فقال أبو بكر بن عتبة استقرت ما قبل لك من شيء وكان في موضع
 بناتك بعد حكم ما على السلم حرم بنت الأبن من الرضاع وجعلها في
 منزله البنت ولا ريب أن أخت الأبن إنما حرم بالنسب لو كانت
 بنتا أو بالسبب لو كانت بنت الرضعة فالنكاح ما باعتبار المصاهرة
 وجعل الرضاع كالنكاح وكذا قول الشيخ في غاية القوة ولولا هذه
 الرواية الصحيحة لما عرفت على قول الشيخ وسبب أن أبو بكر بن عتبة لا يقول
 في النكاح غير ما يرضع ولولا كونه ابن تزوج بنت أخته لا
 بأم المرأة وليس ما مصاهرة غلط لأنها إنما حرم ما باعتبار
 المصاهرة هذا ما قاله في المختلف بهذه المسئلة وقال في له
 السعيد في المختلف المأمور المدقق في الرضاع يخرج إكالات
 القواعد قد حكم على السلم بما حرم أخت الأبن من الرضاع وجعلها
 في منزله البنت والنسب حرم النسب فكذا من مثل منزلتها قال
 والله في المختلف لولا هذه الرواية لكانت لعالم الرضعة
 وأنا أول من كان من السبب في الصحيح من عبد الله بن جعفر قال

له ان يزوج احبها لهما من الرضاة لهما ان كانت المرأة راضية
من امرأة واحدة من لبن فحل واحد فلا يحل فان كانت المرأة ان
رضعت من امرأة واحدة من لبن فحلين فلان ما من ذلك هذه الرواية
انما صحتها نظرية تها في التخصيص منها من طريق الهندك المستقيمة
موضحة احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله عن حماد بن دراج
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه
كل شيء من لبنه وان كان الولد من غير الرجل الذي كان الرضعة
بلبنه وادار رضع من الرجل حرم عليه كل شيء من لبنه وان كان من
غير المرأة التي الرضعة ومنها من طريق الكافي عن حماد بن محمد بن ابي
عمر الساجي قال سالت ابا عبد الله عن غلام رضع امرأة فحل
له ان يزوج احبها لهما من الرضاة فقال لا والله رضعها جميعا
لبن فحل واحد من امرأة واحدة قال قلت فيزوج احبها لهما من
الرضاة قال فقال لا بأس بذلك ان احبها التي لم تررضعه كان
محلها غير فحل التي ارضعت الغلام فاحل الغلام فلا بأس
منها من طريق الكافي في الصحيح العالي لاسناد من لا يمانه عن حماد
بن محمد بن ابي الحسن عليه السلام عن الرضاة حرم منه وفي رواية
احدث قلت فارضعت ابي جارية لبن فحل من احك من الرضاة

قلت فحل لآخر لى من ابي لم تررضعها ابي من لبنه قال فحل واحد
قلت نعم يواخي لاني ابي قال الحسن بن الفضل بن ابي رانوك اباها وانك
احبها وسنت في الصحيح العالي لاسناد من طريق الكافي في رواية
عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال سالت ابا الحسن صلوات الله عليه عن
امرأة ارضعت جارية ولزجا ابنه من غير ما احل للغلام ابي جبار
ان يزوج الجارية التي ارضعت فقال الحسن بن الفضل بن ابي رانوك
طريق الكافي ومن طريق الشيخ محمد بن الحسن بن محمد بن حماد بن
ابن حمير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يزوج امرأة فولدت منه
جارية ثم ماتت المرأة فزوج اخرى فولدت منه ولدا ثم اتىها
ارضعت من لبنها غلاما احل لذلك الغلام الذي ارضعته ان يزوج
ابنة المرأة التي كانت تحت الرجل قبل المرأة الاخيرة فقال ابي الحسن
ان يزوج ابنة فحل قدر رضع من لبنه ومنها من طريق الموفق عن حماد
بن محمد بن حماد عن ابي الحسن عليه السلام عن رجل كان لاهل امان فولدت كل واحد
منها غلاما فاطلق احدى امرأته فارضعت جارية في غرض
ابني لاهل امان يزوج بعده الجارية قال لا لاهل امان ارضعت لبن
الشيخ ومنها من طريق الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عن حماد بن محمد
قال قلت لابي عبد الله ام ولد رجل ارضعت صبيا ولها ابنة

من غير ما اكل ذلك الصبي هذه الابنة فقال احب ان تزوج
 ابنة رجل قد رضعته من لبنه لدهه منها من طرب الكافي فما يجوز
 الصبي عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 2 رجل تزوج اخته من الرضا عنه فقال له المولى المولى اخذ
 اخيه من الرضا عنه فقال احب ان تزوج اخته من الرضا عنه
 ومنها من لا يقع من ابن ابي عمير ان باسناد عال صحيح عن حماد بن
 عبيدة الهذلي قال قال الرضا عليه السلام ما يقول صاحبك الرضا
 قال قلت كما يقولون اللبس حتى جازم الرواية فكيف
 تحرم من الرضا ما يحرم من النسب فاجابوا فقلت فافعل اذا
 لان امر المؤمنين سألني منها البارحة فقال لا يشرع في اللبس
 للفسخ وانما اكره الكلام فقال اما انت حتى يهلك منها ما قلت
 2 رجل كانت له اثمات اولاد شتى فافضعت واحدة منهم
 عليها غلاما غريبا الركب شي من ولد ذلك الرجل من اثمات غلاما
 الشتي تحرم على ذلك الغلام قال قلت بل قال نعم ان ابوا احسنه
 فما بال الرضا يحرم من قبل العمل ولا يحرم من قبل الالتمات وانما
 الرضا من قبل الالتمات وان كان من الغنى انما يحرم
 من طرف الكافي صحيح على الحسن بن رباط عن ابي سعيد عن حماد بن

ابن ابي عمير عن حماد بن عبيدة الهذلي قال قال الرضا عليه السلام ما يقول صاحبك الرضا

ابن ابي عمير

سلم

سلم عن ابي جعفر الواعظ عليه السلام قال اذا رضع الغلام
 من لبن شتي فكان ذلك عتة او عتة لم يولد له حرم عليها
 كل من رضع من طرف الكافي الصحيح من ثمانية عشر عن حماد بن عبيدة
 بن حمزة قال كنت الى بيعة على السلم اعرافه اوضعت له الرجل
 من كل ذلك الرجل ان تزوج ابنته هذه المصنعة ام لا فوقع
 لا تحل له ومنها من طرف الكافي في طرف الصدوق في العتة
 في المؤمن عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو بصير
 عليه السلام انما انما ان رضع يبيد وسلافا من ثمانية
 يعني على السلم انما لا رضا يحتمل من الرضا واللبس
 حكم النسب النسبة فاما رضى فساد الكناح وما يجد من المستبين
 من تقاضى الاجزاء وقار الكنايات ان الرضا والمصاهرة
 في الترميم الرضا عند اهل البيت والصدوق والنوار العلوي
 من ان يولد عليه السلام واذا قد سبنا لك او ضحا فلا تحبس
 عن شرك ان قول العتة وقول الشيخ في المبسوط وان كان في ثمانية
 كل الرواية الصحيحة خلافه ولولا هذه الرواية لاعتدت على قوله
 ليس سبيل الاستفاضة من كسب ما اولاهما ادراك ان المصاهرة
 لا بد منها في بعض شعب هذه المسئلة بل اكثر ما يوجب اصلا

ابن ابي عمير عن حماد بن عبيدة الهذلي

أم الرضيع إذا كانت بنتا لصاحب اللبن ضارت أم أمه مثلما ذكر
 آية أمه أم الرضاعة فتكون في منزلة أمه من النسب المحترمة على
 صاحب اللبن المصاهرة مستدرج لا محالة فأمه حرم بالرضاع
 ما يحرم بالنسب لم يجرى أمه مدخلية المصاهرة في ذلك وكذلك
 الأمر في أخوات هذه الصورة ونظائرها وهذا هو الذي رآه
 ابن ادریس يقول ولينصا مصاهرة وتقول لأنه أصل في التحريم
 تغيب لا زوج الرجل باحتسابه وأم أمه أمه على أنه لو دام ذلك
 لصح أيضا إذ منزهة أن الرضاع مما يستند إلى خصوص كالأحداث
 لا إلى العقل بالمصاهرة وهذا لا ينافي في حفظ العلاقة
 آية في قوله هذا يحرم ما رآه في التحريم أم الرضيع على صاحب
 اللبن من جهة ميثاقه لا من جهة الرضاعة في الرضعة لا بعدد ما
 الرضعة من جهة أهميتها الرضاعة للرضع مثل أمه له النسبة
 التي هي بنت صاحب اللبن تكون حكمها لقصة عموم القادة
 بعموم النص الغير المحاذر خصوصه لا لو دخلت أمه أمه فلا فرق
 بين النسب المصاهرة في ذلك جعل تحريم المصاهرة متعلقا بالنسب
 فمعه على ذلك رأسا كما تقرر أو يثبت في أمه مقول في جليل النظر
 وهو عند تدفق الناس كتميل في سد مسدود من التحصيل جدا والصحيح

بالنسب

كلامه في بعض النسخ
 وهو أن الرضعة من جهة ميثاقه لا من جهة الرضاعة في الرضعة لا بعدد ما
 الرضعة من جهة أهميتها الرضاعة للرضع مثل أمه له النسبة
 التي هي بنت صاحب اللبن تكون حكمها لقصة عموم القادة
 بعموم النص الغير المحاذر خصوصه لا لو دخلت أمه أمه فلا فرق
 بين النسب المصاهرة في ذلك جعل تحريم المصاهرة متعلقا بالنسب
 فمعه على ذلك رأسا كما تقرر أو يثبت في أمه مقول في جليل النظر
 وهو عند تدفق الناس كتميل في سد مسدود من التحصيل جدا والصحيح

أن علاقة النساء بغير أسماها التحريم على سبيل الجد بها أن تربت
 التحريم عليها بنفسها بما هي من دون علاقة أخرى غيرها وإنما يكون
 في جهة نفسها كذا إذا ما صدق علاقة المصاهرة أو حبت التحريم
 مما لا يثبت عن ذي بصيرة ما أن التحريم بالمصاهرة من أنواع العلاقة
 النسبية لعلاقة كالأقربى مثلا هي التي تسوجب تحريم الأم على ابنتها
 تحريمها على زوج بنتها فإذن التحريم بالمصاهرة أحد ضربين في السوء والعلا
 النسبية ولذلك أعز بها الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم فمما لا
 أرى خارج عما يفتنه الشك كانه تحريم في النسب فمما لا
 يتفق ذلك لو كانت المصاهرة بنفسها بنفسها من جهة التحريم مطلقا
 وعلى الأصل لا يحسد علاقة النسب على ما في التحريم من النسب
 فهو يشتمل على تحريم من ألقاها والعلاقة النسبية بحسبها بما هي من
 المطلقان وما يحرم من ألقاها وحسبها من جهة علاقة المصاهرة
 إذ التحريم بالمصاهرة انفرادا عن التحسين ورجوع إلى التحريم بالنسب لا
 إذا ثبت أهل البيت صلوات الله عليهم كان التحريم من الرضاع
 ما يحرم من المصاهرة بأصل القادة المخصوص عليها لا بدراج
 التحريم بالمصاهرة في عموم التحريم بالنسب شمولاً ولو أصل الله عليه
 وسلم حرم الرضاع ما يحرم من النسب مطلقاً في عموم آية فهذا

حق القول الفصل في الفحص ضابط وكفيل ان
 الحديث ابا جعفر الكلي رضي الله عنه قال في الصحيح العالي
 سئل عن رجل مضى من سائر بلاد العرب الى بلاد الشام
 ابو جعفر بن بابويه رضي الله عنه في الصحيح عن رجل مضى من
 عن رجل مضى من بلاد الشام الى بلاد الفرس في الصحيح
 خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فقال ان الله خلق آدم
 الماء العذب وخلق زوجته من سبعة اجزاء من اسفل اضلاعه فخرى
 الضلع سدس ثلث ثم ردتا اياه فخرى سدس ثلث بينهما صهر وذلك
 فولد من رجل نسبا وصهرا فانما هو رجل كان من الرجال و
 الصهر كان من النساء قال قلت ارايت قول رسول الله صلى الله
 من الرضاع ما يحرم من اللبن فيريد ذلك في كل امرأة ارضعت
 من لبن ثلثيها ولدا امرأة اخرى من صارت او غلام فذلك الرضاع
 الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل امرأة ارضعت من لبن فليس كان
 لها واحد بعد واحد من جارية او غلام فان ذلك رضاع ليس بالرضاع
 الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يحرم الرضاع ما يحرم اللبن
 وانما هو من لبن ناضج الصهر رضاع ولا يحرم ثلثا وليس هو سبب
 رضاع من ناحية ليس في قوله انما يحرم الرضاع ما يحرم اللبن

الرضاع

الرضاع المتخصص حكمها بالرضعة والرضع بحيث لا يمتد الى الطهارة
 والمرتبة بالرضع ما يكون من ناحية الرضعة مع عدم اتحاد الفحل والرضع
 ما بالمصاهرة ومرتبة الرضاع المتعدية الى سائر الطبقات ما يكون
 من جهة المصاهرة ومرتبة الرضاع المتعدية الى سائر الطبقات ما يكون
 رواية ابن ابي حنيفة رضي الله عنه في الصحيح عن رجل مضى من بلاد الشام
 العلم والان رجع الى مكان في سبيله فعاد الى الفاضل المعاد في
 النسخة قال الشيخ في المبسوط كوزن الفحل ان يزوج بحدثة الرضع قال
 ان قبل اللبن لا يجوز له ان يزوج بام ام ولد من اللبن فكل طاهر
 ان يزوج بام ام ولد من الرضاع وقد علم انه يحرم من الرضاع ما يحرم
 من لبن احباب بان ام ام ولد من اللبن طاهر بالمصاهرة لا
 بالرب والتحدث انما دل على تحريم اللبن بالمصاهرة قال لا بد من
 وذلك انما عجز جاز لا لا يجوز في اللبن ان يزوج الانسان بام
 امراته كما انما عجز ذلك الشافعي بالمصاهرة وليس من مصاهرة
 قال الذي يتقيد به من تحريم ام ام ولد من الرضاع كتحريم ام ام
 ولده من اللبن احضاره العلة المحذورة قال المعتمد وقال ان قول
 الشيخ وان كان في الاما ان رواد ابن عمر المذكورة على خلافه

فان كان علم الحكم فيها بغير اختيار من الرضا وجعلها غير له البتة
 ولما رتب ان اخت البنت انما يحرم البنت لو كانت بنتا أو نسبا لو كانت
 بنت الرضا بغير اختيارها باعتبار المصاهرة وحمل الرضا على البنت
 ذلك قاله لولا هذه الرواية لعلت قول الشيخ قاله نسبا من ادريس
 هذا القول في الشافعي لانض الشخ وولاه كوزان يزوج باختياره
 ولما رتب امراته وليس بمصاهرة علق لانها انما حرم بالمصاهرة
 وهذا قوله في المختلف واعتد في كذا في قول الشيخ واختاره
 الشافعي قلت اي اختيار الشهيد قوله في المختلف انما عدم الاختيار
 بغير هذا القول في الشافعي في تناقض غرض الشيخ ذكر الاول والى
 خلافة هذا القول لولا روايات كذا على خلافة كافة ما عرفت
 به العلامة وقد درست ضعفه في بعض مع غل النظر عن كذا آيات
 وانحنى الى العارضة بعد الشخ وبقية الموطا لا تستر في ان ما
 قال الشيخ ليس بمصاهرة بل انه حكاية قول الشافعي في العلامه الا
 ولا يحرم ام ام الولد من الرضا في الشافعي لانها الامام المحقق العيني
 وقد سئل عنه بغير اختياره في الماد بانه شافعي في هذه
 المسئلة ليست بشبهة من قبله في كذا فاما صورته فان من

الشيخ

الشيخ والشيخ والشيخ
العادة والدية
نحوه

يحق ان يعلق بخلافه لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما
 التحريم هو الولد لا الهل في القدر لا يحرم على اب الرضا ام ام الرضا
 كانت من الرضا وان كانت اقربا لها ومعه انه اذا اراد
 ولده امراته لا يحرم على الولد ام تلك المرأة وهذا الحكم صرح به
 ابن حزم ووجهاه اكل وحمل المصاهرة وتكمل ان يكون حاله
 الامم كذا في التحريم منع عن الولد ومعه ان رضه صفة
 ابنت لا يحرم عليه موطن والى في المناسبة ذكر في الحق ونحوه
 كسب ان كوزان لا من الولد والحكم على بغير التحريم هو المحقق الذي
 ينقل عن الشيخ في الجواب وورد على علمه ام ام الولد من الرضا فانها
 تحرم من غير ان يكون ام ام من الرضا كذا على اجابته لا يحرم
 على كذا ان نسب المصاهرة انما حصل من النسب الذي يحرم
 من الرضا ما يحرم من النسب لا يحرم من المصاهرة وانكره الفاضل
 وزعم ان هذا حكاية كلام الشافعي وليس بها شخ على تحريم ام
 ام الولد من الرضا كما يحرم من النسب اختياره المقطع طائفة
 في المختلف على الصريح في خبرنا ان عيسى بن جعفر سأل الجواد عما عرفت
 الثاني على الصلوة السبعين امرأة ارضعت ابنته هل تحل له
 خروج بنت زوجهما في الجواد ما سأل من ههنا وان

ان تقول الناس حرمت على امرأتك قبل ان ينفك هذا هو من النكاح
فقد ان الجارية ليست من المرأة التي ارضعت لي بنت غير
فان يكون عشرة متفرقات فاحل لك بهن شيئا وكن في موضع
ما كنت به الدلالة انه على السلم حكم تحريم اخن الابن من الرضاع
وجعلها موضع البنت وخت البنت تحريمها بالبنت اذا كان
وبالسد اذا كانت بنت الزوج فاحرم بها بالمصاهرة وجعل
الرضاع كالزينة ذلك فتكون في ام اللام كذلك ولست سبلا
بنته حرم من على حكم النكاح ثم قال المصنف لولا هذه الرواية لكانت
على قول الشيخ لقوله واعتد بها في النكاح قوله اشبه كلامه فوجدت
وهما ثم ان جدك العمام المحرم الامام اعلى الله تعالى قدره ذكر
هذه النكاح في رضاعه في كذا النكاح في شجر الارشاد
والنظر في الاول الثاني الثالث في ذلك هو تحريم الزوجة
اي جعل الرضاع كالزينة تحريم بنت الزوج ان كان تحريم البنت
محرم بالرضاع وعلو ما ان تحريمها اذا لم يكن بنتا لبس البنت
هو بالمصاهرة لست بغيره جعل الرضاع كالزينة ذلك اذا
ما سئل ان لا يلزم من ثبوت التحريم في هذا القول المقتضى حرم
عن حكم الاصل وظاهر الفواعل الموقوفة لوراد المقتضى حرمه

نجدته

تعد الحكم الى اشبهه من المسائل في ذلك عن النكاح والرضاع
والاعتد به بان تحريم بنته حرم من على حكم النكاح لا ينفك شيئا
لان بعنف النكاح ما هو عليه قد عرفت بان هذه الحكم لا يصلح
الفرع بعلة متحدة فيها والاصل فيها ذكره هو ان الحكم من الرضاع
والفرع هو جدة الولد من الرضاع والحكم المطلوب بعلة هو تحريم
الذي سطر لاصل النكاح ما يقتضيه كونه حلة التحريم هو كون اخن الولد
من الرضاع في موضع من محرم بالبنت يعني البنت البنت وهذا
قام في جدة الولد من الرضاع فاما في موضع جدة من البنت بل
ذكره اسوة كما لا من التحريم لا كما لا عرفت ان الناس بعد الحكم من
حرم في النكاح كونهما كما في النكاح كونهما كما في النكاح كونهما
الحكم من النكاح في النكاح كونهما كما في النكاح كونهما
في عبادته لم يترك شيئا على النكاح كونهما كما في النكاح كونهما
والا فلهذا لا يترك شيئا على النكاح كونهما كما في النكاح كونهما
نفسا من هذه ونتم هذه من جهة النظر فتمت البسطة والستقام
عندي اما في النكاح كونهما كما في النكاح كونهما
ولما انما خلا ذلك لوراد بالامومة والبنته مقامها في النكاح
تحريم بنت الزوج وانما في الزوج وكذلك استقام ان يقال

بنته

جعل الرضا كالزنى ذلك قد يقع في هذا المقام فلو فرضنا
 صلوات الله عليه وآله في بيان اثبات حكم التحريم في هذا المقام
 المحقق في حقته دون نظر في دمه ما هي الشكوك في هذا المقام
 وذلك التحريم احداث قول جديد لم يلقه في هذا المقام
 لم يثبت قولنا في هذا المقام في حقته في حقته في حقته
 وخروج هذا او اثباته من حق حكم كاصل الثابت واساس القاع
 المعقولة قد انقضت من دليله ولو دسيلة ادراج حكمه من ذلك
 في حق الناس لا كما يستحق اصلا الدليل القاطع هو نفي الحكم من
 حيزه الى حيزه في آخر جامع حكمهما والاصل في الفقه انه ما جاز
 مندرجات حكم العلاقة كما قلنا في استخرج حكم الحكم من
 بيان حكمه في حقته او نفي ادراج حكمه في حقته في حقته
 حكمه في حقته وليس من ادراج الحكم في حقته في حقته
 علم كاصل واستدراكه من ادراج الاستدلال في حقته في حقته
 كالحكم القاطع في حقته هو العمل المحقق واما الحجج فمن قسمهم
 كاستدراك الحكم في حقته من فروع في حقته في حقته
 ثم بعد الحاشية والبيان القاطع الحكم المستصحب في حقته
 لا يحصل من الحكم عليه في حقته وقد انقضت القاع في حقته

في موضع من حكم التحريم في حق الرضا في هذا المقام
 النسبة للولد الرضا في حق التحريم في حق النسبة التي هي من ذلك الولد
 كانت تكونا عليها التحريم على وجه ولا النسبة في ذلك ذلك هو
 كما هو المستحسن في هذا المقام في هذا المقام في هذا المقام
 كما التورث بين ذوي القربى وما النسبة في حق النسبة
 في علاقة اخرى غير علاقة القربى النسبة كمن تكون العلاقة النسبية
 كاعتبار ذلك مطلقا كما التورث من الزوجين في علاقة الزوجية
 لا تقتضي لا غير في حق التحريم المصاهرة هو ما نسب لهما نسب
 وان كانت المصاهرة من كل معصية في سبب النسبة فمما لا يورث
 بالبنوة الكاشفة من الأب الابن قبل علاقة المصاهرة كما حصل
 من احد بهما وزوجه من التي يقتضي تحريم حليلته كل منهما على الآخر
 علاقة الامومة والنسبة من الام والفتى من التي يقتضي تحريم كل واحد
 منهما على الآخر في علاقة الاحدية من التي يقتضي تحريم كل واحد
 منهما على الآخر في علاقة الامومة والتحريم من التي يقتضي تحريم
 ادخال المرأة على نفسها او حالها الا بالاذن منها وباجل في التحريم
 كقوله في القربة من كاشف الحكم بالتحريم مقتضى حكم التحريم في نسبه
 القربة مما لا يورثها حاشية التحريم في التحريم المصاهرة يكون

التورث كونه

يكون غلاة القرآن من إحدى حاشيتي المصاهرة، وأن كنت متعقبة
لنحوه على حاشيتها الأخرى فحاشيتي المرأة ما كان لها حاشيتي
المصاهرة ولا الحكم عليها بالفرق بينهما من إحدى حاشيتي المرأة
بعضها من حاشيتي المصاهرة وأحد حاشيتي المصاهرة بعضها
أحد حاشيتي الفرع لغلاة النسب من شخص لا يوجب فرما أحدنا
على الآخر وهو فرم النسب الأخر من الأنا والبنات مثلا وحرمات
من أحدنا ما يسمى في اصطلاح الفقهاء بنحوها بالمصاهرة فصلا من
العلماء كما الأخر من الأنا وحلال الأنا، ومثلا وان كان ذلك
انضم بهذا إلى إيجاب النسب لآه اذ الغلاة النسخة من كتاب
والان مقتضى فرم المصاهرة من كل منها ومكتوبة الآخر فادان
من القول في النسخة ان حال فرم النسخة من شخص أحدنا
ككونه غلاة النسخة لغلاة النسب من كل منها على الآخر ولا
ان يكون غلاة النسب من اثنين متعقبة لغلاة النسب من أحدهما مصاهرة
ولقد أوردتو جزئي العبارة على أسباب العلم من المذهب
فليس الله الغلبة لآل في نوعه فاعادة يحرم على الرجل
نساء احواله وفضوله وفضول اول احواله واول فضل من احواله
ويحرم على بنته رضاعا وبال مصاهرة احوال زوجته مطلقا وفضوله

بجای این را و در آن

مع الدخول جميعاً الأختان مطلقاً والعرة وإن كان مع البنت المنقولة إليها
 لا مع رضاها وعلى المرأة ما يحرم الرجل عليها إذا وضعت كراوية أو حصى
 أو شئ من الزرع مطلقاً وتحريم الزنا بالنكاح وعلى الشبهة ما يحرم الصحيح
 القواطع الموطأ بمعاينة أو بغيره من الزنا واللعان وبغيره مطلقاً
 التسع للعدوة والوفقة على مطلقها ولكن بغيره ولو لا أمه أو
 وأختها في الدوام الحرام كالأزواج وإن لم يكن لها عليهن نكاح
 البهائم المستبقة عند الشبهة إلى الكواثر وحرمة اللعان والمباينة كالك
 والأختان إذا امت غيرة واحدة فمقت فبذلك من مسك أم أو أخت
 إذا وضعت لأختها من لبن زوجها حرم زوجها عليها لأن زوجها صبر
 بالارتضاع من الرضا عنه ولو لم يلبس ثم عليها لأنه إذا لم يلبس
 أو لم يرضع عنها فمقت عليها لعدم العادة المستفصولة عليها ولأنه
 حرم في غير ذلك أيضاً الحريم عليها وقد انفتح لصحاح أنها حرم من
 يصبر على التحريم قال صلى الله عليه وسلم في شيء القوم بعد وقد
 شاهدوا بعضهم عاصراً به وروى بعض الصحابة أن المرأة إذا
 آتت أختها وضعت لبناً فيها تحريم زوجها صاحب اللبن لأن لبناً آتت
 فهي عورة أختها وكذلك هذا إذا لم تأم العادة مطلقاً لأن
 هذه لبن من لبنها ومن زوجها بسبب الرضا عنه فلا علاقة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مصارعة لان الحريم صيرورتها اخصا وكذا انما صيرورتها كالاخت
فلا دليل على عليتها ثم قال في قوله انما هذه المسئلة حسنة من احوالها
فيما لم تكن المسئلة ولا في قوله انما هذه المسئلة حسنة من احوالها
وقد وقع في محقق كذا في قوله انما هذه المسئلة حسنة من احوالها
ارضعت لمن حرمها ولا يملكها صارت عتق لده في منزلة
اخته ام لا وحاصل كذا في جواب العتق من طرف الاخ النسب
من طرف الفل اعني صاحب النسب فان صاحب النسب لا يفرق بينهما وبين
من يوطأ به ولا يرضع له ولا يرضع عنها بل في واحد المشقة لم
في عتق الولد لا يفرق بينهما ومن كسر اعني اخوتها كذا بالنسب او
بالرضاع فان شئت العتق المذكور تابع لاخته الاله
مشقة من طرف الفل اصلها وراسا وشوئها من طرف الأب
لا تعقب شوئها من طرف الاخر قطعا فتعقب الحريم عنها اذ هو مع
القوة المشقة الذي اوقع في العتق صدق اسم القوة للولادة
المذكورة مع عدم ملاحظة اختلاف حتى الفل والاب النسب
قلت تعقب القرب على الوجه المقول سلوكه كسلوك الحريم من طرف
سبحان فاما ما احتج به من النسب فاصل ثابت ووقع ثابت
في غاية القوة والمائة والرخانة والوزانة اذ هذا الحريم

احسن

صالح

هذا هو الوجه
في قوله انما هذه
المسئلة حسنة من
احوالها

صالح الابوة من الرضاع فانما يصير انما الرضاع من الرضاعة ويكون
منه منزلة من اب من النسب المحرم على الرضعة كقوله الفل من الرضاعة
احرازه لما هو محقق ما ط الحريم مسئلة اذا ارضعت زوجة الرجل
من لبن وله اخته حرمه كذا في جوابها لا يملكها صارت عتق لده في منزلة
اخته من النسب محرمه على الفل كقوله الفل من الرضاعة محرمه عليه ايضا
بعموم القاعدة ولما احدثت العتق مسئلة اذا ارضعت امرأة
الرجل من لبن وله اخته حرمه كذا في جوابها لان الرضعة يصير لها
لبن الرضعة فتكون امه من النسب كذا في روضة فليكن الجمع بين
الاخت والنسب كذا في الاكل ويكون الاصل في المانع العامة
انما هي من جهة الضرر المأبأة في مخالطة النصوص الحاشية
في هذه الموضع ثبتت بانها تشتت مسئلة حليل الرجل اذا
ارضعت اخا لها او اختها لا يولد اولادها حرمه كذا في جوابها
يصير الرضاع من الرضاع وانما هو النسب محرم عليها فكذا
ابوه من الرضاعة ايضا كذا في اخت له الرجل على ما طرد
على العموم تطقت به صراح صحاح النصوص المسئلة
اذا ارضعت حليله الرجل عنها او غيرها حرمها كذا في جوابها
انما هي او غيرها من الرضاع وانما هي او غيرها النسب محرم عليها كذا في جوابها

وهو قوله

هذا هو الوجه
في قوله انما هذه
المسئلة حسنة من
احوالها

هذا هو الوجه
في قوله انما هذه
المسئلة حسنة من
احوالها

رضاعا ومنه ما عدا ذلك وانما اذا ارضعت لغيرها فلا تارة يكون
 اما ان تضع من الرضاع واو من اللبن فوجعتهما فكون منزلة منها
 منزلة زوجة عنها وكذلك اذا ارضعت ولدها حرام زوجها عليها لانه
 يصير ابنا لرضع الزوج النسب محرم عليها كذا ابو جعفر الرضا فانما
اذا ارضعت الولد لغيرها اذ لم يكن بذلك منزلة زوج حالتها ا
 فانما لا يحدى المحرم رضوا ان يرضعها عليه ان المرضعة في هذه الصور
 صارت بنت ابن ثم ولده او بنت ابيه بنت ارجل ولده او بنت
 لسلكه عنده اصح مسئلة اذا ارضعت اخا زوجها او اخة من
 لبنه حرمت عليه لانها تصير له امه او ام اخيه وام الاخ لو كانت
 محرمة على الرضاع لكان رضاعا وقد سقط المصروع لما قتل
القوم مما كان مسئلا اذا ارضعت ولد اخر في زوجها عند القوم
 على ظاهر كذا حكى به جدي المحقق فان ما رضي انه يكون لها بالارضاع
 صارت امه ولده من الرضاع وام ولده من النسب لا يخرم ام
 الولد ولا ام ولده لان الزوج وذلك مستبين مسئلة اذا ارضعت عم
 زوجها او بنته او ولد زوجها فان يكون عليها بمن كان مسئلا
 البيان فانها تصير امه او بنته او ام ولد او ولد مسئلة
 اذا ارضعت لغير زوجها صارت اما رضاعية لاجل هذه وام انما

من النسب محرمة كذا سائر من الرضاع مسئلة اولاد الزوج ولادة ورضاعا
 على تحريم عمه والدة الرضيع نكحت الروايات التحريم والطبق القطع به
 معظم الاحكام في هذا الشئ وانما ليس بسبب صاحبها
 والسيد ابن زهره صاحب الحجة والمحقق العلامة ابن حجر المذنب
 وشيخنا الشهيد انما يخرج في الرضاع شرح العمود واعلم ان مسئلة
 الرضاعية وهو الحق الذي لا يحد بغيره لما كان ان يكن الارضاع
 في اولاد صاحب اللبن من الرضاع اصنافا للمعد ادنى
 الشئ ذكر الشيخ في النهاية والحديث على اتباعه لم يسقط حلالا
 ومسئله ولا يحد على من يولد ولكن قد وقع في كلام بعضهم ذكر حلالا
وليس يحد في شرح العمود في الرسالة في الشيخ في المبسوط والذي بين
 من المبسوط ان كذا من انما على العلية لا من اولادها فان الرضاع فان الرضاع
في عمدة من المعروف فانه ان من يولد بغير الرضاع فان الرضاع على
 الخط فتم الحقا فقام المبسوط فان في التحرير ادخل الرضاع بالمسألة
انما يحد بغيره من الرضاع في الرضاع والفصل في الرضاع من جسبه
 اليها فانما يتحقق فاحتمل دون فان يكون طبقته كاحوته والخو ا
 اعلم منه فاحتمل وجه استرخاء الرضا لانه لو انا له واجدادها وانما
 عماته ويكون الحكم من رتبة عمته او اعم حكم من لم يحصل معه رضاع فحرم

الحكمي

مسئلة
الرضاع

لعقل كساح خت المرتضع كساح اتمته وحادته وان كان لمولد داخل
 ٢ حل كساح المرتضع وكساح اتمته واخواتها كذا ذكره في المبسوط ثم قال
 ورد في اصحابنا ان من ولد هذه المرتضعة جميع اولاد الفحل محرمة وهذا
 المرتضع على ابيه جميع اخوة واخواته وانما صاروا بمنزلة الاخوة وخالف
 جميع الفقهاء في ذلك قالوا انما هو المستندة من جهة ابيها لما تعلقت
 بكل واحد منها وسكان من سبها والاولاد هم سكان من طبعها من
 اخواتها واخواتها وسكان اعلم منها من ابيها وامها وجملة انك
 تفترده بولدها من النسب فكل ما حرم على ولدها من النسب حرم على جميع
 اولاد المرتضع سببا لاولاد ابيها التي لم يرتضعوا من
 هذا اللبن ان سكا في اخوة رضاعا من اولاد الفحل واولاد المرتضعة
 من النسب من الرضاع فان الشئ في خلاف اذا حصل الرضاع المحرم
 لم يحل لعقل كساح اخت هذا المولد المرتضع طبعه ولا لاحد من اولاد
 من غير المرتضعة منها لان اخوة واخواته صاروا بمنزلة اولاد
 قال في النهاية وكذلك يحرم جميع اخوة المرتضع على هذا المولد على جميع
 من جهة الولادة والرضاع ونحو ذلك في المبسوط وهو المقتول من التزويج
 على السلف والذين لا اكثر وقد درست انه المستند من هذه الناحية
 من الاولاد وان لا يجازع في مناج الى الرسول عليه السلام قال

المخلف

المخلف قال المولود ليس له شئ من حرامته كذا ذكره في المبسوط وانما يحرم حصول
 من خلت هذا المولد المرتضع من اولاد الفحل والنسب لا من اتمته
 ولا من ابيه والنسب على ابيه على النسب اصل الرضاع في التحريم
 فانما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب في النسب لا يحرم على ما لان
 اخت اخيه التي لا من ابيه ولا من ابيه ثم امر بالان في الملاحظة وقول
 امر ادر ليس هذا لان من في النظر حقيقة لكنه لا جامع ما قال اولاد في
 المسئلة السابقة التي حكم فيها تحريم اتم المولد واخته في الرضاع كما
 حرمنا في النسب وقد عرفت انك ان التحريم ليس من جهة النسب بل
 من جهة المصاهرة ثم انما لا يمتنع على اتم المولد الرضاع وان
 اخلفت البعثة وقد قال ابو جعفر الثاني على ما لم يكن عشر متفرقة
 ما حل لك من شئ وكل في موضع سبائك وكذا ما رواه ابو
 بن يونس في الصحيح قال كتب علي بن شريك الى الحسن عليه السلام احراه اتر
 بعض الذي من يجوز ان انزوج بعض لما حكيت لا يجوز ذلك لان
 ولدنا صاروا بمنزلة اولادك وهذا العقل على ضرورة اولاد اخوة
 اولادك فبذلك الحرة ونحو ذلك من المتفرقة من هذا الكلام المخلف
 كما تقول الذي يعنى النطق ان ادر ليس حرامته انما في النسب في المسئلة السابقة
 حرم على الشئ حيث ذكر الجواز فما نقله عنه في المبسوط في المسئلة السابقة

وحكم ما في الست الترخيم مع ان المسلك في المسئلة من قبل واحد في
 المسئلة السابقة اوضح وليس كلاما به لانه اذا ثبت ان التسويغ
 وقد كان التسويغ هناك حكم ان في الحكم ما يجوز او اورد على
 نفسه واذا ثبت عنه ليس لما قاله على ان الشبهة في كتبهم ولذلك
 ذكر ذلك لفظا لا او حكما به بآيتهم والظاهر ان التسويغ قد ثبت ان
 جهة المصاهرة في تحريم الرضاع ليست خارجة عن جهة النسب بل هي احد
 جهتيها وارجو ان يثبت في الروايات انما حكم لعدم تحمل النسب و
 اوضح من ان تحمل في الجسد او يسوغ كغيره عن حكمها فالوقوف
 في هذه المسئلة لا يمنع من ان سابق اليه بوجه ما يجمل في القول
 ما ذكرنا في هذه الصورة الى ان ادرى من ادرى انما كانت ذاك عند
 المتأخرين مما ثبت اني لم يمتنع في كلامه اصله من كلامه
 وتفصل من عرف في ذكره في ذاق طعم الحق وادرج حرمه المصا
 على حرمه النسب فانه ليس في غير ما اذا فرغ من انتمك منهم
 باهل بيت العترة في العترة فمستحك ما اذا دبرهم صلوات الله عليهم
 لم يحل التحريم بالمصاهرة مستوجبا لثبوت الحرمه بالرضاع اساسا و
 المستحكون بهم صلوات الله وتعالى عليهم من غيرها اجماعا واصحابا
 احدثت منهم رضي الله عنهم فمالهم ان لا يكونوا لم يعرفوا في

في المسئلة السابقة اوضح وليس كلاما به لانه اذا ثبت ان التسويغ
 وقد كان التسويغ هناك حكم ان في الحكم ما يجوز او اورد على
 نفسه واذا ثبت عنه ليس لما قاله على ان الشبهة في كتبهم ولذلك
 ذكر ذلك لفظا لا او حكما به بآيتهم والظاهر ان التسويغ قد ثبت ان
 جهة المصاهرة في تحريم الرضاع ليست خارجة عن جهة النسب بل هي احد
 جهتيها وارجو ان يثبت في الروايات انما حكم لعدم تحمل النسب و
 اوضح من ان تحمل في الجسد او يسوغ كغيره عن حكمها فالوقوف
 في هذه المسئلة لا يمنع من ان سابق اليه بوجه ما يجمل في القول
 ما ذكرنا في هذه الصورة الى ان ادرى من ادرى انما كانت ذاك عند
 المتأخرين مما ثبت اني لم يمتنع في كلامه اصله من كلامه

استجاب

استجاب حرمه الرضعة التي في من خصيتها اذا اراد المصاهرة فاذن
 الفرق ما لك على انما استجبت قوم من المتأخرين احدثت قول كبد
 وخرج لاجماع حركته في العقائد في التحريم في المطلقة التي في احكام الرضاع
 العترة يحرم من المصاهرة ما يمتنع من النسب في تزوج امرأة لها من
 الرضاع اوليت حرمه على غيره او لو كان لها اخت من الرضاع حرمه
 جمعا لا عينا ولو كان لها بنت اخ او بنت اخت حرمها ان لم تكن
 البنت او اختها ولا اخت حرم ولو كان الأب من الرضاع او الابن امرأة
 حرم على الآخر كحما ولو تزوج امرأة حرم عليها انما من الرضاع ان
 قلت بالتحريم في النسب لا لاطاع حرم على نسبه واجتهد في من الرضاع
 كالنسب بالتحريم حكم الرضاع حكم النسب في التحريم سواء قلت وما قاله
 واوضح في من حرم ام الرضعة وانما نسبت من الرضاع على
 ولده من الرضاعة ومبيعا وعليه في من نسبت لغيره انما الله العترة
 العترة العلم في العترة حرة قال لا تحرم الرضعة على اب الرضيع لا
 على اخيه ولا على اولاد النخل ولادة ورضاعا ولا ولادة ورضعة
 ولادة لا رضاعا على اب الرضيع على نبي ولا ولادة ولا اب الذي
 لم يرضعوا من هذا المذهب النكاح في اولاد الرضعة واولاد تحلب لآله
 ورضاعا على نبي في مرة اخرى قال لم يحل تزوجهم التحريم بالمصاهرة

في المسئلة السابقة اوضح وليس كلاما به لانه اذا ثبت ان التسويغ
 وقد كان التسويغ هناك حكم ان في الحكم ما يجوز او اورد على
 نفسه واذا ثبت عنه ليس لما قاله على ان الشبهة في كتبهم ولذلك
 ذكر ذلك لفظا لا او حكما به بآيتهم والظاهر ان التسويغ قد ثبت ان
 جهة المصاهرة في تحريم الرضاع ليست خارجة عن جهة النسب بل هي احد
 جهتيها وارجو ان يثبت في الروايات انما حكم لعدم تحمل النسب و
 اوضح من ان تحمل في الجسد او يسوغ كغيره عن حكمها فالوقوف
 في هذه المسئلة لا يمنع من ان سابق اليه بوجه ما يجمل في القول
 ما ذكرنا في هذه الصورة الى ان ادرى من ادرى انما كانت ذاك عند
 المتأخرين مما ثبت اني لم يمتنع في كلامه اصله من كلامه

فلان المرتضع الكحل في اولاد صاحب اللبن وان لم يفرج بام المص
 لبنا وبأخت زوجته من الرضاع وان سلك الاخ من الرضاع ام
 اخيه لبنا وبالعكس الحرة التي انشئت من المرتضع الى المرتضعة
 ونجدد معنى انه صار كالنسب لولد التي انشئت منها اليه
 مودة غلبت على النسب دون من هو في طهرته من اخوة او اخواته
 او اعملى منه كما بان في اولادها من سفلن فاح ام المرتضع واخوته
 وجدته ثم حرة ثم ثالثة في ذوقه وكراماته كالحادي عشر
 حرمة الرضاع فشر الى الحرمان للمصاهرة للنسب الرجل كالحل
 حلال اما من الرضاع ولا حلال ابنة منه ولا ابنتها
 نسائه ولا ابنتهن منه في هذه الاشياء مضافة لغيره ومناقضة
 صريحة اعترض عنها سنها اربع العبدية قد تزل به نفسه
 العبدية ما تدرج احد اهل حكمه او لا وقال جدي الحق الحق
 تقاديره في الشرح وفي انكواشي المصونة الى شئها الشبهة ان
 هذا يرجع الى سلف من قوله ويكمل قوله قد قدم التحريم للمصاهرة
 وكما يقول الرجوع من الفتوى في مثل هذا الاما العروب من
 النظر ومثل هذه المسألة العقيمة من الكلام معجدها بل
 الصحيح انه لم يثبت بالبحر في شئ من هذه المواضع بل في الام

نفسه

ان احتمل عدم التحريم فحق لولا الرواية الصحيحة على ما عطف بها
 قد قلناه والورد في المختلف وانما انقضاء نظر جدي التحريم
 في سبيل الوقوف ان عاتق المصاهرة اذا حدث بغيرها بالرضاع
 لا يوجب تحريما فان سفلت الكحل لم ينفذ وان كفت لم يقطع
 للاصل والاشبهات وانما الموجبة للتحريم علاقة المصاهرة
 التي لا يكون ناشئة من الرضاع بل من الكحل الصحيح قد انضمت
 لك ان علي بن ابي طالب لا يملكه ولطفا بن الروايات ليس عليه
 ولا اصل والاشبهات باضعف عليها بعد نبوض النصوص
الاستدلال الثاني وفيها ضوابط مسائل **حاشية**
 من الدلائل عند الاصحاب ان نشأ راحة الرضاع في ا
 الرضاعين شريطة انها صاحب اللبن العدة المدة فقد
 ادعى فيه الاجماع ونحوه العدة امر لا سلام او على الطبري
 صاحب الفهرست رواه ثانيا من الخاصة ليعقوب بن الزناد وكان
 التحريم عند كمال النصاب مطلقا سواء في ذلك كانا ام
 استقام النصاب من لبنين فخل واحد او من لبنين فخل واحد
 المشهور بغير التحريم من الرضاع والمرتضعة كون نصاب العدة
 التحريم جسيما من لبنين فخل واحد فان اختلف النصف النصاب

نفسه

ت

ا

لم يحقق حجة الرضا واسا في الخرم من مفسد مضاعف ان يكون
 ارتداد كل من جنى العصب المعتبر من لبر ذلك العقل الواحد
 فاذا اختلف الدين من جهة اختلاف فليس بالشبهة المبرهن
 مع وحدة فلي عينه في استكم العصب لكل منهما لم يكن
 حتى الخرم منها وليس ينبغي واسا بل ان يكون حجة الرضا مع
 حاصله من كل موضع ومن صفة او من كل موضع وفلما
 ويحق قول السيد الطوسي لا يبعد اتحاد الفلي في شي من الموضع
 اصلا بل في اتحاد الموضع وان تعد الفلي كما كان في اتحاد
 الفلي وان تعدت الموضع في بعض شدة المتخرف في شرح
 وفي شرح الشارح وهذا القول يفيد في غاية القوة رجوعا الى الخرم
 مما ذكره لولا التمسك من اهل البيت عليهم السلام بخلافه وهي حقيقة
 لما ذكره على اتحاد الرضا والفتى حكم الخرم في الاستشهاد
 اصحابنا المشهور في خبرين ضعيفين السند يعارضهما ما يذكر
 عدم اعتبار الفلي في رواية محمد بن عبيد الله اني قال قال الرضا
 عليه السلام قالوا اصحابك اكدت قلت ما اسلم موثق
 وليس بضعف وفي المحدث في الواب الجادة اما لا يظن حقا
 اساطير كونه صحيحا لانه وان كان كذلك فهو ثقة في النقل

لا طعن

لا يظن عليه في ذلك الحق ثم الذين ادوا العزم مني لانه انما في ذلك
 العزيمة السكون وان كان عاينا فهو من شدة الرواية وقال شيخنا ابو جعفر
 وحده انه في مواضع من كتبنا ان كانا قد تجمعت على العمل بما لم يكن في
 عقار من الاما من الفات لم تقدم المذهب في المروية في شدة
 الصدق وكنت جماعة من علماء من الفات والمدينة الى الخلف
 على ان اردوا الكثرة في انما الحسن على الاستاذ في انما استو من
 روي في مذهب في حجة ايمان من جهة في قد ذكرنا في فصول السائل
 ثم انما اعتبار اتحاد الفلي في الرواية في كذا خبر في نقل في غير
 منها صحوا الى اوب من انما كان من العمل في حجة في حجة
 ووجه صدق ان روي في حجة الرضا في احد من انما في الرواية
 ذكرنا في كتبنا حجة عبد الله بن سنان ورواية الشيخ في كتابه في
 قال السائل لاجل هذه على السمع من الفلي في انما في الرواية
 في الكتب لم يرد في الرواية اخرى في حجة لم يصب حجة في
 من روي في سواد من روي في الرواية في الفات العزم في نصيب الرضا
 الجوات وفيها قلت في روي في الرواية في الفات العزم في نصيب الرضا
 من احسن من الرواية في نقل في من انما في الرواية في الفات العزم في نصيب الرضا
 في الرواية في نقل في من انما في الرواية في الفات العزم في نصيب الرضا

قلت

لاولادة من لبن حتى واحد من اللبن في قول سقدة في سوجية المأدوم
في حكم الحريم كسواء لاولاد الحمل كذلك من حواشي واحدة او من لبن وشي قال
شيخنا الباقع الحلي الشيد لا يكون بينهما من اتحاد المصقة علاقة الاخرى
مراجعة الام وان عقد الحمل وحسب حرم النسك اذا كانت بالعب و
والرضاع يحرم منه الحريم من لبن مسألة الام المصقة من اللبن
في حرمها على المصقة النفس والواجع وكذلك اخوتها واهلها
منه فانما من الرضاع عقد على القاعد لا حرم ام المصقة من الرضاع
على المصقع ولا اخوتها منه ولا اهلها منه ولا احباؤها وان حرم من
لبن عدم اتحاد الحمل فعلى اخيه على امه ودره في الرضاع قد حرم
حرمه الرضاع لا حرم من لبنه الا اذا كان القس على واحد منهما
واوردنا القس الواردة في حكم خلاف الطبري في هذا لو كان
الحريم مصقيا ام من الرضاع لم يحرم كذا الام على الصبي كان
المباذودة انما يحصل من رضاع غير مصقعة ورضاع غير مصقعة
سببا ومعلوم ان اللبن الرضاعي على اللبن واحد فلا بد
من المصقع والام المذكورة لاشياء اخرى فنفذ في الحريم ومن
قد ايدى ان اخوتها من الرضاع وعلمنا انها من لبنها
وان حرم من لبنها فانه من عدم اتحاد الحمل ولو كان المصقع

۱۸

أما لا يحرم عليها الرضعة من الرضاع ولا أوجها منه ولا عبا منه ولا
خالها منه لئلا يفسد قبل قوم أو كذا يحرم من الرضاع ما يحرم من لبن
فخصني الحريم وما وافقه فأنتم قد اطلعت على منعة الرضعة أنها أتم
على الرضعة طبعين أي الرضعة إنما تحت لكون الألف حيدة والدة
فالرضع لجان في عموم الحريم المحدة والحالة ذلك المراتب فقسنا
الآراء على اعتبار إحداهما العقل خاص ولا تجوز في العام ولا في الخاصة
المذكورة على اعتبارها مع مقدار الشط فإنهم اطلعت على المنفعة إحداهما
الرضعة على الرضعة منها ليس قبل آخرها نابت لها أيضا ولم يحلوا
بالأخرة المخرجة القوم من الأس البنت لعدم اتحاد العقل فخصني
هذا الكلام من أصل العلماء ومن الشارح الحق ثبت الرضعة
منه عن علماء الجليل الأئمة على غير تخصيص العام واعتبار اتحاد
العقل من النص المختص فخصني الحريم ما يحرم بناء على صريحه وذلك
مما سمعنا من أئمة الحق ع في ذلك بالحق في نابت أئمة على
من غلام رضع من امرأة أهل إن تزوج أخته لا يباين من الرضاع
لأن الأخت رضعها أيضا من لبن فزنى أحد من امرأة واحدة قال
قلت فبزوج أخته لا حتما من الرضعة إلا الفعل لا بأس بـ ذلك أن
أخته ما من لم يرضع من لبنها غير فعل التي أرضعت الغلام فخلص

رضعتا
الى المصنعة واهما من الرضعة

أخبرنا التي لم ترضه كان لها غير فعل التي أَرْضَتْ العظام خلف

في العرق خفيف جدا واضعف من صفاء وان كل من يصير الموضع
 بغير الحرق بالبرص يفسد او من المصاهرة فهو محكوم عليه الحرق قال
 في المذهبين الاصح وجدا الحرق الروا المقتدة وعقل الحرق
 غير له امة الا ان من اولاده غير انهم من زوجته واقامة منزلة
 ام ام اولاده من النسب لثباتهم الاضا فليت وكذلك كلام سداد
 رحمه العزيز في الراسم عند الخرافات تحت في الرضايات
 والافوات من الرضاية واقابت الوفيات والربية من
 المرأة المدخل اليها فان لم يكن دخلا بها فواجب وحطاط الانبا
 وانع من الاخص فبعض واحد او كذا وكذا فلو كان من علم
 الحكم على بعض من الغافل الحرق من النسب يحرم من الرضاية
 مسئلة لا يخلو او الموضع في اولاد صاحب البين لادة في
 لاني اولاده وصفا في اولاد زوجته الموضع ولادة ولا
 جميع ولا حكم لانه مخصص بغيره وقد قطع الحرق في ذلك
 كالمسح وان ادين الحق النواحي من المذهبين حتى بعد
 واكثر الا صاحب بكاد يكون عليه الاجماع وبهتة حتى الحق في
 شيخ الواحد ووجه في الرسالة وكذلك يحرم على الفحل اولاد الى
 الموضع ولادة ورضاها لعدم العرق بين بنت الفحل والبنت

١٥ ثم رويته واحدا فبذلك اختل الزوج وبقيا على ما كانت الزوجة والآن
 من الرضا عن أمه من الحب فلهذا رويته لأبى كذلك القول في أم
 الرضا عن أبيه من الحب في الرضا عن أبيه بالكتاب أو في حكمه بالأصالة إلى
 أو لا بد من الحب وكذا اختل الزوج والأصالة اليوم إلى أبيه من قبل هذه
 العلاقات اللازمة خصوصا من قبل الزوجين استلزام حكم الزوج
 الذي يرمي من قاعدة جدهما ولو كان جدي أبيه الذي يرمى من
 القول في رسالة الرضا عن أبيه من قبله على ذلك بعض شيئا
 المتأخر من شرح الزايع عدم حكم الزوج في أمه من قبل
 واستصحاب الحكم في ذلك هو الذي يقتضيه الأصوب والقوانين
 والنصوص والأدلة العامة فهي التي هي علاقة المصاهرة
 المصاهرة بالكتاب ومن علاقة المصاهرة المتأخرة عن الرضا
 من لا بد من كتاب وكذلك من الرضا عن المتأخر عن المصاهرة كما أنه
 بالكتاب ومن الرضا عن المتقدم عن المصاهرة التي هي عليه لا
 بكتاب أو لا أو لا من ساطعة تحتها الرضا عن كافي صلات
 الأب والأم الرضا عن الأب والأم وصداقات الأب والأم الرضا عن
 على الأب والأم التي هي عليه كافي هذه الصورة أو التي هي
 مفاد هذا إلى النصوص العامة أو لا لا لا الرضا عن

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing dense cursive writing.

اوله الموضع و اجازت الموضع ان يرضع العقل نظر الى العلة المذكورة
في الخبر قال بعض فقهاء المشايخ في شرح الشرائع اخوة الولد
من حيث هم اخوة لا يخرجون النسب بلقاء وانما يخرجون من حيث
البينة وهي سبعة صاه لكن المصاحرين الحرام في هذه المسئلة
بما انفج والمال ليس للولد ونحوه وهو انما على الحرم قلت
فان ان يحصن الحرم و يستبان ان الغيرة تبرك حرم في الحرم
في حله احكم بالحرم في الرضاع عما لم يطق الرضوع لا يحق نوة
او كساح على الكعبة ثم انا على قولنا المطهرين كما يحرم على والد الرضع
بنات الرضعة ولادة فكله كحرم على بناتها رضاعا لا تحريم
العقل او اختلف من غير فرق مسئلة كل من في بما اؤده فقد حرمت
عليه المهور بما من الرضاعة وكذلك بنتها من الرضاعة ولا ينفق
لا يستأجر ولا يملك في الصحة من طهر ان كان في ذرواة الشيخ في
كن يرضع الصحيح على احكم من اطلاق رزي عن محمد بن مسلم عن احمد بن
عليه السلام قال سئلت عن رجل تزوج امرأة ايتروا من الرضاعة
او ايتروا لاولاد ذلك الصحيح عن محمد بن عيسى عن ابي الحسن
عن محمد بن اسلم عن اخيه علف السليم في رجل تزوج امرأة ايتروا من الرضاعة
الرضاعة او ايتروا قال لا قال الشيخ رضوان الله تعالى عليه

قد حرم ذلك من جهة الرضاعة فاذا كان من النسب فهو اولى التحريم فقال
شيخنا الشهيد في شرح الأئمة وفاقا لغير المدقق في الأيضاح لان النسب من
أصل الرضاعة وبتشريع ثبوت صفه للفرع حيث الفعية مع عدم ثبوت
لأصله فاذا لم يدرى من النسب كذا لك بنتها من النسب كما هي
من الرضاعة وبنتها من الرضاعة في التحريم بنوة اهل الزاني او قول
الشيخ في ما يركبه والده القاضي ابن ابراهيم وبقى الدين الرضاح
والسند ابن زهرة وعاد الذي ارجوه والحلا في المختلف وتوآه
ولده السعيد في الأيضاح واخاره شيخنا الشهيد في شرح الأئمة
واستفاد من الحق في شرح القواعد لم يوافق في غير واجبات
مسئلة في ما يملك الا في حق من سألها الا في حق من سألها
اذا الاضافة فحق الصدق بملابته كونه مستاء والصحة مضروبة
حازم عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام في رجل كان في بنته وبنات
فجور من يجوز ان تزوج ابنتها فقال اذا كان في بنته او بناتها فليزوج
ابنتها وان كان جامع فليزوج ابنتها ولا يزوج من في بنتها
صحيح صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم العاليه الأسناد قال
سئل المعبود الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة وولدت له بنتا
ابنتها تزوج ابنتها فقال اذا لم يكن الفاضل الأم فليزوجها وان كان

خلا لا يمتنع ان العلانية في المختلف استدل على القول المعتمد في المناقشة
قوله تعالى ولا تسكنوا ما كان لكم من النساء الا على ما حكم الله فيكم
بهذه الآية متوقف على ما بين الاصل والفرع في النكاح يراى الوطى كما
يراد به العقد فعقول المنى شاول النكاح يعنى الوطى لا حقيقة فلو لانه
لما كان العقد المودى الى الوطى لادانها غرضه راجحه كان الوطى الذي
هو المبلغ من اولى المعام التي في ان لم يفت بحرم مكوثه الا بالزنا
ثبت بحرم مكوثه الا ان يراى ايضا لعدم العلم بالفرق وماروا
الو بغير الصحيح قال سألته عن الرجل يامرأة يتحل لابنه او يغير
بها الا ان يتحل لابنه قال ان كان الا ب الابن منها واحد منها
فلا يتحل والظاهر ان ابابصير سئل عن الامام لان عد القصة
ذلك في الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سألته عن
رجل زنا بأمرأة من تحل لابنه ان يزوجها قال لا وفي الموثق عن حماد
عن الصادق عليه السلام الرجل يكون له ابنة فتقع عليها ابنه قبل
ان يطأها امجد او الرجل يزوج امرأة من تحل لابنه ان يزوجها قال
لا اما ذلك اذا تزوجها فوطئها ثم زنا بها ام لم يقهره لان الحرام لم
يعد اكلا كذلك الجارية ولعلنا انما للحصر ونحن نقول كلامه في
مصرحة الى بصير الصحيح على وجهه وسألته رواية علي بن جعفر ايضا

بجوابه

استتمت

استتمت اذ في طريقها بيان محمد ولولاه كان الطريق صحيحا وهو
اخو احمد بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الله بن واد في مرتبة ان يكون
معدودا واما استتمت في خبر حماد في الطريق سهل بن زياد فمطوره
وقد ذكرته في موضع عدة منها في المختلف ايضا في كفارة
قتل النكاح في كتاب الحج قال النابغة اوهيده في الموثق عن
الصادق عليه السلام في طريقه سهل بن زياد فكانت علة ان الشيخ
رحمته ذكره في كتاب الرجال في اصحابه حقه كواد عليه السلام
فقال سهل بن زياد الا ان يكتفى بالسيعة من اجل البري وامسك عن
الحج والتعديل ثم ذكره في اصحابه الحسن بن علي عليه السلام فوقع
قال سهل بن زياد الا ان يكتفى بالسيعة رادى وان كان منقطع
في العزيمت وفي بعض ابواب التهذيب الاستبصار وفي النكاح
اورده في قسم المخرجين وقال اختلف قول الشيخ الطوسي رحمه الله
في موضع ان تقع في عدة مواضع لا يصح في حال النكاح
احمضيف في الحديث عن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن جعفر
الرجل ثم قال في المختلف واجه لآخر وان الاصل ونحوه انما كان
ما طاب لكم من النساء وهذه قد طابت وبما رواه محمد بن منصور
الكو في قال سألته الرضا عليه السلام عن الغلام بعث بجارية لا يملكها

ولم يدرك الحال لانه ان شئها وميتها قال لا يحرم اكرام اكله
واكرام لاصل بعدل عنه عند وجود المعارض الاله عند الاله
على المطلوب لا يقدم من ان المراد بطالب ابيع وحلل لا مستحق
الشبهة والرواية بعد سلامة سد فاعل المطاع لانه على المطلوب
انضاف الى العت لا يستلزم الحجاج قال ابن ابراهيم لانه لا يقول
ولا يجوز ان لا يحل اياكم عنك بيت الصلوة لانه لا خلاف انه اذا كان
في الكيفية فان لو في شئ كان حكم لعرف الشئ دون عرف
اللغة ولا خلاف ان الكناح في عرف الشئ هو العقد حقيقة هو
الطارى على عرف اللغة وكما لا يخفى الوطى اكرام لا مطلق عند في
عرف الشئ اسم الكناح يعرف خلاف قال شئ الوصف وكذا العدة
ان الكناح اسم الوطى حقيقة ومجاز في العقد لانه موصل اليه ان كان
يعرف الشئ قد اختص بالعقد كلفظ الصلوة وغيرها فقد اعتد به
قد اختص بعرف الشئ بالعقد وانما قوله تعالى من قبل ان يمتحن من
العقد كذا جوده وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يحرم اكرام اكله في
مخاضه ما قلناه واختاره وهذا الكلام عام في الصلوة والاسنة لا
بالا في الشك في جعل منه موافق لما قلناه فان كون الكناح مستقلاً في
عرف الشئ في العقد لا ينافي في كونه اصلية والاستقلال الشئ فيها

قد ورد في الوطى اشتراط في قولنا في ما نحن اذ لو اتينا ملائحة لمن
بعد حتى لا يضاعفه واما قول الوطى اكرام لا يطلق على عرف
الشئ اسم الكناح ادعاء الاجماع على خطأ ولهذا انقسم الكناح
الى محرم ومحلل في الشئ ومورد العت شر من اكرام وصادق عليها
والا فليدعى ان اسم انما لا يخصص العقد انما شخصات او غير
شعارة الى الصلوة بحيث يكون تلك الطبق مع ذلك الخبر او
المخصص نوعا او ضمنا او ضمنا مغاير للركب من مقابل مع تلك الطبق
الكلمة العتية وقوله تعالى من قبل ان يمتحن من قبل ان يمتحن
استقال الكناح في العقد شرعا الماحضة شرعة او مجازا واما استدلاله
بقوله صلى الله عليه وسلم لا يحرم اكرام اكله فخره على مطلوبه فان اكله
حقيقة هو المخصص ربح عن الكناح اكله في المرفق بها في عقد الا
والا لم يثبت خلافا لاصحابنا وانما يحل بالعقد ويحسب قول انما لو كان
خلافا لم يثبت في بناء محرم مسلمة قال السيد المرتضى في الامصار ومما
اوردت الامامية بان من لم يوطع بغيره فاقبل لم يحل له اكرام
ولا اخته ولا بنته ابدا وهي على كل واحد من رجل او رجل من لم يوطع بغيره
بحكم عليه في بنته له الطلقة في هذه المسئلة كالطلة فانها حرام
من المسائل يحسب قولنا في التحريم على الموقف بين الام المصنوعة

في العلم والورع اذا اختلفا في مسئلة هذه صابط فصيحة اصولية بها
 يندفع ما يظن من التناقض من قولنا على المستطاع حيث انهم في موضع
 الاستدلال انما رأت يستندون الى الاحتياط وتارة يتكلمون
 الاحتياط مما لا يضر اليه العرف من كونه في الاحتياط من الاستدلال لا حجة
 غير مستتب السبيل اذ من قطع تحتها اعني كاحدية محتملة الحق هناك لا
 كما قطع كاستحسانهم كماله والبفت والاخت اعني الذكورة هناك
 كذلك القول على علة البراءة فادارة مع حق. لزام في بعض
 البت وفي بعض الحق على كاحتمال وهذا كذلك في الحزم مع الذكورة
 مستحق لعنه الحق الحق على الأصل واحد والاصل معقول
 على العرف انما في ذلك على ان كونه حاصل فيه كاثوته وكما جليلين
 يصح ما يجد الاوتب على كافي عند في الحزم لم الشبهة الرابع
 الشبهة ما كان في حوزة كاشف كذا في ان معنى الحزم الحزم الام والنبش
 اذا كان معقولا لان الحزم فيها لانه على تقدير كونه في انوشتة يكون
 في الاخذ غير على القول بغير الزامه اذ في الشرح الحزم معقولة
 ان موضوع الحق في هذا الموضوع انما هو الايقاب الذي هو ان
 الحزمة ما فيها او منى منها فادارة غير وادنى معنى ان يتصل في هذا
 الحزم بان لعنه الحق في ان الحزم الحق في الحزم الام والبفت عند

من غير الحزم بالبراءة وانه الاوتب عدم الحزم الشبهة ان الاشكال
 من غير دارد اصلا سواء كان فاعلا او معقولا لان الحق المانع بقا
 الاستدلال او معزول الفاعل فاعلا في الاحتياط كاستدلال الحزم على حجة
 ادم والحزم رجاله لا شرط الزوج مع الذكورة وكما لو لم ومع
 الموضوع انظر لانه ان كان فاعلا وظهرت الذكورة حق الحكم بالحزم
 والاكتمار عدم وان كان معقولا في الذكورة مع الحزم على الفاعل في
 مختلف الاخت فلا شك في الاشكال انما اصلا الا على تقدير الحكم كوا
 تزويج الحق الحق في الاوتب في قوله ان كان زوجا او زوجة اشفا
 كوازه قال في الحق راذا على سبيل ان لم يرد به ما ذكره ما اذا وضع
 انما في الحق كونه الاستدلال حاصلا ولا يرد عليه ما ذكره اذا كان معقولا
 لان الحزم اذ وجته ومنه على تقدير عدم ادخال الحزمة حق نظر الى ان
 الحق ما هو في حوزة كاشف كذا في ان معنى الحزم الحزم الام والنبش
 وعنده نظر الى الرجال والنساء وهذا وان كان كاشفا الا ان ضعف لان حق
 النظر ما جرى مجراه ليس اصل شك به كذا في الحزم واجتهاد
 فان حصل الحق الحق في الاوتب عند كذا في الاوتب في الاوتب عند
 كونه فاعلا وادنى معنى منها فادارة غير وادنى معنى ان يتصل في هذا
 الحزم بان لعنه الحق في ان الحزم الحق في الحزم الام والبفت عند

له اصل أصلي قد جده عنده من الدليل الصارف فكذلك القولان صلتان
 وتوحيهتان ثم إن لم يكن أن لم يكن وأبنته وأخته لأصل منهن الأصل
 كما وصفنا نحوه وتوحيه الألباب فمن سلم وإن لم أصل أصلي
 مع عزل النظر عن ذلك فمنه جبر صفا بطنا أصليته ومض صفا بط
 اعلم أن التثبت على الأصل ولأبادة الأصلية أو البنية الماء
 ونظارة بعد ورود النص ونحو ذلك لا بد من العلم على غير ذلك من العمل
 ويجوز من متضاة سقفنا قط ونحو ما بط وعصام متخذ وجد المتفق
 ثم اعلم أن لأصل في اللغة ما ينشأ على الشيء وفي الاصطلاح مطلق على معنى
 ستة أركان يقال لأصل الحققة ما لا يعدل عنه الماثبوت حجج غيرية
 صار في الأصل المانع العائنة التي لم يرد وجه الضرر لأبادة
 ولأصل في العقود الواقعة النعم التي توجبها على الوجه الصحيح وتنفذ
 يقال لأصل في أوائل المسئلة والعائنة لهم القول والعقد لأصل مطلق
 الماء المطلق حتى الماء الحاصل من ذوبان الثلج ومن الغلا المحو
 إليه ماء الجوشن الطورية بحاصل الخلقة والقائون في الخلقة
 يقال لها أصل وهو العمل مقدم على النقل عند التعارض وأصل
 مقدم على الظاهر إذا تعارض والدليل على أن الأصل في هذه المسئلة الكتاب
 أو السنة أو الأجماع وسبيل العرف وهذه المتأخرات التي تخطئ فيها

حال موضوع الحكم بحسب في حدة ذاته سواء كان في بداية الأمر
 ويجوز العطفة أم في دوم الحق وسيلان الحصول لأبنة في شأنها حال
 الموضوع بحسب البقاء أو الاستمرار أو البتة والاستدانة في المسحوق يقال
 مثلاً في قضية ذي اليد واليمين وأسمه بخرماني تعارض لأصل والظاهر
 فرعان الصحابة أعدوا الظاهر وذا اليد لأصل في ثواب من يخرق
 أرض الحكم تعارضاً وافتخراً لأصحاب بخرم الظاهر في بخرم
 المخرج الماء العقل مع الاشتباه تعارض الأصلان وذهب إلى
 من أن الحق والحق في الحق هما معا وليس بينهما من ذلك اجتماع المسئلة
 كما لا يلزم من العمل بها إذا ادعت المرأة وقوع العقد في لأجل م
 فذكر الزوج وحلف على عدم وقوعه وهذا المعنى السادس أصلاً
 الملحوظ فيه حال الشيء بحسب ما عليه من الاستمرار والاستدانة وذلك
 إنما يقع العمل بحسب الحكم إذا لم تنقضي الموضوع في حدة نفسه
 عن شأنه الذي كان هو فيه شأنه كماله لئلا كان هو عليها فأما مع
 التعارض في الشان المخلقي وطرف تعارض العطفة الثانية هو بنية
 تبدل فلا يقع استصحابه كالاصح استصحاب حكم السلطة الحاصلة في
 صحيح المراء والمائة التي بنته لموا عند عرض الامراض الحادثة والاداء
 الباطنة في الحجب العقلية والظنون الدافعية نظر إلى مكانها فاعلم في طبيعة

ومما فيها ما مضى وبقيت كل في ركنا او موطون ترثه
 تحريم كفاح فاما هو الذي يكون مباحا على العقد ومنهم من ينعى اجماع
 على ان الزنا الاصح بالعقد الصحيح لا ينشر حرمة المصاهرة لان الحرام
 لا يفسد اكمال وقال في الخبر الزنا الطاري لا ينشر الحرمة فلوزنا مات امرأ
 بعد العقد واجتنب اولادها حينها او ابنتها او ابها لم تحرم امرأتها عليه وكذا
 لوزنا الأب بجارية الأبن والعكس لم تحرم على كذا وقال الشيخ تحريم
 سواد زنا بها قبل الوطى او بعده وقال الشيخ اذا زنا بجارية ابنه قبل
 ان يطلقها تأبى حرمة الأب المالك وطواها وان كان قد طلقها
 بعد وطى الأب لم تحرم وليس صحيحه وقال في المختلف لو سبق العقد
 ثم ابى كذا على امرأة ثم زنا بها الاخر لم تحرم على العاقدة سوا
 دخل العاقدة قبل الزنا سوا الاخر او لم يدخل ذهب اليه اكثر علماءنا و
 شرط ابن الحنفية في الاباحة الوطى ولو عقد ولم يدخل فزنا لا يفسد حرمة
 على العاقدة ابداء لو دخل لم تحرم وقال شيخنا البزرة السعدية في
 شرح الارشاد واعلم ان مراد اكثر العالمين بان الزنا ينشر الزنا مع
 سبق لامع تأخره ولو لم ينعقد وان ائخذ حرمة منسية الأب
 او الاصح احد ما لم يطلق لرواية تارة من الصادق عليه السلام في رجل
 جارية ففرغ عليها ابنه قبل ان يطلقها ما جحد او الرجل يزني المرأة

٢٠
 ولم يكل لآبته ان شرهها قال لا انا ذلك اذا تزوجها وطلقها ثم زنا
 ابنه لم يضره لان الحرام لا يفسد اكمال وكذلك الجارية واجب
 لصحة العقد والدلالة والخبر والتحريم ما لم سبق عقد قلت
 ضعف البنية لم يفسد سبل زنا وقد اسلفنا ادخال العلة انما
 في الموقوف اما ضعف الالفاظ والبعيدة لا فرق بينك في احكام
 بين الأب في الأبن من النسب الأب كذا من الرضاة وكذلك بين
 الأم والابن من النسب الأم والبنت من الرضاة ككل محرم في
 باب المصاهرة بالكنح الصحيح او ما لم ينعى بالزنا والشبهة النظر من
 الحاشي احد من ذوي كذا نسب من جهة النسب محرم على غيره
 الذي هو في منزلة من جهة الرضاة فيحرّم الموطوءة بالعقد المفسدة
 على اب الوطى على العاقدة بالرضاع وان خلا وابنه وان نزل وكذلك
 الموطوءة بالزنا او الشبهة وتحريم على الوطى ثم الموطوءة من الرضاة
 وان علقت ونسبها منها وان سقطت هذا السبل سائر المراتب البقاة
 ولا يورد ان هذه الحركات محرمة بالمصاهرة لا بالنسب فلا تشملها
 عموم القاعدة المتقدمة للنسب لما قد استبان لك ان باب التحريم
 بالمصاهرة انما راجع الى باب التحريم بالنسب انما لم يقل رسول الله
 يحرم من الرضاة يحرم من المصاهرة الكفاة منه على السلم بقول الرضا

[illegible]

ابيهم صحيح عال لا سناد من طريق الكافي في نسخة عن علي بن ابي حمزة عن
 عن زرارة عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام نحوه وفي نسخة اخرى
 ان شيوخنا اجتمعوا في كذا يوم من ايام ارجح رسول الله صلى الله عليه
 في الحجة مثل انما تم قلت موسى بن بكر الواسطي روى عنه الحسن بن
 النجاشي روى عن ابي عبد الله وان الحسن بن علي بن ابي حمزة عن الرجال
 روى عنه ولم يحكي عن احد غيره في اصحابه وكذلك الشيخ في الحديث
 وانما رواه اس ابن عمار وصفوا الحسن بن علي بن حمزة ورواها كما يشاء
 في الحديث وغيره من اعدائنا على حسن حال فلهذا الحسن بن داود
 اوردته في قسم المدح وروى عن الرجال المدح
 وكذا الشيخ في كتاب الرجال اصحاب ابي عبد الله الصادق عليه السلام
 اقصه على مجرد ذكره وفي اصحاب ابي الحسن الكاظم عليه السلام ذكره و
 قال اصله كوفي واقفي لكن روى عن ابي عبد الله عليه السلام
 نظرا ان ذلك ادخل العلماء في اخلاصة في قسم المدح والحمد والثناء
 ان الرجل مدوح ووقفه ضروا في فخره في طريق حسن مسلمة
 اذ اهلك الرجل جارية فخطبها ابنه من الرب او من الرضا عنة
 من قبل ان يخطبها هو فخرهم على الاب لا يكملها بموت اولادها بل
 ان يزوجها من بعد العلق اذ افاة ان يخطبها بعد وخطب لابن سبأ

اصنافا فخرهم في كتابه الابن طوما دام في ملكه ولا التزوج بها
 بعد خروجها عن ملكه وهذا الشيخ في النهاية قال ابو علي الحسين
 والحق صفي بن عبد العزيز البجلي وقال الصدوق ابو جعفر بن ابوشامه في
 كتاب سيرة ابي جعفر عليه السلام وان زنا رجل امرأة ابنه وامرأة ابيه
 او جارية ابنه فان ذلك لا يحرمانه زوجه ولا يحرم الجارية على
 سببه او انما يحرم ذلك اذا كان منه جارية وهي جلال فاعلم ان كتابنا
 ابا الاصبهاني في كتابه وقال ابن ابراهيم لا يوفى من يخطب الرجل جارية
 ثواب قبل وخطب الابن او بعده في عدم التوفى ولو وقعت العلة
 حاكم في التخييل اخرج الشيخ رواية عن ابي عبد الله اذ انت التوفى
 في حق لاس فكذلك في حق الاب لعدم قال الفقيه في التخييل
 روى الشيخ صاحب السند الحسن بن سعيد ما علقه من الروايات الدالة
 على التحريم كوزن الابن باجأة ابي الاب المملوك وان اثر
 لما كان من مملوك اثره بالوطي اذ قد يحكم من لا يباح وطنا فقلت
 واذا كان محرمة المملوك غير موزونة في جعل المملوك بمنزلة المملوك
 او المصقودة فالوقوف التوفى لا ينافي مع ان يوفى المصقورة
 المخطوفة على ان الزنا انما ينشأ من جهة المصاهرة نعم يجوز
 الطلاق لا بعد النكاح الحاصل ولا يطل ما يباح المسترة لما

قد تها من لاجل العيص من طريق الأبي جعفر من الله هم المحدثون
 الثالث شيوخ الدين والعلما المذهب من يعقوب بن اسحق الكوفي
 ابن علي بن ابي الوقي والي الحسن بن علي بن ابي طالب عليهم
 في كتاب من طريق أبي جعفر الصدوق في النسخة محمد بن الحسن بن محمد
 عن عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يصيب
 من اخوات امرأته ما يحرم ذلك على امرأته فقال ان احرامك لا
 اكمل والكل لا يصلح به احرام ورواه تميم بن كرز قد فرغ
 ما يوضح حسن حاله عزارة بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام
 سئل عن رجل كانت عند امرأته فزنا بها او باعها او باعها فزنا
 ما حرم حرام خطه لا امرأته لاحتال قال لا بأس اذا زنا رجل
 بامرأة ان يخرج بها بعد ضرب من ذلك من رجل سبق من
 ثم تخلت ثم اشتراها بعد مسئلة بخره العقد على البنت يحرم
 من البنت واجتبا من الرضاغة على الموضع العاقد ابد اذ دخل بها او
 لم يدخل واما في حاكم السلام للحاكم فيها من البنت او من الرضاغة
 على العاقد اذا بخره العقد من الدخول فلو فارقها ولم يدخل بها كالم
 لان تزوج باعها او باعها من البنت او من الرضاغة فذلك
 مذنب اكثر علماء الاسلام وذهب ابن ابي عمير من اصحابنا و

ان في

اشافى من مرضها العاقد في احد قوليه عدم الفوق رحاني السلام و
 البنت اشترط الحرام الدخول على ما يروى عن ابن عباس ووقفت
 العاقد في الخلف فقال بعد الاحتجاج من الطرف وبالحكم في
 هذه المسئلة من المتوفى الا ان الرجوع للعلم علما بالاحتياط وبنو
 الاكثر من ايجاب وروي ان ابن ابي عمير قال لا اكثر هو الذي علمه
 من غير توقف وسبق الحجة سابق ولا عزم من ان اقامات فيكم
 وبابكم الملائكة في حجركم من نسائك الملائكة في خلعهم من فان
 لم يكونوا دخلت ليعين فلا جناح عليكم اذ ضربت النواصي لا بنية
 اذا اعلنتها بعد زوالها بالرب كانت ابدية كاذبة كانت
 رسول الله صلى الله عليه وآله خير مني وان اعلنتها باجماعكم كما كانت
 بآياتكم لكم ومن يصح ان يبين بكل واحد معا في خطب
 واحد عند جمهور الروايات والخطب بوجوب جعلها بآياتكم كونهما لا
 من وصية بالرب كونهما لا من رايكم لمختلف العمل بها وذا
 احرلم بخره احد والمجعل لا نقاش كان في قوله الملائكة و
 الملائكة بعضهم من بعض ان يكون حالا من اقامات الرب
 ولا يكون مرحلة الصلاة من حيث ان اقامات النساء مقصلات
 بالثبات لا من بياتين فخرج الملائكة بصلتها عن ان يكون صفة

اما من والرب يملكها
 لا ينفذ

حقيقة وضع معنى الكلام عن نظر علماء فاذن قد اخرج ان اقامت
 انكم على الاطلاق القمى بالذلة الدخول الى البيت، وعدمه وراى انكم على
 السبيل القمى كوس من البيت الدخول من ثانياً لا يأتى فخركم
 بغيره سبيل الزام به بقوله العلة وتكليفها المعنى ان الربايب يكونن
 في اخصاكم من اوصد اخصاكم وفي حكم التعلق فخركم اذ اقام
 بانه من قولى الشبه بينه وبين الادام وصرح بمقتضى ما جاء فيكم
 انما من جرى كاد لا دل على الفرض فخره بذلك فافى الكف والفسر
 البصفا وى من اير المير على عليه السلام جعل ذلك شرطاً للفرق فافى
 شؤته من طرف اهل البيت عليهم السلام والمباذنى دخلتم من السعدية كما هو
 مسك الكف لا يفتى كما هو البصفا وى الفرق بين السعدية والبا
 والسعدية الميرة كدست واذ جهته مثلاً ان معاد كادى الاخذ و
 الاقتراب دون الشبهة والدخول من كناية عن الوطى ثم تارة
 على ذلك من الروايات رواية الحسن بن شهاب عن عائشة بن كليب
 عن ابن عباس عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كان
 يقول الربايب عنكم حرام مع الاقامت اللاتى قد دخلتم
 من في الحور وغيره وسواء الاقامت مبهات دخل البيت
 او لم يدخل من فخرتم او ايتوا اما بهم الله ورواية محمد بن يحيى

المؤلف

المؤلف عن عائشة بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام
 قال اذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليا بنتها اذا دخل الاثم واذا
 لم يدخل الاثم لم تكن ان تزوج البنت فاذا تزوج البنت فدخلها
 او لم يدخلها فدخلها حرمت الاثم وقال الربايب عنكم حرام كن في
 الجوار والمكن وصححه محمد بن الحسن بن ابي الخطاب عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن المغيرة قال سالت عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها
 ان يدخلها قال لا يحل له ان يتبعها ولا يحل له ان يتزوجها صححه محمد بن مسلم
 عليها السلام قال سالت عن رجل تزوج امرأة فظفر الى بعض جسدها
 ففترق اجنتها فقال لا اذا راي منها ما يحرم على غيره فليس ان تزوج
 اجنتها وما في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جر عن ابي
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ففترق اجنتها
 معها لا يستطيعها عدانة قد راي منها ما يحرم على غيره ثم طلقها
 له ان تزوج اجنتها قال لا يصح له وقد راي من اجنتها راي وما في
 الصحيح من احمد بن محمد بن ابي بصير قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل
 تزوج المرأة متعة ايجل له ان تزوج اجنتها قال لا فافى صححه محمد بن
 دراج وحماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاثم والانسنة
 سواء اذ لم يدخلها لم يمتى اذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل

بنما فقال قل له انما لا تخل له اجتمعا وصحبه عنك من احدكما عليه السلام
 قال سألته عن رجل تزوج امرأة فظفر الى بعض جدها ابنته فزوج ابنتها
 فقال لا اذا راى منها ما يحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها وما
 في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن رجل له رجل يرضى الى الربيع قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فملكها ابنا ما صح له طبعها
 غيرة قد راى منها ما يحرم على غيره ثم طلقها ابدا لم يتزوج ابنتها
 فقال ابدا لم يقدرا ان يجتمعا ما راى في الصحيح عن احمد بن محمد بن
 حماد بن عمار قال سئل ابو الحسن عليه السلام عن رجل تزوج المرأة فملكها
 له ابن يتزوج ابنتها قال لا فانما صحته حمل من شراح وجمادى من شراح
 ابو عبد الله عليه السلام فانما انشأ تزوج ابنتها وان شاء تزوج ابنتها
 وصحبه من وراءه ان كنت عند ان يملكه عليه السلام فانما رجل لم يرض
 رجل تزوج امرأة فانت قل ان يدخل بها ان يتزوج ابنتها فقال
 ابو عبد الله عليه السلام قد فعل رجل ما في رواية باسما فقلت جعلت فداك
 ما في الصحيح الا بعضنا على عليه السلام في هذه الشهادة التي افاضها
 من خوداته لا بأس بملك ثم اتي على عليه السلام انما قال له
 على عليه السلام من اين اخذتها فقال من قول الله عز وجل ورايتكم الله
 في جواركم منكم الله في دحلهم بين فان لم تكونوا دحلهم لم يمت

بن حازم

فاجاب عليك فقال له على عليه السلام ان هذه مسنونة وهذه مزللة ومثبات
 ثم قال ابو عبد الله عليه السلام لرجل انا نسي ما يروي هذا عنك على علمك
 فلما كنت قد نسيته وقلت اني نسيته فقلت اني نسيته فقلت اني نسيته
 ما في رواية باسما فقلت جعلت فداك ما في الصحيح عن الحسن بن محبوب
 جعلت فداك سئل الرجل انما كان الذي قلت يقول ان ذكره مني قال
 تقول فيها فقال لا شخ تخبرني ان عليا عليه السلام قضى فيها وثا لمن
 ما تقول فيها فذا حج بها اصبحت لوطا العرمة بالذول مطلقا و
 سبها الشرح في الاستسقاء الى الشدة ذلة لانه ان الجبر ان شاء ان
 محال فان لها بركتها فقلت انما كانت لكم ولم يشرط الدخول
 كما شرط في الامم الدخول تحريم الرعية فبعضهم ان يكونا على
 ولا يشترط ما جاء في رواية لماروي عنهم عليهم السلام انما كانا فاعرضوه
 على كذا بنية في واقف كذا بنية فمذوا به ما خالف فاطروحه ولكن انما
 الجبر ان ردوا على ضرب من البقية لان ذلك من باب بعض العتاة
 ثم ذكر موقفه محمد بن يحيى عن عمار المصنف قال قلت لرجل تزوج امرأة
 ودخل بها ثم مات اهلها ان يتزوج ابنتها قال سئل الجاهل كيف
 فعل له ابنتها وقد دخل بها قال قلت له لرجل تزوج امرأة فملكها
 فقل ان يدخل بها فقل له اجتمعا قال الذي الذي يحرم عليه منها ولم يدخل

بها وقد اقل وجه في هذا الخبر ايضا فاعلم انه في الخبر ان لم يرد على ان
 محمد بن يحيى عن الرازي لهذا الخبر قال قلت له ولم يرد من هو محمد بن
 كوف الذي لم يرد له كلام الا في الذي يجب المصلحة قوله فاذا اجعل ذلك
 سقطت المعارضة به وكفى نقول انما يصح حمل وجهه فانما يظهر ان
 معنى اذا تزوج انما الكلام الرازي وانما قال الامام عليه السلام ما قبله فقط
 قول الرازي في دعوى غيره واجب الاتباع ومعنى ذلك الامام وموافقه
 ان الامام والبيت الكاشي في كل رجل اذ لم يدخل الامام وان كان
 مدعاه عليه من البيت ان ضمه الى البيت في قوله عليه السلام بهاء
 ان الامام ثم ان كلام الرازي ايضا مشعر لقوله لم يكون معا
 اذا تزوج المرأة ثم طلعتا قبل ان يدخل بها فانهما وبنهما سواء في
 الحمل على ما في شاة تزوج الامام وانما تزوج البيت وامامه
 مضمون خارج من المسئلة انما ابا عبد الله عليه السلام لم يرد
 قد فعله رجل من احد من المصنفين فان قوله عليه السلام فليز
 باسقاطها من الاخر فيه انه في سياق كلامه عليه السلام قال
 عليه السلام للرجل انما يردى هذا عن علي عليه السلام قال عليه السلام
 لمضمون شيخ يخبرني ان علي عليه السلام قضى فيها وتلك التي يقول فيها
 عليه السلام هذا مضمون ان العنوى على ما مضى فيها على علي عليه السلام واما

ص

صغيرة محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 فوق تحت اذ مررت بالواقعة على يد حكم الصدوق ابو جعفر بن بابويه
 وكان قد عينا ما قد قال في هذا المسئلة كانه مولانا ابو الحسن الرضا
 عليه السلام تعلق في هذا المسئلة في البيت لا سيما في البيت وذلك ان
 علي السلام في انما يردى الامام الصريح من اجابة على سئال كان قد روي
 النفس عن عتبة الترم وما يرد في البيت لا سيما في البيت وذلك ان
 والاسية في مثل هذا المسئلة التي يستند اليها السيد المكرم صاحب
 روضه ان الله تعالى عليه الاجماع اذ قال في من في الغضب من المحرمات
 المالمعقود عليها جرح من طرقت في البيت واجتاحت في البيت ولم يشرط
 الدخول والضم فمقدري انما يكون اذ عليه السلام قال من يخرج امرأة ثم
 مات قبل الدخول بها لم يخل لها وما في البيت من في البيت
 الدخول بها سواء كانت في حجر الزوج او لم تكن بل طلاق الامام
 داود فانه قال ان كانت في حجره حرمت والاطلاق منه
 ان قوله الله الثاني في جرحه شرط في الترخيم وليس كذلك شرطها وانما هو
 وصف لمن اذ العاقل ان الزينة كمن في حجره مسئلة
 عندى ان هذا الكلام بل مطلق العقد الصادر من العنوى وهو
 الذي ليس لانه ولا وكاله باطل في اصله من ان الحاجة الى هذه

غير مؤثرة في الصحة ولا كاشفة عن صحتها أصلا الذي يشرح في الخلاف
 والمبطل به في المذهب في الأبحاث وعليه وكلام شئى السيد
 في شرح الأبحاث واذن فالتبريد عليه ثم أم الحق في عليها الصلوات
 اجتمعت وبنيتها من السبب الرضا عنه مطلقا وأما الموقوفون له فموقوف
 على كسبها فاختلوا إلى أن كسبها من غير السبب لا كاشفة عن
 سبق صحة الكسب ولزومه في الواقع من غير العقد وأيا ما كان فيلزم
 في تحريم أم الموقوف عليها كل تحريم يرتب على مجرد العقد أن يكون
 عقد الكسب لارنا من الطرفين جميعا أو من طرف الزوج فقط أو لا يغير
 ذلك أصلا نظرا في العلامة في القواعد فلو وقع العقد على الزوجين
 الفقيه عنها في تحريم الأم قبل الأمانة أو بعد نكاح الزوجين نظر
 وقال الشرح المحقق في الخبر لا يمتنع ما لم يمتنع أن قال أن كسب
 يكون لأمانة من الزوجين أو من أحدهما جاز السبب الذي يقتضي
 الظاهر عدم التحريم لأن إطلاق العقد إنما يحل على الزوجين وهو الذي
 عليه أثره والحاصل في العقد الفقه إنما هو جاز السبب ومن صدق
 السبب على التي عقد عليها الصلوات وكون كسبها كسبها أدنى
 طابته معناه أنه إذا أريد أمانة شئى إلى شئى كسبها كسبها
 يكون بينهما في طابته وليس معناه أنه إذا وجد من شئى إلى شئى

كسب

طابته وليس معناه أنه إذا وجد من شئى إلى شئى طابته وجب حمل اللقب
 المضاف منها إلى الآخر على جميع محملاته القريبة والبعيدة لأن الواجب
 التحمل على المحملات التي الذي يتبادر إلى الفهم عند الإطلاق والمعقود عليها
 من الطرفين أو من أحدهما لا تعد من السبب كسبها كسبها لا كسبها
 زوجاته وسكنها من لفظة من التي حصل جزء العقد لا كسبها كسبها
 كسبها كاشفة عن حصول العقد الصحيح والرد كاشفا عن عدمه في التحريم
 وعدمه على الواقع موقوف على التحمل في حال عدمها بالأمانة والرد
 لكن في حصول أحداهما وتبين الآخر من غير التحريم من شئى إلى شئى
 عليها واجتمعت وبنيتها لأن العقد الواقع لم يرض أن كسبها كسبها
 من كسبها في سبب كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها
 فقلت لما حصل عقد ورتبه في سببته وعدمها على حد سواء
 وكان له أنه منظر كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها
 على أنه العقد تحريم كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها
 ما وقع اللبس في سببته على تحريم كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها كسبها
 من العقد وعليها عقدا لا شئى في السبب العقد البين بينهما فإن أم
 المرأة حرام على كل منهما لا حرم وكذا الوعد عاقبة على المرأة والبنات
 المعقود عليها بأخرى فإن كل منهما حرام عليه التحمل أن بين ما بين

هذا العقد صحيح في كل حال
 ولو كان العقد باطلا في كل حال
 ولو كان العقد صحيحا في كل حال
 ولو كان العقد باطلا في كل حال

ط

صاحب الشفع قال انه قال ان الحنك لا يحرم الجمع من الاخضر بالرضاعة
 بنجاح ولا طهرك لم تغف عنه على كلام من ذلك الاجرة الحريم
 والله تعالى ان تحوا من الاخضر والذي خلفه العلامة وغيره عن ابن
 هو الحكم الحريم على شاع عند الأصحاب نيل الاجماع على ذلك فقل
 كلامه نيل على احد الوجهين قل عليها كلام القواعد ان كان في غاي البعد
 من غيرة مع انما لم يصادف مما بلغ من مقالات ابن الحنك ما يزل
 على ذلك والله جانه اعلم خيالنا فيها مفاودة ان صاحب الشفع
 في كثر العرفان نيل كلام كلف في غيرة من اوردته النووي والكرام
 سالت فقه ومسان من بهما منهم كما لم يصادف في غيره قال في
 الرخصة في قالوا الحريم الرضاع كحريم النكاح الا في مسلك واحد
 انه لا يجوز للرجل ان يزوج اخوته ابنة من الرتبة العلة وطولها
 وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وبما فيها لا يجوز ان يزوج اتم اخوته
 من النسب وكثير في الرضاع لان المانع في النسب طو الاب
 وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وكذا استثنى سلك اخر بان
 احد بها لم يحددها فيما جده الولد فانها محرمات من النسب دون
 الرضاع اتمام الحدة فلما تناسلت اوردت ابنة ابنة لوارثه احقته
 ولذلك لم يحرم واتحاد الولد فانها كسر او اتم زوجه ولو ارصفت

عليه

هذا المعنى غير موجود في الرضاع
 وبما فيها لا يجوز ان يزوج اتم اخوته
 من النسب وكثير في الرضاع لان المانع في النسب طو الاب

اجبة

اجبة ولله ولك لم يحرم واتحاد الولد فانها كسر او اتم زوجه ولو ارصفت
 ولو ارصفت اجبة ولله ولك كانت اتحاده لذلك ولم يحرم عليك
 وفي استنسا هذه الصور نظر لان النص لما دل على ان جهة الحرة في
 النسب جهة الحرة في الرضاع والحيات التي في هذه الصور كانت
 الحرة في النسب فان جهة اخوته الا من لم يلقه من جهات الحرة
 على الجبر كما انكوهما ربيته وانما كونهما جنة واتية جهة من غير الحريم
 لو وجدت كانت حرة وتوضيح ان اخت الابن اذا كانت غائبة
 تكون لها جنان جهة الاخوة للابن وجهة البنية لذلك
 في غايرها والنظر في الحرة من جهة البنية لاسم جهة الاجبة
 للابن وكذا اذا كانت ربيته كان لها جنان الاخوة للابن
 وكونهما ربيته وجهة الحرة لكونها ربيته على ان جهة الحرة
 بحسب المصاهرة لا بحسب النسب فلا يقع الاستنسا من جهة حرة نسب
 فانما قاله وليس من بنجاح طرفة وزدوع فطنت على كلامه
 من علته ان فقيه هو في اصله من فاسد الكلام وساقط القول
 عديل النظر انا من افا وليم فقد قال امامهم النووي في الرقبة
 بعد استنسا هذه المسائل كذا استثنى جماعة من اصحابنا ولا حاجة الى
 استنسا لانها ليست واحدة في الصواب وكذلك قال المرافعي في

العزوف في المحرم وشبهه اذا الرضا اجنبية اخاك او اباك فذلك محرم
عليك ان ام الاخ والام في النسب اما ام الاخ فربما في النسب
لانها اما ام وزوجة اب في الرضا لكذلك واما ام الامة
فربما في النسب لانها اما بنت او زوجة ابن في الرضا لكذلك
وكذلك اذا الرضا اجنبية ولذلك لم يحرم اتمها وبنتها عليك
وان كان يحرم جدة الولد واحة في النسب اما حرة اخت الولد
في النسب فلا تنابت او بنت وفي الرضا لكذلك ولا يحرم
اخ الاخ في النسب ولا في الرضا وصورة في النسب ان يكون لك
اخ لآب واخت لأم هذا ان يحرم في الرضا ان ترضعك امرأة
وترضع صغيرة اجنبية منك كوز لأكيك كما جاء في فاصلم
البصاوي في نسخة قال عليه السلام يحرم من الرضا ما يحرم من النسب
واستثناء اخت ابن الرجل وام اخته من الرضا من غير الاصل
ليس يصح فان حرمتهما في النسب المصاهرة دون النسب المأخوذة
فمن وجه آخر كذا في النص هو قوله صلى الله عليه وآله يحرم من الرضا
ما يحرم من النسب لم يتوصل للام لانها حرة اخته اصلا بل انما دخل
عونه على ان كل ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضا ما كانت حرة
الحرة وعلته التحريم راسا فاذ كانت ام الامة وام الاخ حرة

حرمه

اما حرة الولد في النسب
لانها ام اوله رضة
ام حرة الولد لكذلك
ص حرمه

الولد

الولد وام ام الولد من النسب حرة كانت تلك من الرضا حرة ايضا
مقتضى عدم المنطوق مع عزل الخط عن خصوصيات الحيات لم يكن
مساك كخصص يكون صارفا عن خصته العوم من دون استراية واربعة
بنته التي في ان ام الامة حرة النسب اذا كانت بنتا كانت
ام الامة حرة النسب الرضا في منزله البنات فحينها حكم التحريم كونه
الرضا حرة النسب وكذلك سبيل القول في ما روى في الرضا انك
ان احرة من سبيل علاقة المصاهرة لغير حرة من حرة من سبيل علاقة
النسب سببها لما كان قد سبق الى ادعاهم على انها احد صنفها وربعة
الياء ما قد ادركه وحققا لك واحد من اهل بيت النبوة
والعصر صلوات الله عليهم اجمعين فحينها حكم بذلك فاذ في
لك الصورة حرة في الاصل عموم فاذ يحرم احدا من اجزا
لم يكن له بغيره الا استثناء الرابع ان يتوصل المصوم من العدة
الظاهرين وهم احد الغلس المتك بها بالطرفين وهو الاساندة المبررة
فاضة على ان المصاهرة كالنكاح فعدته الحرة الى غيره ذلك
من الرضا فلا يزوج اكيو دمن حكم التحريم من تلك الاستثناء
ثم ان الاستثناء في المال لا يرفع المذكورات على اذ ثبت اليه
الشبهة ونظيره صاحب الكشاف في جميع هذا ولا يوسيط على
ان

ماستفاد اصول فیهما قال جدی المحی الجوز علی الله درجه فی رتبه الرضاعه
وانما انما علی الشک الی الخلف فیهما الا صاحب الاول جدات الرضاع
بالنسبة صاحب اللبن من کل لایم لا قولان لای صاحب وقرب منه ام
الرضاعه وجدها بها بالنسبة لای الرضاع ان منه اجوات الرضاعه
اورضا عا بشرط انما والحق من کل لایم لا قولان انما الله اول
صاحب البر ولادة ورضا عا وكذا اولاد الرضاعه ولادة وكذا رضا
مع انما والحق بالنسبة لای الرضاع علی کل لایم لا قولان انما الله اول
شرح التواحد وقد اختلف صاحب من کل لایم لا قولان انما الله اولاد
الرضاعه لای الرضاع ونحو انما الرضاع علی صاحب اللبن انما الله اولاد
الرضاعه لای الرضاعه من اللبن اولاد والحق انما الله اولاد الرضاعه
اب الرضاع ونحو من کل لایم لا قولان انما الله اولاد الرضاع علی کل
لقد ادرج نورا الله معوه فی هذه الشک سبع مسائل کلاوی جدات
الرضاع بالنسبة صاحب اللبن انما الله اولاد الرضاعه وجدها بها بالنسبة
الرضاع الذي صار من رضاعه ولده وبی انما الله اولاد الرضاعه فی من کل لایم
التي من لایم ولده من جهة اللبن انما الله اولاد الرضاعه لای الرضاعه
مع انما والحق بالنسبة صاحب اللبن الرضاع اولاد صاحب اللبن مطلقا بایه
الی اب الرضاع الحاشیة اجوات الرضاع من جهة الام بالنسبة صاحب

البی

البیوان لم یرضع من لبنه الب دته اذ الرضاع الذین لم یرضعوا
هذا اللبن بالنسبة اولاد والحق البیة اولاد صاحب البر ولادة وكذا اولاد
الرضاعه ولادة وكذا رضا عا بشرط انما والحق بالنسبة اذ الرضاعه قد
لک الرضاع لایم لایم عا ورضا عا من انما لایم لایم العیون فی
الرضاعه فی انما لایم لایم العیون من انما لایم لایم العیون فی انما
بیر صاحب انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
حکایة فی انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
المستفاد من مقتضی نظر الی انما الله اولاد الرضاعه لایم لایم
رحمته علی کل لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
سنة قد یخرج من الرضاع وقد لا یخرج من کل لایم لایم العیون فی انما
انما الله اولاد الرضاعه لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
لم کل لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
انما الله اولاد الرضاعه لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
احد من انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
حاشیة فی انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
فی الرضاعه لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما
ولست بالی لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما لایم لایم العیون فی انما

انه تحريم طهرت الاب منظره من سبيل الشهوة على الان والكل من سب
 الله سبحانه المندرجات من هذه الوصايا كلها في الحيات انة الاب
 المنظر اليها من شهوة وجع الاله على الدنيا لا سبيل من عبد العز في المراسم
 رواية وافق شيخنا السامع الشهيد في الوجه الذي يشهد له من التحريم
 احسنهم وطنا من انكم اذا تكلموا على بعض العا على من قبل المنزل حولا
 وحان ما حبه من بعد قال الطبري في كتابه الميزان في الفقه من
 احسن الروايات انما تحل زوجا في فراش او من كان له العا بل المراسم
 تحل فانك تصنعوا نظرا ولسا وطنا وانما من المعول من كل سنة العقد لا
 ما لك البضع كل ازاره للجماع والتعلق على جميع النفاذ من
 شاة لالة المتفاعة للوطى واذا ثبت التحريم على الاب من جهة
 الارث ثبت العكس من جهة كونه في الجماع المركب وما رواه
 شيخنا المذهب الا وهو جعفر بن العلاء رضوان الله تعالى عليهم صحة
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عنده ابنة
 بكرة فلو نظر الى جسدها نظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم عليها هل تحل
 لابيها ان يمسها ذلك ابوه هل تحل لابنه قال اذا نظر اليها نظر شهوة ونظر
 منها الى ما يحرم عليه لم يحل لاسنه وان فعل ذلك الابن لم يحل لانه
 وصححه محمد بن يعقوب بن زرع عن ابي الحسن عليه السلام قال سئل عن الرجل

يكون

يكون له ابنة فيقبلها هل يحل لولده ان يمسها شهوة قلت نعم قال ترك
 شيئا اذا قبلها شهوة ثم قال ابتداء منه ان جرة ما قبلها شهوة
 حرمت على ابنته قلت اذا نظر الى جسدها فقال اذا نظر الى فرجها و
 جسدها شهوة حرمت عليه وصححه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال
 اذا جرد الرجل ابنته ووضع يده عليها فلا يحل لابنته وصححه محمد بن
 دراج عن طريق الكافي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل نظر الى
 ابنته بوضوء ثم استأذنها فاحل لانه قال نعم الا ان يكون نظر الى عورتها
 لا يقال بل لو ان رواية التحريم بالنظر الى العورة او وضع اليد على
 جسدها محرمة وذلك اخذ من المدعي لا من المدعى اليه العرف فادان
 ثبت الحكم في بعض النسخ من النسخة في بعض النسخ بالاجماع المركب و
 صححه عبد الرحمن بن الحجاج في حقه في بعض النسخ من طريق الصدوق في النسخة لا
 ما عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له ابنة ابنة فلو كان من جماع
 ابنته كالجاء فابا من رواه الصغير بن علي في النسخة لا سبيل من عبد الله
 بن محمد بن الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن ابي اذا نظر الى
 ابنته لم يحل لاسنه لانه قال لا يحل ذلك البتة طاهر او باطلة ما شبه
 من العز من قلت ما قاله البخاري في النسخة من عبد الله بن الحسن
 وجلا لاهوه ونقل النسخة في بعض النسخ ان كان من عورة لم يحل

1911

امرأة قلت يا مولا لا يستطيع غيري ان تدري منها ما يحضر غيره في
 مطلقها يصح لان خروج البنية في كل الصلوات قد رآى من اهلها
 رآى وحيثما لم عن نريد ان نكسر على ان نكسر على ان نكسر
 قد رآى في كل الصلوات ان نكسر على ان نكسر على ان نكسر
 كان في كل الصلوات ان نكسر على ان نكسر على ان نكسر
 قد رآى في كل الصلوات ان نكسر على ان نكسر على ان نكسر
 لم يكونا دخلت من فاجأه عليك اذ العبد المذنب انظر الى خطيئة عليه الله
 وبعده عن النعم قال يا مولا انك تعلم انك تعلم انك تعلم
 وقبل عزاءه لم يغض البكاء ثم رجع ابتهاجا ان لم يكن الفضيحة الاثم
 فلا بأس ان كان البكاء فانه يخرج البكاء فانه اجاب ان الدخول
 به من ليسوا بالمتقين الذي على ان نكسر على ان نكسر
 حصن في كل الصلوات ان نكسر على ان نكسر على ان نكسر
 الباء البغية فعل ذلك كذا عن الجمع ومقدمة ما تقع على الباء
 حجاب من الجمل والاسماء فنعلم ان الباء البغية فالدخول به من
 لم يوطئ به قبل ذلك كذا عن الباء البغية فالدخول به من
 الفرج من هو اقل من البغية المكان الواسع ويجوز ان يكون مطلقا البغية
 بغيره ان لا يحد من حشده وهو مطلق علم الباء البغية البغية

المنيشوري وعض الساجدة الى الارض اذا سها بطن كفة
 والعنت بطن فرج على العض، وقال المنزوي في هوامم الفرج
 في المغرب العض الكان الواسع وقوله العض في البطن اذا وصل اليه
 خيفة ضار في عضه والعض يعض الي العضنة عن المبارة ومن هو
 قال بوعادة عن كلفة قد نظر الى اصل اشتقاق في معنى كدث اذا
 كانت المبارة والقبيل لأعض اليها من ساس ومن محمد أجسد
 وعلامه صريح البثرة من دخول فلا يتزوج اشياء ولا فلأحاس
 ضابطا على النظر المحرم الى الاحبة وكذلك الشئ لفرجة المصاهرة
 بها فحرم ذلك الام والعت والبنت وان نزلت من البنت
 ومن الرضا فخرج عن حكم عند احبة الزنا وتفرغ عليه قال فخر
 الى المنزوي في البياض كل حال لا يحرم الوطئ الزنا قال النجم وما
 اختلف القائلون في الوطئ الزنا في تحريمه ما عدا في من قال
 الاقوى عندي عدم التحريم للأصل قلت وينبغي عدم التحريم ما
 صحه منصور جازم عن ابن عباس عليه السلام في رجل كان بينه وبين
 امرأة فخر فخرجت فزوجه ابنتها قال ان كان من قبله او شبهها لم يتزوج
 ابنتها وان كان جماعا فلا يتزوج ابنتها ولا يتزوجها من ان
 شاء فانما صحه من عن ابن جعفر الساقط على التمس في رجل فخر

رسالة سما عا
الفاضل
عليه

319

بما قرأ في قوله تعالى انما من الرضا على او يشاقق لافا في قوله تعالى ان كان
على الاطلاق لكن ليس بالجهد في قوله تعالى على الاطلاق على
الحققة وللطبعة المرسلة على العرف وجها من اخبار العلم المتعارضة هذا
ما استكشفه النفس في أم الخلوسة والمؤطورة اليها ما في قوله تعالى
وانما الجور بها نعمتها اذا كانت ذات بعل المرسلة اليها في ما حكى
تجربته على مؤمنة ابو علي الا في ما روى من المباشرة العجزة فلو اولا
على ما هو الواقع عند المؤمن من المصائب واذا لم يكن لها بعل ولا هي
في عدة حقة فالمشهور ان الرضا بها لا يجوزها على الباطل مطلق وان
كانت من الشهوات بالرضا والشأن وانما عفاة او من غير ما عفا
وهي غير ذات بعل لم يكن له العقد عليها الا اذا طهرتها التوبة ولا يقع
واعبر الشيخ في النهاية في قوله تعالى ان كانا عطفاء فلا تجب
وتبعه القاضي عبد العزيز الجراح على ذلك حتى على القول بالشبهة في
الصحيح المحكي قال ابو عبد الله عليه السلام انما جعل في المرأة عفا
ثم قال ان يشترها حلالا فلا ذاء ولا سحاح واخوه كالح خذك كمثل الخنزير
احسب الرجل من فراغ ثم اشترها بعد كانت له حلالا اجمع المحققون
عصبة او عصبة قالوا انما جعل في المرأة عفا ثم اراد بعد ان يشترها حلالا
قال اذا ما بطلت كانت كمثل بوزة شاة لا يرعوا انما كان عليه

—

من الجوامع قال شفت واستغفرت ربنا عرفت بوجهها وبرأية عمارت
 موسى باطع الصلوة على السلم قال سلمة عن الرجل يترك
 امرأه كان يجرها قال ان اسر منها ربه افعم والا فليزودها على اعراس
 فان ما حجت في علي حرام الارابت للشيعة جها في الجاهل يستغفرت
 طريقتها او لا ثم حملها على الكراهية ولعله لم يترك بالصفت بها
 بالاصطلاح بل نعم كذا في باقيين فان في الموقوف ضعف الاشارة
 الى الصحيح ثم الموقوف طريقتها ردا منصرفه الى الصيغة الطرية للصفت
 الاشارة فينا من جهة اخبار الموقوف باليقين على المصداق **مسئلة**
 هل الوطى بالشبهة المراد به كل وطى يشبهه الى عقد او شرأ فاسد لا يكون
 الوطى على ما يفسد بها او الى شبهة والتباس لطنة الموطاة زوجة او امه
 او اولادها كوطى امه منتهكة منه من غير قصد باجتماعه بل بدليله
 بالوطى الصحيح في انما تحرم المصاهرة فحرم الوطى التي كانت الموطاة
 بالشبهة نسباً ورضاعاً وانما في سائر ما من النسب من الرضاة وان
 نزلت وتحرم موطاة الابن النسب او الرضاة بالشبهة وان غلبوا بالوكيل
 على كراهة ان نزل ام لا فلا تحرم من كمال المشهور الدارسي اليه كالمشهور
 به المصنف القائل بالوطى الصحيح في تحريمه ما حجت به الصحيح واذني بعضهم
 الا بجامع عداية العلة في المذكرة سئل عن التحريم اجاعا لعلته بالوطى

سئل
 عداية

المباح

المباح ثم حكى عن المذلة قال المباح كل من يحفظ عن العلم من العلم والرضا
 على ان الرجل اذا وطى امرأته فاسد او شرأ فاسد فانها تحرم على
 امرئته واجدادهم وذو القربى وهذا منسب لك الا وراعي والتورق
 والاشفاق واحد واحكام الرأي في اصحاب النفس وهم الامامية
 هذا كلامه قال حتى انما في شرح التواعد وطاهره عدم الكفاية في
 ذلك الا ان ادريس منع التحريم في حكمه المص في التحريم وكذا غيره
 الا في التحريم قلت ولشبه المحقق في الدن جعفر بن عبد الله في تحريم
 الشح واحداً في قول ابن ادریس والصحيح عندنا هو الاشارة على كراهة
 كما هو مستحق جدي في قطع شح الخافق في النسب في الموطاة الشقية وفي المذكرة
 في الايضاح لما علمت ان الوطى بالشبهة هو من شرطه من غير علم
 الوطى الصحيح من حيث النسب لانه الموطاة العدة وسقوط العدة تكون
 سموت اليه تحريم المصاهرة اذا سموت احد محمولي علة واحدة بل هو سموت
 معلولها الا فزاة تخلصت المحرمية فمضاه لا في علة كمال حرمه الوطى
 اذ في ما جاز وحل السوا لا في الموطاة لشبهة لا يشيح الموطاة اليه كمال
 اجتهادها ولا في مع المعارض من العقل والقوم كون التحريم جانب التحريم
 احراز اهل النظر المطلقين ثم قدما لك فما سلف منه التحريم المصاهرة
 بالبرهان السابق فما ظنك ذلك بالشبهة المحققة بالصحيح والوجه استنبط

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

السبيل منه انصح انه لو وطئ الابن زوجته الا بالمشقة فلا يصح انما تحرم على ربه
لا يحل له الا بالمشقة فلا يصح انما تحرم على زوجها لا يحل له الا بالمشقة
فكانت لوزنها اذا الرضا الا لا يحل له الا بالمشقة فلا يصح انما تحرم على ربه
لما كان الوطئ المشبهة في منزله الوطئ الصحيح الاحكام فلا يحل له الا بالمشقة
فالرنا السابق ربه التحريم فاذن ان البطل الموطوء بالمشقة ان كانت
المشقة عارضة لا يفسد حكمه عليها بالتحريم اصلا والا فانما يحرمها بالمشقة
لا من كانت مشقة من نظر من النظر في الوطئ او الموطوءة لا غير والجملة
انما التحريم على التام مما كان من باب العقوبات ولا موجب لاختلاف
العقوبة في الوطئ بالمشقة وكذلك الزنا بذات العدة بالمشقة وبذات
عدة الوفاة غير مشقة للتحريم لا شفا وصدق ذات البطل عليها فاما الا
الموطوءة بالملك فليس حكم ذات البطل فلا تحريم ان الزنا بها موجب
موجب للتحريم مؤبد الا لو طأ بالمشقة وقدرى لا يوجبه وان المشقة
رضوان الله تعالى عليهم في الصحيح عن العلاء بن ربه عن ابي جعفر الباقر
عليه السلام قال انما لا يحل له الا بالمشقة فلا يصح انما تحرم على ربه
بالعارة بذات العدة اذ هو مؤبد من غير انما تحريم على كل واحدة الى
زوجها وفي الصحيح عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير ان ابا عبد الله
عليه السلام قال لا يحل له الا بالمشقة فلا يصح انما تحرم على ربه

اولا

امراة اذا طأ كل واحد منهما الصداق الحسن وان كانا في لهما عترة
ذلك انهم الصداق ولا موجب واحد منهما امرأة حتى ينقض العدة فان
انقضت العدة صارت كل امرأة منهما الى زوجها الاول بالكلح الاول
فيكون فان طأ بها قبل انقضائها العدة فلا رجوع الزوجان نصف الصداق
على ورثتها ويرثها الزوجان مثل في ذات الزوجان منها في العدة فلا
ثمن لها ولا نصف المهر وعليها العدة بعد ما تزوجا من العدة الا
معتة ان عترة الموتى عنها زوجها فكلت هذه الرواية الصحيحة
على ان الموت قبل الدخول كالطلاق في نظر الصداق والله لا فرق
بين موت الزوج وموت الزوجة وسنعه من ذي قبل انما الله عز وجل
مسئلة اذ انقضت ان الرضا بالقبول المصداق على اعتبار
الكلح وبثت هذه فانه كما ينسج من الكلح على سبق له ذلك مسئلة
على اللوق في تزوج وصيغة فارصتها من نكاح بارضا عنها اياها كانت
او جنة او جنة او زوجة امه او جنة من لهما من احد ما او زوجة
ابنه من لهما منه الصبح الكلح لهما بالمشقة لهما امرأته او
عمة او خالا او بنت اخ او بنت اخ او بنت ابن كان صحت
المصداق الى المصداق واستبدت بالارتضاع والامتناع
من غير مشور من صاحبة الذي بالامر فالذهب سقوط مهرها اذا

مدتها ومنها صححوا ان في المهور الذي كان في علي بن عبد الله عليه السلام
 انه قال في امرأة توفيت قبل ان يدخل بها لها من المهر وكنت ميرا فتاها
 اذا كان قد فرض لها صداق فلها نصف المهر وهو ثلثا وان لم يكن
 فرض لها صداق فلا صداق لها وفي رجل توفي قبل ان يدخل بها امرأته
 قال ان كان فرض لها مهر فلها نصف المهر في ثلثه وان لم يكن فرض
 لها مهر فلا مهر وسها صححوا في نفقة العالة ان الانسان لم يدر في الكافي
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فلاح الا لعبد الله عليه السلام
 ما يقول رجل تزوج امرأة ثم ماتت عنها وقد فرض الصداق قال
 لها نصف الصداق وترثه من كل شيء وان ماتت فهي كذلك ومنها
 موثقة ابن عباس عن احمد بن محمد عن حماد بن عيسى عن عبيد بن زرارة
 عن علي بن عبد الله عليه السلام في الميراث في ميراث زوجها ولم يدخل بها قال هي ميراث
 المطلقة التي لم يدخل بها ان كان قد تم لها مهر فلها نصفه وفي ثلثه وان
 لم يكن شيء من مهرها فلا ميراث لها وفي ثلثه ان ماتت والعدة قال كف عن هذا
 ومنها صححوا صفوان بن يحيى في العالة ان الانسان جده او غيره من الكافي
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فلاح الا لعبد الله عليه السلام
 في المرأة يموت عنها زوجها قبل ان يدخل بها قال لها نصف المهر و
 لها الميراث في عليها العدة ومنها صححوا في انفصال عن امرأته عن

عبد

عبيد بن زرارة قال ماتت ابنة عبد الله عليه السلام عن امرأة ملك زوجها و
 لم يدخل بها قال لها الميراث وعليها العدة كاطلة وان سمى لها مهر ا
 فلها نصفه وان لم يكن سمى لها مهر الا ان سمى لها مهرها صححوا احمد بن
 محمد بن عيسى عن جميل بن منبه عن علي بن عبد الله عليه السلام وقد قدما ذكرنا
 وفيها قوله عليه السلام يرجع المهر فان نصف المهر الصداق عده وثبتها
 وقوله عليه السلام ثلثها ولها نصف المهر ومنها من طريق الشيخ في الاستيفاء
 عن فضالة بن ابي يوسف الصفي عن ابن عباس عن عبيد بن زرارة والعصفري
 ان ابن عباس قال لا فلاح الا لعبد الله عليه السلام ما يقول رجل تزوج امرأة
 ثم ماتت عنها وقد فرض لها الصداق قال لها نصف الصداق وترثه من
 كل شيء وان ماتت هي كذلك وفيها عن ابن عباس عن احمد بن محمد عن حماد بن عيسى
 عن علي بن عبد الله عليه السلام في ميراث زوجها ولم يدخل بها قال هي ميراث
 المطلقة التي لم يدخل بها ان كان قد تم لها مهر فلها نصفه وفي ثلثه وان
 لم يكن شيء من مهرها فلا ميراث لها وفي ثلثه ان ماتت والعدة قال كف عن هذا
 ومنها صححوا صفوان بن يحيى في العالة ان الانسان جده او غيره من الكافي
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فلاح الا لعبد الله عليه السلام
 في المرأة يموت عنها زوجها قبل ان يدخل بها قال لها نصف المهر و
 لها الميراث في عليها العدة ومنها صححوا في انفصال عن امرأته عن

غير تخصيص من المدخل ما ذكره في الحديث على الجسد رخصاً على الجاني من
عام عن داود بن الحصين عن منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
رجل تزوج امرأة وتسمى لها صداقاً ماتت عنها ولم يدخل بها قال إنما
المهر كالمطهر الميراث قلت فأنتم رددت عنكم أن لها نصف
المهر قال لا يحفظون حتى أتاكم ذلك المطلق ثم قال عليه السلام لا يمكن مع تسليم ذلك
كل من جمع ما قلناه أن عليها على أن تسحق للمرأة إذا تزوجت عنها زوجها
لأولاً ولها ما أدركت من قبل أن يدخل أن تتركها نصف المهر
استجاب دون أن يكون ذلك ذلك واجبا وليس لأحد أن يقول فلا يتم
أنتم ذلك بأن يقولوا أنه يجب على الرجل أو على رثته أن يعطوها نصف
المهر لو سخط لهم أن يعطوها النصف الآخر لأن اجباراً قد عطفه الله
القرآن فلا يجوز أن ينصرف عطفها إلا بالليل وهذه الأجزاء
ليست كذلك بل هي حرة من القرآن إذا كان كذلك جاز لنا أن
نخصف جميعها عن الوجوه التي استجبت على أن الذي اختاروه
أقبح به هو أن أول إذا مات الرجل عن زوجة قبل الدخول بها كان
المهر كله وإن مات هي كان لأولها لها نصف المهر وإنما فصلت
هذا الفصل لأن من الأجزاء التي قد تباين في وجوب جميع المهر فمن
إذا مات الرجل وكسفت ثمنها إذا ماتت هي كان لأولها لها

المهر

المهر كالمطهر فأنما لا اتفق في الأجزاء ما عارضها من الأجزاء من السوية
ببر موت كل واحد منهما في وجوب نصف المهر نحو ذلك في استجاب
الذي قد تباين ما تضمنت من الأجزاء إذا ماتت كان لأولها لها
نصف المهر نحو ذلك على ظاهرها وليس يحتاج إلى أن يطالب به المذهب
اسلم لنا في الأجزاء أنه الموقوف للزوجة به أحكام الاستبصار بالظاهر
ونحن نقول بخصم عدم القرآن أو بقيد إطلاقه بما يحدث أمراً
مفروق عن إنباته في علم الحصول فما ظنك بما ثبت جرحه في المذهب
صريحه المطبق في حق الطريق هو الأساس في الروايات التي ذكرنا
موتقة الطريق مطابقة المسن لمذهب أكثر العامة لمصلحة منها أن
تعارض أخبارنا الصحيحة الأصح في المذهب الأسلم الخروج عن حادثة
الاحتياط في سبل الجمع القرآن والأخبار المتعارضة انحصاراً إلى
سواء احتياط الطلاق وموت كل من الزوجين قبل الدخول به وجوب
نصف المهر ثم الفرق أن في صورة موت الزوج سخط لأولها له
أن يعطوها المهر كالمطهر صفة الطلاق ما أنه لا سخط فيها ذلك
ومن ثم خصها الشرع بالكرم بالذكر حيث قال عز من قائل وإن طلقتموهن
من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم وإنما
صورة موت الزوجة لما بعد النكاح موت الزوج في استجاب

بالصف الساقط وجوبه رعاة بجانب ورثتها وان كان في خبر اجراء حكم الطلاق
عليها في عدم احتجاب الرادة على القدر الواحد هو النصف ثم من
الحكم كل العجب ان الفسخ رجوعا عنه شغل عريضة الموضع ان عرفت
عن غير عموم القرآن اني كخصه مع بعضه فخصت صريح من الاجاز
الصحيح ورتبنا رة منصرف عن صريح القرآن الى اجاز ضعيفة مخرجة عن
القرآن معارضة ما جاء به من جهة صحيح في مواضع عدة منها هذا
الصوم بقية البقاء على اجابته حتى يطالع النجم مخرج مائة من عمره
الصوم صلوات الله عليه بطريق متعددة مسكنة انه لا فدية على
الصيام كما قال عليه القرآن انكم وان سأل الله صلى الله عليه وآله لم
قد فعل ذلك فكانت اجاز احاد اسانيد ضعيفة وقصارا اعرفتموها
الدلالة على الاستحباب والالتصية على فقه او صحاح في خبره وحققنا
في خبره **وهو نصيب** هناك ان تقع في طريق الاقدار
منقول بلا اعتبار الشبهة في انشائه في المواضع كما يبينها راجع
الاصحاب فيرجع بها جانب الخبر النصف ويخبرها ضعفه فيقال
لك قد قال شيخنا الباع المتمد في مقدمة كتابه الذكرى انهم
المشهور الملح عليه ان اراد في الاجماع فهو ممنوع وان اراد في التحريم
فقریب لكل فائدة ولتوبة الطن في جانب الشبهة سواء كان

استنار

استنار في الرواية بان كثرة روايتها او روتها بلطف واحد او العاطف متفاد
الفتوى على ما عارضها فالترجيح للفتوى اذا علم اطلاقهم على الرواية
لا تعدد لهم فيها ليس الا لوجود احدى فقلت في اصناف متعلقات
على ليس ذلك من العرب في شئ اصلا اذ حجة الاجماع انما هي من
جهة ما يعل بالدليل دخل المصنوع من عندنا ومرتبة ولا على الله عليه السلام
وسلم لا يفسد كشي على خطأ او على خلافه اختلاف الرواية لدى الجمهور
والاخر من شيان جميع الشبهة ثم ان الشبهة في الرواية اجدر بالاعتبار على
اعتبار اعتبار المشهور لا الشبهة في الفتوى على الكثرة ما قال في ترجيح جانب
الفتوى ليس يرجع الى رادة يعابها اذ عدد لهم ما اطلعوا عليه من الرواية
المستوية بالبنية انما يكون لوجود ما هو اولى منها في طهره ولا سوع لمحمد
اتباع طهره وتقليد هم في ذلك على قدر قوتهم فكيف بعد موتهم ومجانب
فتواهم ما يتم فليس ان يكون طهره ذلك خطأ واجتهادهم فيه غير صادق
لكن والفتوى بما هي الفتوى ليست من مراك الاحكام سواء عليها اكلها
الفتوى جبا ام ميتا فلم تق الحكم هناك فتوال عليه ما لك الارادة الشبهة
فستقر على المحمدا واللاسكتي المصطفيهما وما يجلد اياها كان من
الرجح لشبهة الرواية او لشبهة الفتوى ليجعل ان صابط مقام البحث
وموضعه وذاك الكلام في حجة الاخذ بالمشهور وعددها انما هو

انظر في الشريعة عند الأئمة الذين هم ائمة الهدى في عصر المعصومين وانشأوا
في عقد الأخبار واختار الروايات وأكثر اطلاعا على ورودها عنهم
عليهم السلام دون ما قد شئت من المأثورين كالمصنف والمصنفين
بموت الأحاديث وطرق الأسانيد والشريعة الكادنة عند الله فمن
من اصحاب هذه السيرة الجديدة وابناء هذه الأعصار المأخوذة مطلقا
ساقط عن رتبة الاعتبار اتفاقا فليفتق ثم لينفق تحت
والمحقق قال في جرد الخبر اعني الله درجته في شرح التلويح
هذا كله اذا كان قد شئت به او لم يشئت به كما ثبت في مقوضة البيع
وجوب المتعة الحاقا بهذا البيع بالطلاق وتحت السقوط كالأمانات
ووجوب مهر المثل في الوصف لا حقا من المتعة بالطلاق حيث لا
القرآن اما في المطلق فلا يفتق في الحكم مودعه والبيع لا يفتق
سرعوض وصرح المصنف في المذكرة بوجوب المتعة وحكاها عن
الشافعي ولم يذكر احدا لا آخر ثم رجع الزوج ما اعتبر به على الرضعة
للا رضاع ان قصد الأماناد وهو اختيار المصنف في المبطل لان
البيع مضمون كالأموال يقال بالغ الكفاية والخلع والاحتج
المريض المهر لو كان غير المثل في دون كذا الرضعة المثل للمهر المثل
اما اذا لم يقصد الأماناد فاما لا تنفس لان السبب مباح كالأخت

مصر

المقدمة

مختار

بما في عقد نفقة فيهما مودة لانها محل للمهر المقتضى حيث لا يوجد من
يرضعها واما على المحسن حصيل الذي ينافي اليه المهر عدم العلم
بشأن المهر في الضمان لعدم لان آثار الأموال موحدة للضمان
على كل حال والفرق بين هذا وبين حصر البهر في الملك قائم اذا لا
من الحافز اصلا على ان يقول ان كان الضمان ايرامع العود ان
فمنع ان ارضاع الصغرة عدوان في محل النزاع فان العقد
لا يصح ما ليس بعدوان عدوان حتى لو احتقر في عقد بئر البهري في
الناس لم يفسد ذلك واطلق الشيخ في اختلاف عدم الضمان على
المقتدرين والضمان في غير سائر ان شاء الله تعالى له فمعه تحقيق
ولو انقذت الرضعة بالارضاع ما لم يمتعت ولم تقت من
ثم ما من غير شعور الرضعة سقط مهرها لان الضمان جاء من قبلها
قبل الدخول فكان كالأمانة قبل الدخول هو الذي قرأه المصنف في
في المذكرة ولان مقتضى عدم سقوط ذلك وانها تنقضي
بصرف المسمى ومقتضى المصنف قوله من غير شعور الرضعة تنقضي ان
مع شعورها لا يبيح وكأنه نظر الى ان يخلصها اياها لترفع مستند
بغيره الفعل وفيه نظر ولعل بعد ان مع الخلة كون الفعل مستندا لها
فكل منها جزء السبب هو محتمل انتهى كلامه وفاقا لما قلناه في المذكرة في

قيام بهذا الاشفاق على ما قد افترق في مقرة في الاصول والآن عنوان الموضوع
 لا يصح صدق حال الحكم على الصدق قبل الكفر في شذوحي في عموم الاحكام
 نسألكم ولما دالة الرضاع النسب بموجب ما جاء في الاحكام المأبوية
 والصغيرة ربيت الرضاعية من روية المدخول بها والافا لكبيرتان
 محتسبان مؤبدا والصغيرة منضج عهدها وموقوف حلقا على عهده
 مستأنف في سواد في ذلك كان الرضاع قبل الطلاق للكبيرتين
 الرضعة او لأحداهما بعد اذ الطلاق لانزل الطلاق الرضعة في
 المطلقة نعم لو طلق الكبيرتين ولم يجلها ثم لما بعد الطلاق الرضعة
 الصغيرة على غيره حرما على غيره او لم يجلها روية الصغيرة على غيرها
 وقال الشيخ في النهاية وفاقا لا في على من كسبه لعدم تحريم الرضعة الا
 مسكا بارواه من المحدثين الوصف الكسب رضوان الله تعالى على جامع
 الكافي عن علي بن محمد عن صالح بن ابي حماد عن علي بن زياد رواه عن
 ابي جعفر عليه السلام قال قل ان رجلا تزوج بكارة صغيرة فارضعتها
 امرأته ثم ارضعتها امرأة اخرى فقال في شربة حرمة عليه
 الكارة وامراه فقال ابو جعفر عليه السلام احب ان يشربة حرمة عليه
 الكارة وامراه التي ارضعتها اولافا فالأخيرة لم تحرم على لائها
 صفت انشبهت في باب العلاء المختلف ومع صحة هذه الرواية قال

كما في الرواية

ممن

بعض شذو المأخوذة في الزمان في طريقها صالح بن ابي حماد وهو ضعيف ومع
 ذلك في حجة لان المراد ابي جعفر حيث يطلق اليه قوله السلام وتعرف قول
 ابن شربة في مقابلته كان في زمانه وابن زياد لم يدرك الباقر عليه السلام
 ولو اراد ابي جعفر ابو جعفر الثاني في ابي حماد عليه السلام تعرفته انه اذ كان
 اخذ عنه فلسه انه سمع منه ذلك قال قل له وجاز ان يكون سمع ذلك
 بواسطة فالابن ابي حماد في القدر من مع ان في الثاني في بعد ذلك
 لانه لم يسمعه وهم متواتر الى كون ابي جعفر في هذه الرواية قد روي عنه السلام
 انما يروي انه لم يلق علي بن زياد عن ابي جعفر عليه السلام كما هو صحيح في
 المسند بل في غير الاسلوب فقال علي بن زياد رواه عن ابي جعفر
 عليه السلام واه في الارسل من علي بن زياد روي عنه حاليه القدر في
 قطع ذلك بسند ذلك ابي جعفر الباقر عليه السلام على البيت والحرمة
 سبيل النقل والحكاية وذلك آية انه سمع ذلك من محصور وهو اما هو
 الرضا او مولاه او اخاه عليه السلام واما صالح بن ابي حماد وهو الوكيل
 سلم الرازي فليس في ضعفه من يمنع من قول رواية كلف وروي
 الكشي عن محمد بن محمد القتيبي قال سمعت الفضل بن شاذان يقول في الخبر
 وهو صالح بن سلم بن ابي حماد الرازي كما كثر وقال كان ابو حمزة الفضل
 يرفقه ويحدثه نعم قال الجاش وكان امره طبيا يعرف في سكر

اصلا

العلة في الحاجة قال والمعدة عند التوقف بالجملة لا تجوز على ضعف وان
 كان احسن الحسن العنبري قد ضعفه ولكن بدعاة طرفة الاحياء
 واصول المذهب ترجح الحكم بالعدم مسئلة الزوج الصغيرة فافترفتها
 امته الرضا عن المحرم بل عجزه فان كانت الامة موطوءة حرما عليه
 مؤبدا الامة فلا تهايم الزوج والامة الصغيرة فلا تهايمت الدخول بها
 ويحسب للصغيرة نصف المهر او على خلاف الوجوه وقد سبق في القول
 ولا يرجع لعل الامة بما لا يثبت لعل ملكية قال لا ان يكون
 مكاتب مطلقا او موطوءة ولو لم يكن الامة موطوءة اصلا فالنكاح محرم على
 حاله كحكم الامة مؤبدا لانها ام الزوج واذ كان ليس الاول حرم
 على الثاني فلهذا اذ الصغيرة صارت بنته والامة ام الزوج و
 لو كانت الامة موطوءة بالعقد من رجوع عليه بعد الحق بالقرعة
 الزوج للصغيرة من المهر نصف او ثلثا مسئلة العلة في القوا
 بيا وعلى انه لا يفسد منع البضع للزوج الفوت ففسح الكناح
 لغرض من قال انها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات
 مهاجرات فامتنعوا ثم قال جاز والتمس ما انفقت
 واراد ذلك المهر لانه جاز على ما قيل في خبره فيستوي كونه مضمونا
 او لا لانه ليس بجزية على طرفه والاصل براءة الامة وليس الكناح

عقد

عقد معاوضة حقيقة العرض في ولا المهر من عقد لا يشترط عرض
 ولا البضع غير ولا منع مملوك على اقله لموا عليك مسئلة اذا قلنا
 بيمان منع البضع بالتقويت فلو دخل الابن زوجة امه بنته ثم تزوجت
 له فزواجها دخلت امرأة بها على او امرأة بها على قال الكل واحدة
 الصدق كالمشايخ وان كان وليها بعد ذلك انغم الصدق ولا فرق
 منها امرأة حتى ينقض العقد فان انقضت العقد صارت كل امرأة منها
 الى زوجها الاول الكناح الاول قبل فارتأت قبل النكاح العقد قال
 يرجع الزوجان نصف الصديق على رهنها وبهاهما الرطان قل فان مات
 الزوجان في العقد فقال زنا على ولها نصف المهر عليها العقد بعد انقضاء
 من العقد الاول فبذل عقد الموتى عنها زوجة قلت هذه الرواية
 فاقته على الموت قبل الدخول كالطهون قبل نكاح الصدق انه لا فرق
 بين موت الزوج والزوجية وسنمعه من في فعل النكاح امه الزوج
 او من المصير ان الرضا عن النكاح بالمرحمة عن النكاح الكناح
 بئس استدلاله فان كان يمنع من الكناح على النكاح بغيره على كون
 للزوج رضىة فارضتها من غير نكاحها بارضا عنها زوجة امه
 لبها منه انفسح الكناح لانها بالنسبة اليه بغيره اما احما او حلالا او حلالا
 اخذت او ثبت اخذت ابن فان شئت المرتفعة الى المرتفعة

وجعل من هذا ما كان في العقد اذا كان قد دخل بها واحدة او
 لم يكن قد دخل بها على الاصح لا يصح الكناح او اذا اجمعا موضع الزوجين مسئلة
 قال في الخبر لو ارشفت زوجة زوجة من ثلث صغار لم ير عنده دفعه
 واحدة بل على كل واحدة من الرضعة الأخيرة حرمت الكبيرة قطعا
 عينا والصغيرة ان كذلك ان كان قد دخل بالكبيرة والاصغارا ان ارشفت
 ان لثمة حرمت عينا ان كان قد دخل بالكبيرة والاصغارا ولا يجزا ولا ارشفت
 احدى الثلث ثم الاخير من دفعه حرمت الكبيرة عينا والاولى كذلك
 ان كان قد دخل والاصغارا ولاخير ان عينا ان كان قد دخل والاصغارا
 لو ارشفت على العاقبة حرمت عينا والاولى ان كان قد دخل بها والاصغارا
 جميعا وانما انشيت فان كان قد دخل الامم حرمت عينا والاصغارا جميعا
 لا يجزا وانما انشيت فحتمل حرمتها خاصة لمن تزوج باخت اوله فان
 الحرمت يحتمل ما يحتمل غيرها من النشيت لانها لا يصح ان لثمة صغارا
 اخبر في حالة واحدة ما صنع كما جهنا دفعه واحدة وهو قولي هذا اذا
 لم يدخل الامم فان كان قد دخل حرمت كل من تزوجها او تزوجها هو الصحيح
 استحقه جدتي المحرم ايضا في شجر القواعد والصور من فرقان كبر
 اذ في صورة التزوج باخت الزوجة الاخيرة محتمل قبل النكاح
 وكناح الزوجة منقعة القهر سابقا كناح الاخ لا تسبق محتملة

والمناح من القهر وهو استلزام الجمع المحرم ثبات فيكون الزوج الف د
 يشته وفي هذه الصورة التي يخرج بيان كناح كل قد سبقت صحتها
 كتمن الاخيرة ويجوز الاخيرة على ان يكون الزوج الاخيرة في الكناح
 الصحيح وما عند كل رعاها صغارا اخيرة ولا اولوية لاحد ما في حصول
 الربط بين طفل الكناح والابنة بخصوصها لانها تستمر حكم الكناح
 الكناح حرمت في درجة واحدة وينتبه على ان امران احدهما ان المحرم
 عند النكاح ما جاز من العاقبة لا يستند الى ذلك يجوز على انفراد والا كان
 فرض جواز علة ثالثة وهو باطل والاخر ان الاخوة والاخوات والاخوة
 من نساء الاخوات بل من الاضافات التي تكون ثوبها من المحامير
 معاني حرمت واحدة وهذا السابغ ان اجمال القهر انما هو
 ساقط من نفقه مسئلة اذا ارشفت ثلث من ميات زوجة
 الكبيرة ثلث زوجات الصغار كل واحدة منهن واحدة من الزوجات
 تامة التعاقب فان كان قد دخل الكبيرة فزوجاته الاربع حرمت عليه
 جميع والاصغارا الكبيرة فقط والاصغارا زوجة الصغارا زوجة الصغارا
 جميعا لا من ميات حالاته لكل صغيرة نصف المهر على الاصح وتامة
 على قول للكبيرة اذا كانت قد دخل بها المهر كله واذا قلنا منقعة
 البضع فان زوج رجع بما قد رزقه من صغيرة على منعتها والكبيرة على ابنتها

بالسوية والعلامة في الذكر مع الدخول بها لا يرجع عنها إلى غيره
 في التواعد لا كغيره المهر والدخول لو ارتفع من نفسه في الاستحالة
 فلا حائل في غير الصغير من الكبيرة وجب في القول ذلك كغيره
 وإن ارتفع في العقد على المصنف الأول من الكبيرة أو نصف نصف
 المهر للصغيرة وعلى غير الباقي نصف من المصنفين مع الدخول بالغيرة
 والآلة يرجع لبناء الكفاية حاله أو كفاية الكبيرة قد انقضت من الرضا
 ولا يتم الجمع مع أخته مسألة لو ارتفعت أم الكبيرة وجعل بها
 أو لم يدخل الصغيرة النسخ الكفاية لصدرتها أختي وكذا لو ارتفعت
 جدة الكبيرة لصدرتها الصغيرة أخته الكبيرة أو جدها وكذا
 لو ارتفعت أخت الكبيرة لصدرتها الصغيرة الكبيرة
 حاله الصغيرة أو كفاية التواعد كالأختين أو أختي من
 العمومة وبنت الأخ وكذلك بين أخته وبنت الأخ مع نكاح
 والتمسك لانه لا شك في إزاحة أختي من شرطه تحقق الأذن المسوق
 بالنسبة المحقق وذلك من غير تمام الرضا المحدث لهذه النسبة
 فليس بجائع المتيقن في النكاح عند تمام النكاح الذي هو تحقق
 ما إذا كانت الأخ أو بنت الأخ بالنكاح على كفاية التواعد إذا لم يزل
 من النكاح بها إلى النكاح كيف كان فهو لا يفسد ولا يفسد ما كان

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

هذه النسبة تحققت بعد العقد لا تحقق إذا كانت الأخ والأخت
 العمومة أختاً ولا أصل لها الأباة سابقه وكذلك الحكم لو ارتفعت امرأة
 أختي الكبيرة من نسبه أو الكبيرة بصيرتها وفي جميع هذه الصور ينسخ النكاح
 ولا يتم على الباقي مسألة إذا تزوج الولي ابنة الصغيرة بنسبه أخته
 الصغيرة ثم ارتفعت جدها أو أختها النكاح وحرم لها ما كان
 المصنف أن كان له الذكر لم يزوج أخته أو أختها أو أختي من نسبه
 زوجها أو أخته مسألة لو تزوج الولي أم ولد له بعد أخته الصغيرة
 زوجها لم يسه حرمت عليها أم ولد زوجها الصغيرة ثم أباها وأما على
 مولاهما الصغيرة ثم ارتفعت أم ولد لها أم المكلف فبأنه حاله إذا
 ارتفعت زوجها زوجها مولاه أو أم ولد له أخرى من نسبه أم على الولي
 فلما كانت جده زوجها أم ولد له أم ولد له أم ولد له أم ولد له
 على أختي ولد ما تحرم مسألة لو نكح الأم كفاية الصغيرة أو أختها
 ثم تزوجت فأرسلت من نسبه أختي حرمت عليها أم ولد الصغيرة لا ولو
 لم يزل الرضا وأما على الباقي فيكون لها طهر النسبة الرضا على من قبل
 كذا لو تزوجت الكبيرة أو لا يطلق في تزوجت الصغيرة فأرسلت
 من نسبه الأول مسألة لو نكح أم ولد من الأخت زوجها زوجها
 صاحبته ثم ارتفعت أختها أو أختي حرمت المصنف عليها ما كان

منها

والرضعة على من دخل الموضع وكذا لو تزوجت بواحدة ثم باءت بمسألة
لو ارضعت أم ولد لزوجته وله حرمت زوجة الولد عليه مؤبد ادون
أم الولد على الولد والرضعة على الولد نصف حتى قال الشيخ ويرجع
سبعة ما كان له من عبد أو غلام أو غيره من الميراث من الميراث
ونصف المستصا بطمس كذا قال شيخنا الشهيد في قواعد منافع
الأموال تضمن الفوات والقنوات المنفعة المقتضية لا غير
وفي ضمان منفعة آخر إذا جرت ذواتها ضمان وصفتها من حيث هو
كأن اليد يقرن الضمان فما لو استأجره ثم جبهه خصوصاً كونه الأجير
خاصة لأن المنافع بعد الأحارة قد تزلت موجودة شرعاً فاستقرت
الأجرة في بقائها والذي يدل على ملكها انقضاء العقد وكذا لو
ثم جازان لو جره غيره مسألة لو وطئ الأب من الزنا
المرصاع زوجة الأب لم يشبهه فقد استبان كذا فيما لو ارضعته من
القول أن الأصح هو أنها على الأثر فلم يعلم الأثر فعادوا وطئها
حرمت عليها جميعاً وهكذا الأب من مهران المستكمل لأن كان قد
دخل بها من قبل الأنفاخ والآفة نصف لكل العقد ومهر المثل
وطئها بالزينة على الأب لأنه مهر المثل فإن قلت تضمنت منفعة الموضع
فقد قال في الخبر لا يرجع به الأب والأبوان كان قد حال عليه نسبه

كذلك

كذلك ما لو ارضعتها أمه لأن الأب لم يزل مهر المثل ولو طئها بغير علمه فأنما المثل
فلم يحكم عليها للزوجته مهر المثل وكحل الرجوع لأن المهرت طمس كذا
بوطنه أي أنه لا خلاف بتضمنها عليها ويجب لها من طمس من جهة القبول
لأنه سقطت عنه بالآخر وقوله الشيخ يفرق بين الميراث وهو قوله مسألة
إذا تزوج الأب البنت أو الرضعة أو المرأة وابنتها بنتاً فبقت أمراً
كل منها إلى الآخر خطأ وطئها الفسخ المكاحل وعلى الباني منها مهر الموطوءة
بالزينة ونصف مهر الزوجية لا نفقاح عقد ما قبل الميسر بسبب من جهة
وكذا الآخر مهر الموطوءة وهل يحكم عليه شيء من المهر لزوجته التي سبق
وطئها من غير زوجة قال شيخنا الشهيد في قواعد منافع وجوب نصف لأن
الفرقة كذا في ضمانها في العقد فحينئذ يرجع على الباني فيمخرم الباني على هذا
بوطن واحد مهر الموطوءة من جهة الزوج نصف عند ميسر والرجوع
على الباني فيمخرم أن كان الوطئ بالزينة من بعد دخول كل منهما
بزوجته لزم أن يفرم الباني بوطن واحد مهر المثل وهذا أحد ما وضع
استصحابه على واحد لم يورثه مسألة إذا ارضعت من لبن الزوج
بعد موت أمه لم يورثه إلى القابلة لأن كون اللبن لازماً للموت يستصحب
فكان تراثه بعد موت الموت وشأنه الموت والكتب مسألة البنت
الأرضع مع أمها المعارضين يعطيان ثبوت الأحكام مسألة

اذا سقطت الصغيرة من رزح حبة فالنصف انما صار في الكبيرة واثبات
 فان لم يصب رزح في الصغيرة لم يصب في الكبيرة ان كان قد دخل بها او
 سقطت ان لم يدخل بها فان رزحها الكبيرة بعض النصاب ثم ماتت
 سقطت الصغيرة فامتنعت ثديها فاحت النصاب الفسخ
 الكناح وبث النجم للوع النصاب للموت وان كان هناك
 حواله النجم على الرضاع الاخير لا شارة قبله وكيفية حصوله
 هو السبب وانما شرطه ومثله اذا كان الصغير يرضع من الثدي
 الطير ان فارتبط واحد بعده والاخر طير انه فانه يكون للاخير
 هذا الجذر بقول من قال الاسباب الشرعية على الاطلاق المارة
 وموتها لا اسباب حقيقة وعلى هذا سقطت الصغيرة وهي
 تغمر جزء الكبيرة كلاً او ضاع على قد سبق وعلم على جميع الرضعات
 واعتبار سببية المجموع النصاب للأطباء على السبب المتضمن للنجم
 هو مجموع النصاب فاحد مرات الرضاع كل منها جزء العلة وكن
 المستبعد ان يخرج الاخير من العلة هو سببية العلة وانما لا العلة
 التي تنبئ الأفراد وان من الاسباب المسببات اعني الاحكام
 في الخطابات الوضعية علاقة ارتباطية ذاتية عملية وهذا
 احوق بالاعتبار وعلى هذا يتم الحكم بسقوط المهرن على اجزاء

السبب

السبب واذا صدورهما من فاعلمين فاعلم انما يسقط النصاب عليها
 ايضا احتمال ان احدهما اعتبارا للسقوط بفعل الزوج اصل المهر المتضمن
 في العقد مع ما يسقط بالفرد قبل الدخول لان تمام الرضاع المتضمن
 للفرد والسقوط لبعض المهر معا فهو واحدة والاخر اعتبارا للسقوط
 من الواجب بالفرد قبل الدخول اعني النصف بناء على ان بالفرد قبل
 الدخول قد سقط المهر فاستاقط من ثمنه فعل الزوج انما يسقط منه
 المهر الباقي والاول قوي واوجب وبما صير الى احتمال آخر ثالث وهو
 هو تعريض المهر والنصف على الصغيرة والكبيرة بالتولية لان لفعل كل
 مدخل فهو جزء العلة ولا يغيب بقلته او كثرت كما لو ضرب واحد ضربا وآخر
 عشرة ومات الجميع فانها بضمنا على التولية فعلى قول من يعتبر النصاب
 المهر ثم خمس عشرة رضة ان ارضعتها عشر رضعات ثم ماتت فان سقطت
 ارضعتها الخمس الباقي فاحلوط النجم الرضعة الاخرة فيكون الحكم كالوفاة
 لا يفر الجميع واعتبار التعريض اما باسقاط الثلث الساقط بفعل الصغيرة
 والنصف الساقط بالفرد قبل الدخول من اصل المهر المتضمن في العقد فضعف
 لما سدد به في المهر ويرجع به على الكبيرة فاما الكبيرة اذا لم يكن مدخلا بها
 فانها لا يستحق شيئا لان فعلها من السبب فيسقط بذلك ثمنها بالفرد
 قبل الدخول قد سقط نصفه والباقي للثلاثين اقل منه فلم يبق لها شيء أصلاً

بأشياء من النصف الباقي سقط النصف بالفرقة قبل الدخول
 فيسقط بسبب فعلها ثلث الواجب بعد الفرقة إذا فعلها ثلث بسبب
 التحريم وهو من الأصل المستحق للعقد فيقر لها ثلثا وهو ثلث
 الأصل فيقرم الزوج لها ويرجع به على الكثرة فاما الكثرة الغير المدخول
 بها فانه يسقط بفعلها اعني ثلثي سبب التحريم وهو من الأصل المستحق
 العقد فيقر لها ثلثا وهو ثلث الأصل فيقرم الزوج لها ويرجع به على
 الكثرة فاما الكثرة الغير المدخول بها فانه يسقط بفعلها اعني ثلثي سبب
 التحريم ثلثا الواجب بعد الفرقة واما ثلث الأصل فيقرم لها سبب الحمل
 ويثبت الواجب بعد الفرقة فيقرم الزوج لها ويرجع به على الصغيرة واما ان
 يسقط ما يجب لكل واحد منها على الزوج عليها بالتوبة **فكذلك ضابطه**
 لكذلك تقول لقد اقبلت على مقضى بوضوح لا حديث تحريم كل من يصير الرضا
 بمنزلة حرم بالنسبة على العموم وإذا ارتفع رضيع رضاعا بالرضا تحريم
 صارت الرضا بمنزلة الزوج لوالد الموضع من حيث انها ام ولده فكلون
 اهما بمنزلة ام الزوج وجدة الولد فتقوم جنتا واختها بمنزلة اخت الزوج
 فتحرم محضا وعليه ثبت ان حالها لوالده اذا ارضعت حرمت على الوالد زوجة
 الرضيع ام الرضيع واخت الرضيع ويكره من ذلك ان يكون الرجل اذا طلق
 زوجته الموضع لولده على النصاب الكامل لا يحل له نكاح اختها لبعثا وزوجها

ومن جهة الارضاخ وان نالت ما يطلق زوجته من جهة العقد ولا ذلك
 ذوالاربع الحرام اذا طلق احد من زوجي رضيعه لولده لا يحل له ان يتزوج
 باخرى كانها وكان هذا شرط لا يكتفى به بركبة واحدة فيقال لك ان يقع بحكم
 في قضاء عقد الفقة والاصل هو انهم السبب لا يكتفى به في سبب التحريم
 من انما تشر والسببية وهو اصل عقل اخذ من الحكم الرايحين فحكم ما في
 الطبيعي اذ يقولون الفحال القوي لا يمكن انما على الضعيف من الضعيف والعلية
 والجليل على المجهول لا يمكن المحصول الحكم الا بجد ولا فائدة من انما لا يمكن التور
 المحصور من النار والاضاعة فمن هناك فالولادة في باب العبادات ان غسل
 الجنابة لا يحتاج الى تمام الوضوء وهو لان الطهارة الكبرى يرفع الحدث الا الصغير
 بل لان حدث الجنابة في غاية القوة فالحدث الاصغر لضعفه ومقتور به لا يمكن
 من انما تشر اطلاقا فهو من حكم عدم خلافة الاربعة والاسرار اقسام الثلاثة
 بالوضوء كغسل الخضر وغيره فالسبب الحدث الاكبرية فتركك الزوج من الطهارة
 والوضوء فليس الا بقاء على توزيع الطهارة من الكبرى والصغرى على الحدثين الاكبر
 والاصغر ولا على سبيل من جهة كل من الطهارة في رفع كل من الحدثين
 بل على ان يكون مجموع الطهارة من سبب الرفع طهارة الحدث المانع من
 كونه كل منهما حراما هو رافع لطهارة مطلق الحدث كما ابعاض الطهارة الواحدة
 ككل من غسل الوجه وغسل اليدين بالنسبة الى الوضوء وكذا لك مجموع ازالته

النجاسة عن بدن الميت بالآء والاغسال الثلثة بالماء والطين والقراش
 سبب تطهيره من النجاسات العينية والحكيمة ما في مرتبة واحدة وفي آيات
 الاغسلات والنجاسات يقولون المباشرة القوي في سبب النجاسات من
 فاذ اجتمع السبب المباشر كان الضمان على المباشرة دون السبب كذلك
 في مضافات المالك ان العقد القوي من الارضاع في السبب كالمباشرة كان
 الارضاع مع العقد فبذلك اهدم فلم يكن هو في نظر الشارع حيث
 السبب القوي اعني العقد موثرا في ثبوت الزوجية اصلا فاذ لم يكن الزوجية
 المستبقة عن العقد انقضت الزوجية راسا وحيث يفرض الارضاع عن العقد
 يترتب عليه الحكم بالزوجية المستبقة عنه فليست تعرف في اعم الصور
 يخص الصورة الأخيرة شيئا اخر هو ان المطلق يخرج بالطلاق عن العقد
 وان فرضنا بقا حكم مطلق الزوجية لها سبب الارضاع اذ فرضنا الولد
 حكم مطلق الزوجية لا في حكم المعقود عليها بالردام والراية على الاربع انما
 كرم بالعقد الدائم لا مطلق الزوجية وما في حكمها فليست **سنة** انك
 غير مستتب بما قد اضرح فرضا عطف كلف من القول وفي هذا فانه
 بسط الحقيقة في انه يحرم على الرجل وضعة اخرى من جهة الاب فانها وان لم
 تكن امة السبب لا امار من الرضا فانه فرضا عطف لايه وفي قوله
 زوجة الاب النكاح في الجرم والام وضعة اخرى من جهة الام فغير محرمة عليه

لانه

لانها ليست بالنسبة ولا امة رضاعية ولا زوجة رضاعية لانيه
 هي زوجة رضاعية لزوج امة الزوجية النكاحية لزوج امة اخرى فترتبة امة
 النكاح غير محرمة عليه فكيف من غير امة ام بسبب الرضاع وبالحمل انما
 تحرم على الرجل بحسب علاقة الامومة وما يترتبها من امة النسبية وامة الرضا
 وزوجة امة النسبية النكاحية وزوجة امة النسبية الرضا عية وزوجة امة الرضا
 النكاحية وعرضة الاخ من جهة الام فقط ليست شيئا منهن وما كان صورة
 اخرى غير متباعدة عنها الحكم بالجرم وهي الزوجة الرضا عية لايه الرضا عي
 اخرى وضعة امة ولا امة الرضا عي ولا يتأتى فيها الجرم لتكرار الفرضية
 تحقق ما هو الاصل في انشاء المحرم فانه يحرم من الرضا عي ما يحرم من النسب او
 من المصاهرة لا ما يحرم من الرضا عي فالفرض لا يكون اصلا فخرج **سنة** بل الرضا
 شقيق النسب كونه سببا في العتق فيحقق على المالك منه ما يحقق عليه من
 النسب ذهب اكثر علانا وكثير من فقهاء العامة الى انه كذلك قال الشيخ
 فكل مملوك او مملوك يعتق على المالك بالنكاح النسب يعتق عليه الرضا عي
 فلو ملك امة الابوين رضاعا او احدى الخواتم عليه النكاح كالاخت
 بناءت ذوات الاخ والام والخاله كذا في ذلك من الرضا عي العتق عليه كما في
 ويؤخذ به في بعض الصدوق في المقتنع وعروته في كتابه وفيه قال القاضي ابن
 البراج وصاحب الوسيط عماد الدين محمد بن علي بن حمزة واخاذه المحقق

وَأَدْعَى النِّسْبَةَ وَالْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ وَلَهُ فَرَاغٌ لِمَنْ قَبْلَهُ فِي الرِّضَاعِ وَكَانَ ذَلِكَ
 الْمُسْتَشِيرُ الْبَارِعَ الشَّهِيدَ وَمِنْ تَأْخُرِ عَنْهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَهُوَ يَسْتَفْهِمُ
 جَدِّي الْأَمَامَ الْخَيْرَ وَخَالَفَ فِيهِ الْحَسَنَ بْنَ أَبِي عَقِيلٍ مِنْ قَبْلُ وَقَالَ لَا يَسُ
 بِلَيْكِ الْأَمُّ وَالْأَخْتُ مِنَ الرِّضَاعِ وَبَعْضُ الْأَخْرَجَ مِنْهُمْ بِحُرْمَةِ الرِّبَا
 وَجاء النُّجَاحُ فَقَطَعَ فَوَاقَهُ الشَّيْخُ الْمُفِيدَ وَتَلَمَّذَ مِنْهُ بَنُو عَبْدِ الْغُزَّارِ
 وَأَتَمَّ لَهُمْ جَمِيعُ أَدْرَيسٍ وَسَبْطُ الْمَدْقِقِ بِحُجَّتِهِمَا اللَّهُ وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ
 الْجَنْدَبِيُّ فَكُلَّمَا لَعَنَ حُجْرَةَ الْمَلِكِ عَلَى كَرَاهِيَتِهِ وَغَدَمَ تَسْوِيقَ الْبَيْعِ الْأَلْصَقِ
 قَالَ وَالَّذِي بَوَّجَهُ الْخُفَّاءُ لَا يَحِلُّ لَنَا أَنْ يَمْلِكَ ذَا رَحِمٍ مِنْهُ فَرَأَى
 بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ يَقُومُ مَقَامَ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّسَبُ مَلَكُهُ مِنَ الرِّضَاعِ مَلَكَتِهِ
 فَإِنْ مَلَكَهُمْ لَمْ يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ الْأَعْدَاءُ وَهُوَ الْخَيْرُ مَا بَيَّحَ فِي الدِّينِ عَلَيْهِ
 وَعَنْدِي أَنَّ سَبِيلَ الدِّينِ وَفَصِيحَةَ الْمَذْهَبِ هُوَ الْأَوَّلُ وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ عَنْهُ
 مِنْ طَرَفِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ لَنَا مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَالِي فَرَسْتُ
 الرِّضَاعَ فِي سَبْعِينَ الْحَرَامِ نَزَلَ النَّسَبُ وَأَمَّا كَيْفَ الدَّلَالِي أَرْضَعَكُمْ
 أَخَوَانَكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ فَإِنَّ الْحَرَامَ لَا يَصْرِفُ بَيْنَهُمَا وَلَهُنَّ بَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَنْفَعِ
 الْمُتَعَلِّقِ بِأَعْيَانِنَ وَهِيَ شَتَا وَلَهُ لَاسْتِحْتِاجُ وَالْإِسْتِحْرَامُ وَالْعَقْلِيَّةُ
 فَيَقْعُهَا الْحَرَامُ إِذَا حَرَّمَ الْعَيْنُ مَقْتَضَاهُ يَحْرُمُ الْمَنْفَعُ جَمِيعًا وَمِنْ السُّنَنِ
 مَا أَدْعَى عَلَيْهِ وَأَلْهَمَ الرِّضَاعَ لِحُرْمَةِ النَّسَبِ وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ

من الرزق

من النسب الصحيح الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سألت
 عليه السلام عن امرأة رَضَعَتْ غُلَامًا لَهَا مِنْ مَلُوكِهَا حَتَّى قَطَعَتْ حِلَّهَا بَيْعَهُ قَالَ
 حَرَّمَ عَلَيْهَا نَسَبُ الْبَيْسِ فَقَالَ سَوَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَكْرَمَ مِنْ الرِّضَاعِ كَرَّمَ
 مِنَ النَّسَبِ الْبَيْسَ فَصَارَ بَيْنَهُمَا وَصَحِيحُهُ مَوْجُوبٌ وَبَعْضُ عَنْ عَصِيْمَةَ زُرَّارَةَ
 قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا يَمْلِكُ الرَّجُلُ مِنْ ذِي فَرَاغَةٍ قَالَ
 يَمْلِكُ وَاللَّهِ وَلَا وَاللَّهِ وَلَا الْأَخْتَةَ وَلَا ابْنَةَ الْأَخِي وَلَا ابْنَةَ الْأَخْتِ وَلَا خَالَتَهُ
 يَمْلِكُ مَا سِوَى ذَلِكَ خَيْرًا الرَّجُلُ مِنْ ذِي فَرَاغَةٍ وَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْضَعَ مِنْ الرِّضَاعِ
 كَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَكْثَرَ فِي كَرَامَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ عَنْ ذِكْرِ مَا هَذَا الْأَمَامُ مِنَ الْحَرَامِ
 مِنَ النَّسَبِ مِنَ الرِّضَاعِ كَقَفَا بِأَقْدَادِهِ مِنَ الْحَرَامَاتِ مِنَ النَّسَبِ
 النَّسَبُ فِي الصَّحِيحِ وَالْبَيْعُ الْعَالِي الْأَسْنَدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَرِينٍ أَنَّ
 بَنِي عَمْرِو بْنِ أَبِي بَكْرٍ ذَلُّوا إِلَى الْبَيْتِ وَتَجَسَّسَتْ زُرَّارَةُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 قَالَ إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ وَالِدَتَهُ وَالْأَخْتَةَ أَوْ خَالَتَهُ أَوْ بَنَتَهُ جَدًّا وَكَرَّ
 إِلَيْهَا بَنُوهُ مِنَ النَّسَبِ وَصَحَّفُوا أَجْمَعًا وَمَلَكَ عَمَّ وَابْنُ أَخِي وَأَبْنَةُ
 وَالْحَالُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْضَعَ وَلَا أَخْتَهُ وَلَا خَالَتَهُ وَلَا خَالَتَهُ إِذَا تَلَمَّزَتْ
 حَقَّقَ وَقَالَ يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ وَقَالَ يَمْلِكُ الْمَذْكُورُ
 خَالَتَهُ وَاللَّهِ وَأُولَادُهَا يَمْلِكُ مِنَ النَّسَبِ وَأَمَّا رَحِمُ حَرَّمَ فَلَيْسَ فِي
 الرِّضَاعِ شَيْءٌ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ الْعَالِي الْأَسْنَدُ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرِينٍ عَنْ حَادِ بْنِ الْحَرِّ

من النسب الصحيح الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سألت عليه السلام عن امرأة رَضَعَتْ غُلَامًا لَهَا مِنْ مَلُوكِهَا حَتَّى قَطَعَتْ حِلَّهَا بَيْعَهُ قَالَ حَرَّمَ عَلَيْهَا نَسَبُ الْبَيْسِ فَقَالَ سَوَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَكْرَمَ مِنْ الرِّضَاعِ كَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ الْبَيْسَ فَصَارَ بَيْنَهُمَا وَصَحِيحُهُ مَوْجُوبٌ وَبَعْضُ عَنْ عَصِيْمَةَ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا يَمْلِكُ الرَّجُلُ مِنْ ذِي فَرَاغَةٍ قَالَ يَمْلِكُ وَاللَّهِ وَلَا وَاللَّهِ وَلَا الْأَخْتَةَ وَلَا ابْنَةَ الْأَخِي وَلَا ابْنَةَ الْأَخْتِ وَلَا خَالَتَهُ يَمْلِكُ مَا سِوَى ذَلِكَ خَيْرًا الرَّجُلُ مِنْ ذِي فَرَاغَةٍ وَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْضَعَ مِنْ الرِّضَاعِ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَكْثَرَ فِي كَرَامَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ عَنْ ذِكْرِ مَا هَذَا الْأَمَامُ مِنَ الْحَرَامِ مِنَ النَّسَبِ مِنَ الرِّضَاعِ كَقَفَا بِأَقْدَادِهِ مِنَ الْحَرَامَاتِ مِنَ النَّسَبِ

من النسب الصحيح الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سألت عليه السلام عن امرأة رَضَعَتْ غُلَامًا لَهَا مِنْ مَلُوكِهَا حَتَّى قَطَعَتْ حِلَّهَا بَيْعَهُ قَالَ حَرَّمَ عَلَيْهَا نَسَبُ الْبَيْسِ فَقَالَ سَوَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَكْرَمَ مِنْ الرِّضَاعِ كَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ الْبَيْسَ فَصَارَ بَيْنَهُمَا وَصَحِيحُهُ مَوْجُوبٌ وَبَعْضُ عَنْ عَصِيْمَةَ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا يَمْلِكُ الرَّجُلُ مِنْ ذِي فَرَاغَةٍ قَالَ يَمْلِكُ وَاللَّهِ وَلَا وَاللَّهِ وَلَا الْأَخْتَةَ وَلَا ابْنَةَ الْأَخِي وَلَا ابْنَةَ الْأَخْتِ وَلَا خَالَتَهُ يَمْلِكُ مَا سِوَى ذَلِكَ خَيْرًا الرَّجُلُ مِنْ ذِي فَرَاغَةٍ وَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْضَعَ مِنْ الرِّضَاعِ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَكْثَرَ فِي كَرَامَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ عَنْ ذِكْرِ مَا هَذَا الْأَمَامُ مِنَ الْحَرَامِ مِنَ النَّسَبِ مِنَ الرِّضَاعِ كَقَفَا بِأَقْدَادِهِ مِنَ الْحَرَامَاتِ مِنَ النَّسَبِ

من النسب الصحيح الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سألت عليه السلام عن امرأة رَضَعَتْ غُلَامًا لَهَا مِنْ مَلُوكِهَا حَتَّى قَطَعَتْ حِلَّهَا بَيْعَهُ قَالَ حَرَّمَ عَلَيْهَا نَسَبُ الْبَيْسِ فَقَالَ سَوَّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَكْرَمَ مِنْ الرِّضَاعِ كَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ الْبَيْسَ فَصَارَ بَيْنَهُمَا وَصَحِيحُهُ مَوْجُوبٌ وَبَعْضُ عَنْ عَصِيْمَةَ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا يَمْلِكُ الرَّجُلُ مِنْ ذِي فَرَاغَةٍ قَالَ يَمْلِكُ وَاللَّهِ وَلَا وَاللَّهِ وَلَا الْأَخْتَةَ وَلَا ابْنَةَ الْأَخِي وَلَا ابْنَةَ الْأَخْتِ وَلَا خَالَتَهُ يَمْلِكُ مَا سِوَى ذَلِكَ خَيْرًا الرَّجُلُ مِنْ ذِي فَرَاغَةٍ وَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْضَعَ مِنْ الرِّضَاعِ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَكْثَرَ فِي كَرَامَتِهِ مِنَ الرِّضَاعِ عَنْ ذِكْرِ مَا هَذَا الْأَمَامُ مِنَ الْحَرَامِ مِنَ النَّسَبِ مِنَ الرِّضَاعِ كَقَفَا بِأَقْدَادِهِ مِنَ الْحَرَامَاتِ مِنَ النَّسَبِ

وابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة رخصت ابن جارية
 قال بغيره اي ارضا عما يعتقد على معنى انه يكون سببا لعقده وتلقاها
 موثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن وبيد بن حفص عن ابي بصير عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل المرأة او اخته او عمة او خالته
 او ابنة اخته وذكر اهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعا وبملكهم جميعا
 ابن ابي عمير قال ولا يملك الله من الرضاة ولا اخته ولا خالته من الرضاة
 اذا ملكهم عتقوا قال وبملك الكور ما عدا الوالد بن والولد ولا يملك من
 النساء ذوات رحم قلنا وكذلك كبرى ذلك الرضاة قال نعم وقال يرم
 من الرضاة وما يرم من النسب في الصحيح بعتوا الا سنا ومن طريق الا
 ومن طريق الكافي عن عبد الرحمن بن ابي ايوب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يتخذ اباه او امه او اخاه او اخته عبيدا فقال اما الاخت
 فقد عتقت حين يملكها اما الاخ فبيعت له واما ابوان فقد عتقا
 حين يملكها قال وسألت عن المرأة ترضع عبدا اتخذته عبدا قال
 يعتقه وهي كارتبه وفي معناه اخذت كثيرة مهيئة المتون برزنية
 الكساية واما ما شك في ان له لو ملك الحلمات من الرضاة لساع
 الاستمتاع بهن والقال تعا اجماعا فكذا المعدم وبان المارزمية
 هي السلم الناس يتعلمون على اموالهم وقوله تعالى ما ملكتمكم انهم قالتم

كل من عتق
 ل
 صلوة الله عليه

غير

غير له بين ولعل هذا لخصا صاحب الكتاب في اشارة الى جامع فقهاء
 بنو مالك قد ينفرد عن تسوية الاستمتاع وهو بمنزلة تلك في صورة
 منها اذا رخصت ابنة الرجل من ابنة فاخته من بنته ومنها ما اذا رخصت
 من ابنة زوجها الصغير مثلا اجمع النافون لا لعقود موثقة الحسن بن محمد
 بن سماعه عن صالح بن خالد عن ابي جليل عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت لعلام مني دينة رضاع بكل ما يبيع قال ما هو مملوك ان كنت بعته
 وان كنت سكتة ولكن اذا ملك الرجل ابنة فها حران وموثة الحسن بن محمد
 بن سماعه عن اسناد عن عبد الله بن جعفر ومحمد بن العباس عن العلاء عن
 بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال يملك الرجل اخاه وغيرة من ذوي الرضاة
 من الرضاة وموثة البصر عن عبد الله بن جليل عن ابن بكير عن عبيد بن
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال يملك الرجل ابن اخيه واخاه من الرضاة
 وموثة البصر عن عبد الله بن جليل عن اسحق بن عمار عن عبد الصالح بن عبد
 قال سألت عن رجل كان له خادم فولدت جارية فارخصت خادما ابنا
 له وارخصت ام ولد ابنة خادمة فصارا رجل ابنة الخادم من الرضاة
 جميعا قال نعم الا ما يباعها فاشفع ثمنها قلت فانه قد كان وبها بعض
 اهل حين ولدت وابنة اليوم غلام سبب في جميعها وما خدتها ولا يستأ
 ابنة او جميعها ابنة قال جميعها وما خدتها ابنة وما لا ابنة له فليس في الخادم

وقد ارضعت ابنتها لغيره فمضى وما اجت له ان يبعها قلت فان احتاج الى
 ما يبيعها وموتها ايضا عن محمد بن زياد عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله
 قال اذا اشترى الرجل اياه فملكه فهو حر الا ان كان من قبل الرضا
 ابن فضال عن حماد عن ابي بصير عن ابي عبد الله فرجع الامم من الرضا عنه قال
 ليس بذلك اذا احتاج وباصالة استغنى بالملك الجواب عن الرواية
 من جهة السنة اذا الموتى لا يرضى الصحيح واما من جهة المتن فان رواية
 ابي عيسى لنا لا علمنا اذ معناه فملكه الا في الرضا وليس يرضى من الرضا
 ليس يرضى ذلك من جهة النكاح لا يرضى من جهة الرضا وقوله عليه
 وكذا اذا ملك الرجل ابوهما حران يعني بهما الابوين من النسب والابوين من الرضا
 جميعا بالظاهر تخصيصهما بالرضا حيث كان الكلام فيه كذلك القول في
 رواية محمد بن مسلم ورواية عبد بن زرارة والآخرين بن عمار فقد قال الشيخ
 في الاستبصار قوله عليه السلام في اول الجزان شاة باعها فانتفع منهما راجع
 الى الخادم لم يضره دون انتمها الا يرى انه فسر ذلك آخر الخبر حين قال
 لا تسلب يبيع الخادم وقد ارضعت ابنته لغيره من ذلك يقول نعم وان
 كان ذلك فلو كان الا عند الحاجة حب قاله وما اجت له ان يبعها ولو
 الخادم ام ولد من جهة النسب كما ناله بيعها على ما قدمناه وفي خبر عبد
 بن مسعود قوله عليه السلام فهو حر فحول الرضا على الاستحباب لو لم يولد

ما يبيع

الا لكان

الا لكان من قبل الرضا استثنى ومن لا يرضى فله الرضا لا من الرضا
 الا في جميعا ومعناه فخر كما الاستحباب في الاخر من الرضا والشيخ في الاستحباب
جعل الا عاقله يعني لو اوكلاه الاستحباب كما في التبريل الكريم فنادى الشيخ
 والآخر ضل كما شاة ريت فانه ذلك معروف في الرضا كما قال انا ملك
 الرجل اياه واحده فهو حر وكان من قبل الرضا وعلى هذا يكون الحكم فرج
 من جهة النسب الا في من جهة الرضا على سبيل الاستحباب قلت وذلك
 اير على السنة اصحاب الخضر من الفتن الادوية والعلوم الثانية والاشياء
 هنا ان تجعل الامم معنى سوى كما جعلها رطب من المفترق في الامم انما ذلك
 قالوا لكان بهما الهة الا الله لصدا ما اى غير الله قال الخبر زابدي
 في الامم من الاستحباب او يكون ضقة بغيره غير يكون عاقله بغيره لو اوكلاه
 لكان يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا لا يخافون من الله المسكون
 الا من ظلم اي ولا الذين ظلموا او بغيره والكتاب من خبر الجاني كما في خبر يحيى
 ما قاله في الاستحباب فيكون معناه في الناس عن بيع الرجل ام ولده بالرضا
 عن شدة الحاجة كما في بيع ام ولده بالنسب صور حوا ربيعها معدودة مشهورة
 فاما ما في الخبر من الطعن في السنة ان في طريق الجمع الحسن بن محمد بن سماع وهو
 واقف لم يوثقه علما ولا غيره صحيح اذ قد وثقه النجاشي والشيخ وغيرهما وان كان
 هو من الوافين وما قال ان احاد شاة فريد عن حكم الاصل فنكون بالفتح

في اورد بعض الروايات في شرح الشرائع في حجة الله

ان لا يرد ما يكون بالحقس فانهم في ابواب التراجع كثير اذ يخرجون الحديث
 لا صلا لا حكم ويقولون بموجبه لا اعتصامه بالاصل وعن اصالة ان يمتنع الملك
 بان الاصل موزول عن العلى بعد ورود الضم كما قد استعملك مرات كثيرة
تحت نصيب رضاء من اثبات المستبين ان العتق رفع الملك
 فقد اعصل ما الى البصائر السابقة ان من لا يملكه المشتري مثلاً كيف صح
 ان يفتق عليه ليس من المصنع ان عدم العلة عدم المأذول ان اراد
 ان يترك الملك الذي هو سبب العتق يستوجب ذلك لولا انفاق بنية ففهم
 من ذلك ان الشراء سلباً سبب الحق من غير دخول في الملك فيحقق الانفاق
 مع تمام البيع لا ينافي عنه اصله بل ان في صنع العتق والالتفات على
 ان يفتق الحكم معاراة الجزا الاخر من الصنفه وهو محذور ابن ادریس محذور
 لان ان لا يملك من يفتق عليه على قد نطقت به الروايات وتسميها
 يفتق وتلك وثبت العتق حين يفتق الملك لما في صريح بعض الاحاديث
 الصحيح ولان العقد لو اقتصر ذوال الملك عن البائع من غير ان يفتق
 لما قوم عليه لو اشترى بعضه ولما تنبأ حكم البيع من وجوب الارش في جره
 والمراد بالملك المنفرد في طائفة من الروايات الملك المستقر لا مطلق الملك
 مجعاً من الادله وكذلك في جميع العقود والالتفات يكون ثبوت الحكم محصوراً
 بعد الجزاء الاخير من غير فصل وآلى هذا ذهب العلامة في صريح قوله الحق

في ظاهر

في ظاهر كلامه ومن زاد في خطاب الوضع التقدير من العادة والمقتضى بعد
 الملك المحدث وموجوداً فيقدر للملك انما قبل العتق ليحقق العتق والملك
 وان لم يكن هو اذ استحقاقه قال شيخنا الحق عليه في الرد وسبب ملكه ان
 على كل احد سوى العود من كل شيء حرمة عليه سلباً ورضاً فانهم يفتقون في
 الاثر بعد فرض ملكهم انما يظهر ابن ادریس وجماعة انه لا يفتق طهراً الا ان
 ابن ادریس يذهب لا يملكهم ولا يفتق على المرأة سوى العود من الخلفي نظر من
 اشك في ذلك كونه وانما كلفها والا قرب انها كالمراة فلا يفتق عليها سوى
 ولو ملكها الرجل وهي من المحارم غير العود من فلا اشكال اقوى ولا يفتق
 من لا قارب كالامح وابنه والتم والخال ثم يستحب اعتاقهم ولا يفتق
 الملك الغنوي ولا اختياره ولا من الكل والبعض فيقوم عليه ان ملكه محذوراً
 على الاقوى ولا حكم لغوا به الزنا فيملك ولده من الزنا على الاقوى لان الحكم
 يتبع حكم الشرح انتم قلت ذلك فيكم في الرضا اذ ان في امرأة فارصت من
 لهما منه رضياً مملوكاً وقال الفاضل المقداد في الشرح اعطف الفقهاء في ان
 العتق يقع بعد الملك بعدة زمانية او بمعنى ان الشراء سبب العتق من
 غير دخول في الملك ذهب كل من الاحتمالين قوم لاحتمال الفصل لما لا يفتق
 الا بما في القول سبب الملك الملك سبب العتق فيكون العتق مع الملك
 بالزمان وبعده بالذات كوكالها فيتم مع وكالاصح او يقول بعض المكلفين

ان هذا الكلام
 وان هذا الكلام
 في ظاهر

اول آيات العلق ثم يقع العلق في ثابته قلت هذا غاية ما حصلوه من قبل
 ان اتصال او كنهه الا لا شك ان المقترح ان شيئا من ذلك ليس صحيحا على
 رادة تجزئ اليها الذين يستقيم اليها الحال اما المية بالزمان والتقدم بالزمان
 فلان العلق هو زوال الملك فيكون ان جميع الشئ ورواها في العلق في وقت
 واما الملك في آخر آيات العلق والعلق في ان آخر بعده من غير فصل فلا يشك في
 ان آيات مما قد بطلت في القول بالحق في حاله اليها بين القوي والمعدوم
 الا في موجود او الموجود بالفعل معدوم فليس له ان يذهب العلق وحينئذ
 اليها اصله فحقن بقولنا انما المستلزم للقول الفصل في مضائق المقامات العاليتين
 وذن محركات الاصول بالموافقين المحكية ومن غامضات العلوم بالعلوم
 العقلية فاعلم ان لا قد افترق معادها على قد حقه في العلم او المستقيم واللا
 المبين والايامات والشهقات واوردناه في السبع اشياء ان الامور
 الزمانية على ثبات الاقسام وقياسات الحصول كقول الكوكب وتولد وتو
 الحصول الى طرف المسافة الى كل جهة من جهة ذلك الغير العالمة للانعام اصلا
 ثم كانت الوجود كالحركة العظيمة الموجودة في زمان تحقق هو مجموع زمان الحركة
 سبيل الانطباق عليه واما ما يتحقق لا وقيته ولا ترحيته كالحركة
 المستقيمة الخاصة بنفس زمان الحركة على وجب الانطباق بل على سبيل
 الحصول في كل جزء من اجزائه وفي كل آن من امانه من غير تصحاح من

نصفين على علم

الآيات

ان آيات لبدء التحقق وان الآيات الشبهات اما حصول
 منها في ان معينة لا غير ورواها في نفس الزمان الذي بعده على الجهة المذكورة
 فاذن في مقامنا هذا اما حصول الملك في الآيات الاخر هو طرف زمان الآيات
 والقبول لا معان ان الجزء الاخير من الصيغ بل معان طرف الغير المنقسم
 وكذا حكم الحكم في صيغ العقود والبيعاعات جميعا ثم ان العلق في وهو
 زوال الملك في نفس الزمان الذي هو بعد ذلك لان الطرف على وجه
 عليك ثم حبان الملك سببا للعلق وهم يخفف وحرص بعيدا فكيف
 يصح ان يكون موت الشئ سببا لاشغال في الحق المقترح ان التاثير النسبة
 او الرضا عية سبب لانفاق على الملك فليست **تفريع** من لا يقول
 بالانفاق من جهة الرضا يقول او ملكا لرجل امة او اخت او اجنة من
 الرضا هو فوطي احد من نقد فعل او اما ولكن ثبت للوطوة حكم الاستيلاء
 فاما على ما هو الاصح فالمذهب فليس من حكم الاستيلاء لان من قد انفق
 بالملك وكذا تلك القول لو فرض انفاق وخرج الوطى في ان الملك على
 الا فوي لاستدعاء حكم الاستيلاء والملك المستقر وهو مفقود **مستند**
 بل الحركات بالرضا كالحركات بالنسبة وقوع الظاهر بالنسبة بين
 هناك اقوال مختلفة الاول تفصيل النسبة بها في الظاهر بالام النسبية
 لا غير وهو احتيا رابن اربس وقوا قد اوردت في الانصاح اقتضا

الذي هو

على المذكور من الشرع الكريم ونصوص الاحاديث ثم انما في تقديره
 الى كل واحد من النباية بالنسبة لخاصته ذهب الى ان البراج والكامل
 بصحة حمل مزدراج عن الصادق عليه السلام ولا يثبت على المطلوب غير ذلك
 والثالث لا يقتضيه على الام من النسبة لادم من الرضاع لا خير فيها ربه
 وربما يراه في بعض من ابن ادريس الرابع القدر الى الحركات الموحدة من
 النسب ومن الرضاع لا غير من وهو قول اكثر ذهب اليه الصدوق والحسن
 بن ابي عمير والشيخان وابن الجبلة وابن حمزة وابوالصلح الجليبي والشيخ
 كتابه والعامة في الخبر والقواعد وما يقع اليه في المصنف في نسخة النسبة
 المعلقة المشقة في شرح الارشاد قال الشيخ في المصنف وهو الذي يقتضيه
 لقوله صلى الله عليه وآله لا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسبة بعد الفاضل لغير البراج على
 ذلك المذهب هو مذهب الشافعية وكثير من فقهاء العامة الخ من الحركات
 النباية بالمصاهرة ايضاً ومن وهو قول الشيخ في المصنف وقوى العامة في الخبر
 ومحمد بن رزين من اصحابنا وقوم لا يجرى الجارية في المصنف وهو ظاهر السيرة
 بن علي بن زهير الغيبة اذ قال ومن شرط صحة الرضاع ان يكون
 بعد ثلث سنين كقولهم اي واحد من الحركات عليه وكذلك سئل عن الرضاع
 في المراسم حيث قال في المصنف ان يقول الرجل زوجته انت على كل حال
 او اخي او واحدة من الحركات فاما التعميم المطلق بالنسبة الى اية محرمه كانت

الحق

الظاهر

الاختلاف موحدة كان تحريمها ام موقفاً وعينا كان ام جعاً فلم اقدر على ما قيل
 به من ان صاحب الالان لم يثبت في المصنف لان المصنف لا يثبت عدم وقوع الرضاع
 بذلك قال بعض فقهاء المتأخرين في شرح النزاع ظاهر القائلين بالتحريم
 الحركات بالرضاع عدم الفرق بين من لم يزل محرمته ممن بالرضاع كقوله الرضاع
 التي ارضعت اباه او أمه او اخته من الرضاع المولودة بين ان يرضع وبين
 من كانت تحل له ثم حرمت عليه كالحق ارضعت وصارت اماً كانهما وفتها المولود
 قبل ان ارضع فالنسبة بجميع عقيدة التحريم لعدم الادلة وان كان القسم الاول هو
 تحريم من الثاني وربما فرق بين الاثنين وحصل التحريم بالقسم الاول في علوم الادلة
 قد فوّقت هذا الفرق والتفصيل اوردته الراعي من الشافعية في المصنف والعامة
 وليست اجد في اصحابنا من يقول به والاصح عنه كما من الاول في تعميم الرضاع
 وتعميم التحريم بالنسبة الى الحركات على ان يجرى النسب من الرضاع ومن المصاهرة
 جميعاً على ان لا تعرف ان التحريم موجهة للمصاهرة مندرج في التحريم بالنسبة
 للمصاهرة فالى عدم تحريم الرضاع ما يحرم من النسبة صريح التعميم في نسخة المصنف
 محبوب عن علي بن رباب عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرضاع
 فقال هو من كل شيء محرم ام او اخت او عمه او خاله ولا يكون الرضاع فرعين
 قلت فكيف قال يقول الرجل لأمه او غيرها في غير جملة انت على كل حال
 فلهذا ما وافق وهو يرد بذلك الظاهر وانما ثبت حكم التحريم في النسبة

بالدلالة القطعية ما علة تركها على السيد ذلك حاصل من رواية الرازي
 فيمنع من هذه التخصيصات أصلاً **قوله** قال في الخبر روي أنه إذا رتب
 امرأة جدها بلبنها فأنكره لم يرد لم كان من لبنه عليها وليس كذلك فلو
 وكذلك على الخلق الذي هو صاحب اللبن **الفتنة** وفيها ضوابط وسائل
شافعة خلقت في قول الفقهاء في نصيب الرضاع المرتب عليه خرم قريب
 أبو علي بن الحنفية إلى أنه لا يشترط فيه العدد بل المعتمد ما صدق على الاسم ولو رجع
 واحدة وقال ابن أبي عقيل أنه عشر رضعات فماتت متواليات وهو مذهب
 الأكثر في قولنا لا يشترط في اللبن الطهارة والسيد المرفوع في الشيخ أبو الصلاح الجبلي
 ابن زهرة والقاضي لغيره الرجوع إلى الأصل المسمى بغيره في الخبرين في عماد الدين
 أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي صاحب السبل وحكم أبو عبد الله بن
 في أول كتاب الكناح أنه الصحيح المذهب أنه لا يظهر له في تقييده أصول
 المذهب واختاره العلامة في الخبر واستفحه فراجع إلى سند روي في الرضاع
 واستقر به شيخنا المحقق البارز الشهيد في الحاشية في الخبرين في النهاية و
 المصنوع وكتابي الأخبار إلى أنه خمس عشرة رضعة بآلة متواليات وفي
 به نكت ابن أبي ريس في أول باب الرضاع والمحقق نعم الدين جعفر بن محمد
 في بعض كتبه والعلامة في الخبرين وغيره ووافقه جدي في الخبرين في عماد الدين
 وقال الصدوق أبو جعفر بن بابويه رحمه الله تعالى في المقتضب لا يكره من الرضاع

الأنثى التي لم يشد العظم قال روي أنه لا يكره من الرضاع إلا الرضاع
 حتمه من لبنها ولها لبن ليس من لبن الرضاع قال وكان يفتي شيخنا محمد بن
 رحمه الله قال روي أنه لا يكره من الرضاع إلا ما كان خوليين كما يبين روي
 أنه لا يكره من الرضاع إلا ما ارتفع من لبن واحد سنة والاصح لا يكره
 به أفتي به عليه القول من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه الأكثر والظاهر عليه
 إلا أنه لما أطلق في عموم قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأحوالكم
 من الرضاعة الصداق على القليل والكثير ترك العمل به فيما دون العشرة
 ثبت من التخصيصات في خبر حكاه العلامة على مقتضاة ذلك لأنه لا يصلح
 عليه أنه يكره من الرضاع ما يكره من لبنه صحيحه به من لبنه
 في الاستناد من طريق الكافي عن سعد بن وهب عن سعد بن زيار عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال لا يكره من الرضاع إلا ما شد العظم وأثبت العظم
 فالأرضعة والرضعان وفي الحديث حتى يبلغ عشرة إذا كن متوفات فلا
 بأس في حنا ما يوثق به صحيحه الحسن بن علي بن فضال من طريق الكافي
 عبد الله بن سنان ومن طريق الاستبصار يوثق على بن الحسن بن عتبة
 بن فضال عن الحسن بن علي بن بابويه عن محمد بن عثمان بن فضال عن أبي بصير
 عن عبد الله بن سنان عن عمر بن زيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الغلام يرضع الرضعة والقيتين فقال لا يكره فحدثت عليه حتى أكلت

للحليل والكثير فانه سقط عنه ما دون العشر بالدليل لعدم انبات الحكم
 الرق اعيت العشر المسلمات سببا لحكم التحريم بلا مترادف اما قال عليه
 كان يقال عشر رصعات لما قد حدثت من رصعات الله عليه من حكم العتق
 العائمية والريوية بالتحريم بحسن رصعات وربما دونت ويحجج من رصعات
 برسير عن ابي جعفر عليه السلام في كتابه من لا يحضره الفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا يحرم من الرضاع الا الجوز فقلت وما الجوز قال ام هو من زهر او غيره
 شجرا او امه تشري في موضع عشر رصعات تروى البصري في عام ثلث المرات
 في ذلك على ما لا الشيوخ في كتابه الهندية والاستبصار في التحريم عن ابي
 رصعة او رصعتين او ثلثا مثلا قال الذي قال على ذلك ما رواه علي بن
 الحسن عن ابي بصير نوح عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن ابي
 عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ترفع الى نوم فزع النساء
 بغير رضا قال اما الرصة والرضعان فليس بشي الا ان يكون ظهرا
 مستورا وميمه عليه فصرح عليه السلام في هذا الجوز المراد بذلك ما قلنا
 من الرصة والرضعتين دون ما زاد على ذلك حتى يبلغ الحد الذي يحرم
 على ما بيناه والجوز الجاء الجوز والباء الموحدة ما غرر وكثر يستمر من الامور
 ما كثر وتوقف على المواظفة والمراعاة من خبرت الارض لم تخرج كثر خبرا
 الجوز بكسر التاء خبره وهي المارة وان يزرع على الجصف ويحده ومما قيل

فقيه
 اما ما كان محجرا
 الجوز هو الذي لا يحضره الفقيه
 الجوز هو الذي لا يحضره الفقيه

الجوز

الجوز للكا والجز الفصح كالجوز المراد من العظمة والناذ الغزاة الذين
 الجوزة بالضم المشتبه بالناذ من الشئ والوظيفة المعذرة من كسح الارض
 غيره ويجعل ان يكون الجوز سائبا بمعنى المعلوم من الجوز بالضم والتسكين بمعنى
 العلم فان الضربة المكتوبة والوظيفة المعذرة معلومة الحصول بخلاف ما كان
 على سبيل الاتفاق والجوز ايضا الطبيب الا دام وربما روى الجوز والجوز
 من الجوز خلاف الاختيار وكذلك ضبط بعض شهاد المتأخرين في شرح الشرايع
 قال ابي عبد الله مضبوط بخط الصدوق ابن ابي الجوز والباء في كتابه المقتضب
 عند رخطه رحمه الله ونحن نقول ذلك يتحقق وان كان بخط رجل الله فغنى
 ان السقط التماسه من الحقائق الجوزين ونصرتا الصحف في كتابين
 بعده ويست من ضبط بخط الجوز غير مستغنى فيه المقام مع
 ذلك فقد قال المطرزي في المغرب جيزة بمعنى الجوز للضعيف ولذا
 قل استعمال الجوز بمعنى الجوز واستغنى عن وضع الجوزة موضع
 في كتاب الصنم في الجامع الصغير ثم ان العلامة في التوابع استعمل جيز
 الفضيل قال لا يقال فطريق محمد بن سنان وفيه قول ابن الرواية اشكت
 فان كل من الشيخ والصدوق روى هذا الجوز بصيغة واحدة لصيغة الرواية
 الاخرى فتعذر صان لانما نقول قد بينا رجحان العمل برواية محمد بن سنان
 في كتاب الرجال ولا يدخل اختلاف الصيغتين في الاستدلال ومنه لا

استدلت بقوله ثم ترفع عشر رصعات وهذه رواية الشيخ وثالث
 من ترك رواية الصدوق لما الطعن فيها قلت وهذا الحديث ليس بأثر
 من غير طريق محمد بن سنان فإنه ذكره ترك كتاب حرر الصدوق نقله عنه
 أيضا طريق الصدوق في القضية إلى حريز بن عبد الله صحيح الشيخ إليه في
 رواية كتيبه ورواية طريقان صحيحان ليس فيما يحزن سنان ولا في طريق
 هذا الحديث على كل حال صحيح وإليه لا طريق لا حيث طردوا قدروى عيسى
 عليه السلام ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب الحرام على الحلال وفيه إذا
 اختلفت إحدى الحرامات بالنسبة إلى الرضا باجتماع خبره في حصة
 لا يضر عدلين أو التمسك بها لوجاهات لا يعينها بحجة البينة أو حصة
 مثل وقوع الاستبناح وجبا جندنا بجمع الحجج الشيخ ومنه ما روي به
 رواه في الموثق عن حماد بن موسى بن باطن عن جليل بن صالح عن زياد بن
 سودة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام هل للرضا حصة يوجب بها فقال لا يحرم
 الرضا أقل من رصاع يوم وليلة وحس عشر رصعة متواليات
 امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم تفصل بينهما رصعة امرأة غير واحدة
 إن امرأة أرصعت خلفا أو جارية عشر رصعات من لبن فحل واحد
 أرصعتها امرأة أخرى من لبن فحل آخر عشر رصعات لم يحرم نكاحها وها
 رواه في الصحيح عن علي بن رباب عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال قلت

لا يحرم من الرضا قال أبا عبد الله الحظ وشئت العظم قلت فحرم عشر رصعات
 قال إنما لا تقبض الحظ ولا تشد العظم عشر رصعات وفي الموثق عن حماد
 بن زياد عن الصادق عليه السلام قال سمعت يقول عشر رصعات لا يحرم شيئا
 وفي الموثق عن عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام قال سمعت يقول عشر
 رصعات لا يحرم وأجاب علي ما أوتي من الخبر أن لا تأكل من لبنه
 أو الموثق ليس في متنه أن يبارض الصحيح فكيف عدة من القحاح المتطهر
 المتقصد وآما ما في المتن فإن أيضا ضار بالذبول في كبر
 دليل الخطاب من حيث مفهوم التقيد على أنه إذا أرصعتها امرأة أو ثلثا
 من لبن ذلك الحظ إلى أول عشر رصعات حرم نكاحها وبصدره على أنه
 لا يحرم أقل من خمس عشرة رصعة فلا يحصل إلا من أطرافها ومن حل ذلك
 على خمس عشرة رصعة متواليات غير فائت منها وفيها في العدد عشر رصعات
 فائت متواليات أو ذلك يحصل ثبات الحظ والدم وحق يستتبع المرام
 ويستبين سبيله وتلك أطراف الكلام ويستقيم ظنه عن صحته على
 رباب كجملتها عشر رصعات غير فائت أو غير متواليات جميعا بينهما
 ومن عدة روايات صحيح وموثقات تفيد أن عشر رصعات فائت
 متواليات تشد العظم ويمنع الحظ والدم والأصول الحكيم والعقلاء
 الطبية أيضا تنفي ذلك فكان السائل قال هل حرم عشر رصعات

الاطلاق سواء كانت تامات وغير تامات ومتواليات او غير متواليات
 فقال عليه السلام لا لانه لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم وشبه العظم وكذا
 عن رضعات على الاطلاق سواء كن تامات او غير تامات ومتواليات
 او غير متواليات لانبت اللحم ولا يشبه العظم وكذلك القول في اللبن
 الموثقين وهذا الطريق في التوفيق بين الروايات سلك الشيخ في الاستنباط
 حيث ذكر موثقة على بن الحسن بن فضال عن ابي بن نوح عن صفوان
 بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيره عن عمر بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول غسل عورة رضيع لا يحرم فقال ابو جعفر ان نجد على ابنه كن شتم فانت
 ان دخل مهن من رضاع امرأة اخرى والله الا حجاج باجاءه لا باجاءه
 فغير سبي السماع مع ورود النص صرح بالاحكام على ما قاله في الخلف
 بما قد حققنا القول بهتمنا على كفاية دقة يستعملها الفطن المتبصر
 ستقت اعراضات شارح الشرايع وغيره ما سرفا فليست بصحة **تكملة** اخذ
 ابو علي بن الحسين بافي الصحيح عن علي بن مهزيار عن ابي بصير عن ابي الحسن عليه السلام
 ان كتب اليه يسئله عما يحرم من الرضاع فكتب قليلا وكثيره حرام وجره اية زينة
 من علي عن ابيه عن علي عليه السلام ان قال الرضعة الواحدة كالماء صغرة
 لا تحل لبدء افا جاب الشيخ عن الاول الجمل على ان قليلا وكثيره حرام بعد
 يبلغ الحد الذي يحرم او ان خرج مخرج التقييد او اقتضاه لم يملك قوام من العوام

والطاهر

والحائض وعن الثمال ان في طريق هذا الخبر جال العامة والزيادة ولم يرد
 خبرهم وما هذا سبيله لا يجب العمل به فالأقول الصدوق رضي الله عنه
 عنه لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم وشبه العظم فصح وقد رويت
 ان العشرين ثلثات المتواليات بينهن ويشدان وعلى ذلك محل صحيح
 ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من
 الرضاع الا ما انبت اللحم والدم ورواه ابن ابي عمير عن زياد القندي عن
 عبد الله بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لابي جهم من الرضاع
 الرضوع والرضعان والثلث قال لا الا ما انبت عليه العظم ونبت عليه اللحم
 والله حديث عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالت عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع الا ما الرضع من ثدي واه
 حولين كالمين وكذلك حديث عبيد بن زرارة عن الجلي عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين كالمين فلهذا قال الشيخ
 الوجان محل قوله حولين كالمين على ان يكون في الرضاع لان يكون
 المراد المدة المعتدلة في النصاب المحرم فيكون المعنى ان الرضاع المحرم
 لا بد ان يكون في ثدي حولين كالمين لانه بعد الحولين لا يحرم وانه
 اعملا من رتبة اتصال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرضاع
 فقال لا يحرم من الرضاع الا ما الرضع من ثدي واحد سنة فهو على

من
 كذا في طريق من

في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

فاقدر قال الشيخ خبرنا في ما ذكره من ترك العمل بالاجماع وما ذكره لا يغير
 به على الاخبار الكثيرة المستطرفة **بما يطعن** بغيرها وصحها
 من العادة على ان مطلق الرضاع وسماه غير كاف في نشر الحول بل لا بد
 لمن مقدار يتبين زاد على اصل المستحق ثم ان نصا بسبب الحول في مضمون
 الشرح بمقدرات ثلث باعتبار انواع ثلث احدها بحسب الاثر وهو ما
 الحول وشد العظم واشتداد العظم ونسب الحول امران مثلا زمان فلو كان
 جرح شديدا البارع الشفيء الى الاجرة اجماعا والمرجح في حصول هذا
 الاثر ان قول الطبيب التعريف النسخة الحاق في ثلث جملته ولكن من باب
 الشهادة اعتبر ما فيه العدة والعدد فما خرج الى ترفض عدلين وان
 ان من باب الجرح ومن المعجمات بابا الشهادات وهو الاثر الكفينا
 تعريف عدل واحد وان كان فاسدا المذهب لمصالح الطعن الذي هو
 من طالح الحكم بقوله كما في باب المرض السوء للاطراف فيهم مشا وتامها
 بحسب الزمان وهو يوم ليلة والمردم في كلنا الرضاع الذي ينفقه عليه
 العادة بحسب الامر الا وسطه والمزاج الا عدل في طول اليوم والليله بحيث
 يكون الرضيع وتوالي جميع المدة وتامتها بحسب العادة والمقدار وهو
 عشر رضعات تامات متساويات او خمس عشرة رضعة تامه على التساوي
 اختلاف القولين في هذه التعداد الثلثة متوافقة في الضبط معارضة القدر

التيهم

بحر

بحسب اعتبار العادة المتوسطة ومن جعل الشايع ككلامنا من طالح الحكم
 من دون افتقار الى اعتبار الاخرين والاشبهه قال الشيخ في الملبوط
 ان الاصل المتأصل من التقدير انما هو اعتبار العدد في الباقيان بحسب
 عند عدم الضبط وكذلك العلاقة في المذكرة قال ان اليوم والليله
 لا يضبط العدد وطاهر المحقق وزعمه من المأخوذ ان هذه العدة الثلثة
 اصول برزها ليس متعلق احدها باخر فاني منها حصل تحقق السبب التام
 وترتب عليه الجرح وان لم يتحقق الاطراف وان ذلك قطع في المذوقين في
 الايضاح وهناك وجه اخر اوردته جدي المحقق في شرح القواعد في تبيين
 وهو ان كلامنا اصل براسه ولكن ليس يلزم الاستثناء اجماعا على الاثر
 مطلقا بل قد يتحقق المساط بحسب المدة من دون اعتبار العدة اذا كان
 الرضيع يرتضع ولا يطعم الطعام صلا فينتهي المدة المضروب وان لم يتم
 نصا بالعدد وقد يفتقر معها الى اعتبار العدد ايضا اذا كان يرتضع ويطعم
 فيكمل نصا بالرضاع يوما بليته ويقتل من الرضعات تراخ يستغنى
 الرضيع فيه بالطعام فلم يتحقق فيه انبات الحول وشد العظم بالرضاع فانه
 لا بد من بلوغ نصا بالعدد الجرح كلفه والتحقيق ان الاثر في المتوسط
 في القوة والاعتدال فلا تقصر طول اليوم بليته عن الارتضاع عشر او العشر
 التامات على التساوي فلا يخلو عن شد العظم وانبات الحول فذلك كان

انفقوا بالغير هو الحق بالاعتبار واعتبروا ان عدم افتراقهما عند
 الاصل وسط عالميا والعامة ردوا الى محاجهم عن عايشة انه كان في القرآن
 عشر رضعات محرمات فليس في ما وثقه قلت فذلك على تقدير صح الرواية
 المشوخ لما وردون حكمه في رواية عندهم عنها قالت كان فيما انزل
 من القرآن عشر رضعات معلومات فخرجن ثم ثلثن فخرجن معلومات فتوفي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن رواها مسلم والسنن والترمذي
 والبيهقي وابن طه الوثير والدارقطني والكنزي في من فقهائهم
 احدهن جبل بكسر لا قبل فغيرهم من قال ثلث والكنزي ما كذا ابو حنيفة
 بالرضعة الواحدة مع انه قد صح عندهم برواية انه خرجتهم المذكورين من
 محاجهم وسندهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحرم الرضعة
 والرضعان وانه عليه آله الصلوة والسلام قال لا تحرم المقتة والقصاة
 ولا تحرم الاطابة ولا ما جاز ان ثم ان شارب الشرايع قال ومع ذلك
 يتعارض الاصل والاحتياط كعارضهما في العدد وتام الاحتياط بالخروج
 من خلاف جميع اصحابنا ان لا يشيع الولد من رضاع الاجنبية ان ربه
 السلام من الخيم ولو مرة واحدة يخرج من خلاف ابن الجني ورواية
 ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع نواب السليين فقد ذهب جميع من
 العامة الى الكفاية من سبعة وقد روي بعضهم بمقدار ما ينظر الصائم واد

عليه

عليا حاشا لعل العلم وغيره ان الاحتياط لا يفتقر له ولا يلحق به عند
 بنوخذ الادلة على خلافه واي احتياط في ذلك مستوجب للاعتداد بمذهب
 جمع من العامة وادعاء بعضهم الاجماع عليهم مع مخالفة لسنن اصحاب
 القدر والعقيدة وسبيل اهل بيت الوحي والرسالة بل مع مضادة
 لما صح عندهم من ثبوت استيفاض نكاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فمنه نقل عن غيره واحد من اصحابنا اجماع الطائفة في الرضعة
 بالرضاع على اشتراط ان يكون سن الرضعة ما دون الحولين فلا عبرة بزمان
 بعد استحكام الحولين وان كان جائزا كالثبوت في الشهرين معها وسواء في ذلك
 اكان قبل ان ينفك او بعده لما قد جعل في الرضعة كالمكيم تام الرضعة في الرضعة
 اذ قال عز وجل والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاطلين يكن
 اراد ان يتم الرضعة وتلك حلق سطحة وفيضا له في عامين ولقول
 عليه السلام لا رضاع الا ما كان في الحولين وقوله ولا رضاع بعد فصلا
 وقوله لا رضاع بعد عظام قاله المحقق نجم الدين بن سعيد فركبته وكذا في
 في شرح الارشاد فاعترض شارح المصنف عليه شرح الشرايع بان اصطلاح
 على انه اذا قيل قوله عليه السلام او قال عليه السلام انصرف لك عندنا
 الى النبي صلى الله عليه وآله ولم يرد الحديث بهذا اللفظ عنه عليه السلام
 بل انما ورد من طرق عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث له من

بن أبي نصر عن حماد بن عثمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام لا رضاء بعد
 قال قلت جلست فذكرت العظام فذكر الجولين الذين قال الله في حق
 قلت فيما رواه الشيخ في التهذيب لا يستنصا عن عبد الله بن بكير
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا رضاء بعد فطام أي أنه إذا تم لهضم
 سنان أو الجارية فقد خرج من هذا اللبن ولا يرضع منه وبين من يرضع
 من لبنه وأيقظ فذروه الصدوق رضي الله تعالى عنه في الفقيه رسالة فقال
 وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا رضاء بعد فطام ومعناه أنه إذا
 الرضيع الصبي حولين كاملين ثم يرضع بعد ذلك من لبن امرأة أخرى
 يرضع لم يرضع ذلك الرضاء لا رضاء بعد فطام ومن المتفهم من يرضع
 مثل هذا الشيخ الرضيع المنزل فحكم المسألة القبول لو فزع عليه وظهر
 عدالة كآلة العلامة في كتابها المختلف في إرسيل الحسن بن أبي عقيل
 وأما عن شيخنا الشيخ الشهيد فخرج الأثر ووجدنا السند من كبر جملة
 العصابة على تصحيح ما يروى عنه وأن كان ضعيفا وروى الحسن بن الحسين بن
 في جامعنا كذا في عن ابن أبي عمير في الموثق عن فضيلة بن يونس عن
 بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لا رضاء بعد فطام ولا يرضع في صيام ولا يرضع بعد احتلام ولا يرضع
 يومه إلى الليل ولا يقرب بعد البهجة ولا يرضع بعد الفرج ولا طلق في قبل تكاثر

أو من

ولا يرضع قبل ذلك ولا يرضع مع والده ولا للمولود مع مولاه ولا للمرأة
 مع زوجها ولا يرضع معصية ولا يرضع من قطيعه فعن قولنا لا رضاء بعد فطام
 أن المولود إذا شرب لبن المرأة بعد فطامه لا يرضع ذلك الرضاء ولا يرضع من
 طريقه العانة عن أبي سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يرضع من الرضاء
 إلا ما خلق الله له من اللبن وكان قبل الفطام ورواه الترمذي وابن ماجه
 صحيحهما والبخاري في المضاجع والطبري في المشكوة وابن الأثير في جامع الأصول
 وأما عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله دخل عليها وعندها رجل فكان يرضع
 ذلك فقال له أنتي فقال انظرن ما هذا كمن قالها الرضاء عن من الحاجة
 مفصلة من الجوع وفرد ذلك ما دون الحولين وروى ابن أبي عمير عن أصحابنا
 عن أبي عبد الله عليه السلام في الرضاء إذا كان بعد الحولين ولم يرضع من الرضاء
 فطام من الرضاء في شرب الرضاء وهو ضعيف يستحق الاحتجاج به
 آثاره قلت وموافقا وروى الحسين بن علي عن أبي عبد الله عليه السلام
 بعد حولين قبل أن يرضع من غيره من الرضاء ما لا يحل به الاحتجاج على ما قاله
 الشيخ لا يرضع عندي أن يحل على الكراهة ويحسب سببا للحولين من
 حين انفصال المولود والمعتبر فيها الأهل كما في سائر الأبواب والأبواب
 الفقهاء تعلقوا بذكر الشهر الأول فأما ما لا يرضع من الرضاء ولا يرضع من
 شهر إلى شهر وأما ما لا يرضع من الشهر إلى الشهر إلى الشهر إلى الشهر إلى الشهر

الرضع لا يغيره بعد كمال الحولين لم يفسد ويشترط وقت مع تمام الحولين
بل يعتبر قبل ذلك من الرضع من لبنه ايضا اعني ولد الرضعة فيه قولان
الاول لا يشترط السيد بن زهرة وعاد الدين ابن حمزة وقيل الذين ابا الفضل
المروسي عن ابن كثير شكنا بظاهر الرضاع بعد فطام الكوز كونه فرسي في المقتضى
العلوم بالنسبة الى الرضاع والرضع من لبنه جميعا ونحوه ابو عبد الله بن ابي
والحق في صحة شيخنا في مخرج الارشاد وتوقف العلم فيه فيكون وقواه في
القواعد واقفه ولولا المقتضى في الرضاع وجري التوفيق في الرضع وعليه في عند
وجاهة الشيخ ومن تقدمه بهذا كلف من دون فخرج لنا اصالة عدل
وراعاه في تواليه في عدم واقفنا في الامانة في الرضع في آخر الكلام في الرضاع
واما الفطام لارضاع بعد فطام فالظاهر من سياق الكلام تحققة الرضاع
دون الذي لا رضاع من لبنه كما في المستبين **مسألة** المشهور في الرضاع
في هذه الرضاعة على الحولين ما شره الحول مطلقا سواء على ذلك تحلل من الرضاع
قبل سكا الحولين فطام ام لا قال ابن ابي عمير في حاشية الذي يحرم من
الرضاع عشر رضعات قبل الفطام فاذا فطم ثم ارضع فرب لم يحرم ذلك الشر
وان كان قبل كمال الحولين والتحويل عندي على ما هو المشهور لما تقدم من الرضاع
في تفسير الفطام وتحريره في الحولين والجواب عن الاحتجاج بما رواه الفضل بن
الكثير الصادق عليه السلام قال الرضاع قبل الحول ليس قبل ان يعطى بالامراء

ذلك

بذلك الفطام الشرع الى قبل ان يبلغ حد ما يستحق ان يعطى **مسألة** المشهور
اشترط الامتناع من ثدي امرأة واحدة في رضعات الفطام الحول كماله ففان
في شر الحول بهما اللبن الى جوف الرضع من غير طريق المقتضى الذي ولو
رضع ما يجوز رجوعه من طريق ادها على سقوطه من الفطام او ان لا يفسد
منه في حبل او حنطة كحفته منه وانما وجبت منه ليل الكلام الصادق عليه السلام
لا يحرم من الرضاع الا ما ارضع من ثدي واحد حولين كما علم من ابي ابي
الحولين على ما قد سبق في عدم صدق الرضاع والارضاع كجملته في
الوقوف للفتة على ما يكون من طريق الامتناع من الثدي وقال ابو علي محمد
بن احمد بن الحسين في تحفته الاحمدى وقد اختلفت الروايات من الوجهين جميعا في
قد الرضاع الحول ونحو الوجهين طريق العامة والخاصة وذلك بحجة في العبارة
عنها قال ان الذي ارضع الفطام عند الاحتياط المأمور ان كل ما وقع عليه
اسم رضعة وهو ما لم يظن البصق اما بالمص او بالوجع او بالحقا والشيخ
المبسوط في رواية في ما علمه لا يرضع بالان الجسد وهو مذموم من
العامة استثنى ابا الحسن في العادة الغاية المعجزة وهو من سبب سبب الفطام
بنات الحول حاصل بالوجع كما بالامتناع واجبت لبنه فان الامتناع
حيث انما قضى الطبيعة والطبيعية لا تكذب فيعلم ان المشروب يصير من
ان الرضع قطعا والوجه يحتمل ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة فلا يحرم

الموجع في خلقه خراجه فذلك لم يغيره الشارع وعدم الخوف بالرضاع
 في البعده او الرجل او الخنثى المشكل اجماعا في عدنا ومخالفة ذلك من كفاية
 وبفضل الشافعية في ذلك الرضا على الصبي المحرم من فراوة واحدة
 كان من لبن فقل واحد فلان نسأ في واحدنا ومن غيره فاصفة من لبن
 العمل فكل من الرضا بل يستر لم يشر ذلك حرز الرضا مئة ومئتين ولا مئة
 بين صاحب اللبن فلا يصير واحدة منهم ان لا لا صاحب اللبن ايا ولا ابوة
 لان امومتها وابوتها قدان في التحقق فينا انما احدها استنبط
 لا حار وبكلمة لم يحكم من واحدة منهم عام العدد ولا لم يحقق من ذلك
 واذا ارضعت احدها من رضعتا عام الرضا في اخرى منهن او كذلك
 انشئت الحرة من الجميع **مسألة** لا يشرط حرة في ثبوت حر المصاهرة حرة
 الموطوءة وفي ثبوت الحرة بالرضاع حرة المصرفة في عام الرضا على المشهور
 من الاصحاح لانهما لم يثبت يخرج عن المصنف الاحكام فتصير حكم اليممة
 ودار ابو حنيفة وما كسر العامة اللبن لا يموت وان مات المصنف وزاد
 فيه المحقق في الشرايع لعدم حر من الرضا ما يحرم من الرضا فعل الرضا
 الفصل في الرضا غير معتبر اجماعا كما اذا سعى المصنف اليها فانسق
 ثوبها وامتنع وهي ياتية او غافله فيقول ساكنة يحصل الابوة مع انقضاء
 الامور فيحكم بغير الحرة بالنسبة الى صاحب اللبن واقاربها بالنسبة الى

انما في م

اقارب

اقارب المرأة لعدم تحقق امومتها لموتها قبل رضاعها كما اذا مات
 صاحب اللبن قبل تمام الرضا فانه لم يتم ان يحقق بها حرز الرضا بالنسبة
 الى المصنف واقاربها بالنسبة الى اقارب صاحب اللبن لعدم تحقق ابوتها
مسألة المرجع في كفاية الرضا تماميتها الى العرف كما في سائر ما لم يرد عن
 الشارع في تقديره حرة مضبوطة وقدرها الشيخ في احد قوليه بان يرد على
 الرضا ويصدر عن ذي من قبل نفسه فلوارضعت رضعة واحدة فحسب
 من العدد ولو لفظ اللبى اعراضا عنه حيث رضعت رضعة واحدة ولو لفظ
 اول الرضا في طاعة الاله تعالى الى اللبى الا في ثم عاودته منضعا كما
 اجمعت رضعة واحدة ولا يحل بالنسبة الى تحلل الطعام والشراب من الرضا
 بل لا يشرط عدم تحلل الرضا من اعادة الرضا بالامتصاص وان كان
 اقل من رضعة ولو من لبن ذلك الفعل على الاستفاضة من ساطع الروايات
 ومخالفتها وذهب العلامة في المذكرة الى ان اتصال رضعات الرضا
 لا يقطع الا بالرضاع ثم يشرى غير رضعة واحدة وان الناقصة من حكم الرضا
 كما لا يكره **مسألة** لم يكن يستترى به من اصحابها في ان اللبن الذي
 اللبى لا عن وطئ يستحق ان يثبت منه رضعة شرعية صلا ويترجم
 ذلك لان لا يكون لبن الا يوجد هناك شرعا لان الوطئ الغير للمباح
 شرعا ليس له قوة شرعية في الشرع فيكون حصول اللبن عن وطئ غير شرعي

يسين م

في حكم دور اللبن لا عن وطئ بل اجدر منه بالسقوط عن دبره ان عينا
 لبن الفحل من حكم الرضاع والفحل هو من يملك البضع واللبن تابع البضع
 فيثبت له يكون الواطئ كما للبضع لا يكون هو صاحب اللبن وايضا الاصل
 هو الرضاع عرفه النبي ارضاعا لا بضع ولا ينجي المولود بالوالدين وان كانت
 من نطفة الزاني محرمه عليه وكذلك ان لم يرضع المولود من لبن الزنا صح
 للنسب فلا يكون اللبن الحاصل منه ما هو لبثت الرضاع وصححه عبد الله بن
 مسعود عن ابن عبد الله الصديق عليه السلام قال سالت عن لبن الفحل فقال
 هو ما ارضعت امرأته من لبنه ولبنه كذلك لداراة اوى فهو حرام بقدر
 المطلوب حيث ان عليه السكك خضر لبن الفحل الذي هو ما يؤت الرضاع
 فيما يكون من ارضاعه التي هو ما كفت بضعها وقد وطئها وطأ صحته فلو لم يرضع
 وكل من تزوج عن ابن الجبيرة انه قال ولو ارضعت لبن حمل من زنا حرمت
 واهلها على الرضيع وكان غيبه اهل الزنا احرط ولكنه قد افقد الاجماع
 من بعده على مفاد الرواية فلا يخفى الا الحكم بالبراءة بالاجل لبن الرضاع
 لا بد ان يكون عن كفاية صحيح والمواد بالكلية محرمه الوطئ فيسدرخ فيه ما
 يكون البضع الصحيح واما ومتعة وما يكون بالملك وما في خفاء واما
 الوطئ بعقد فاسد غير معلوم الفساد والوطئ بشبهة من الطرفين او من
 احدهما فليس اللبن الحاصل من ذلك صحى لوصول الرضاع منه فلهذا

النسب

كلام

كلام الامام صاحبنا لا يشترط الرضاع منه شرا محرمه وقال المحقق في الشرائع
 كفاية الشبهة تردد به شبهة تنزل على الكفاية الصحيح وكذلك ابن ادريس قال ان كفاية الشبهة لا يترتب
 وان قلنا في وطئ الشبهة لا يحرم كان قويا لان نسبه عندنا صحيح عن
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فلهذا
 للرضاع ثم قال في ذلك نظر واما ما هو يدل على شدة تردده فيه
 ان ما هو المشهور في ذلك هو المتعين بالعلم والاعتدال عليه فلو ارضعت
 موطوء الرجل شبهة من لبنه ووجبة الصغيرة حرمنا عليه موطئا والكلام
 يلزم من المحرم وتفسيره اذا ما سبقت اليها على تفصيل ما قد سلفا ولو
 اخشعت الشبهة بالرجل والمرأة فالنكاح بالرضاع اما هو بالنسب الى
 من ثبت النسب لاهلها فليهدم الفاعل العضل لان الرضاع تابع
 النسب **مسألة** كالا اعتداده دور اللبن لا عن وطئ صحيح او في حكمه سواء
 كان من صغيرة او كبيرة بكر او ثيب ذات بعل او حلية فلهذا لا حكم في
 حرم الرضاع للبن الموطوء بنكاح صحيح او ما في حكمه ان لم يكن عن ولادة
 ما قد نطق به صحيح عبد الله بن مسعود في النسب وفي الصحيح من طريق
 في الحقيقة عن محمد بن ابي عمر عن يونس بن يعقوب عن ابن عبد الله عليه السلام
 قال سالت عن امرأة ذربتها من غير ولادة فارضعت جارية وعلا ما
 اللبن بل يحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع قال لا وروى يعقوب بن عبد الله

حاشية من غير خلاف اذا لم يرد الفصل لم ينقطع وقد نقل فيه في الشريعة
 الاجماع عن كل اهل العلم فاذا اتصل الى وقت الوضع قبل الوضع للماء
 وما بعده الثاني فليس الاول ينقطع بالولادة للشئ في لان حاجه المولود
 الى اللبن يستدعي قطعاً وتراحم لو تغيره وليعلم انه على تقدير كون اللبن
 للشئ في صورة من هذه الصور ما جاءه وانما لا يتحقق من غير الحزم النسبة
 الى الاول فاما اعتبار الحزم بالرضاع فلهذا النسبة الى الشئ في غير فليس
 الشرط ما قد اعتبر اصل الرضاع فاذا كان الثاني في محل لم ينقطع ولا يحكم
 بالبر بغيره الكلام فيه على انه بل يتحقق من غير الحزم من لبن الحامل لا بد منه
 لبن الولادة فوضوح البحث في هذه الصور مجرداً عن الاول والثاني
 ثم يعتبر في اشتغال الحزم ما قد تقرر من الشرط فلا بد من **مسألة** اذا قد استبان
 كسبان حاكم الامر الحكم يستوجب التحريم اشتداد العظم وبنات اللحم ولا يحظر
 ذلك الا اعتبار الرضاع باللبن ويصير ربه فاس من هو من المختصين فاذن من
 المنفرد لا يمكن ان من الشرط استمرار ما يشرب الرضاع في رضاع النضار
 في معدته الى وقت الانتهاء فلو انه شربه بالامتناع من اكله كما في ثم قومه كلاً
 او بعضاً ولو في رضعة لم يكتسب ذلك من رضعات العمد والمعتبر في النضار
 قطعاً وكذا يشترط فيه نفاذ اللبن على صرافته الى حين الوصول الى الحرف فلهذا
 اخرج جامع كلاً ما ما شابهها وبما كان كالتكرار واحداً ولو فرضنا لم
 المنقطع

الرضع خرج عن استحقاق الاحتساب من رضعات النضار **مسألة**
 كذا قد استعفاك ان اشتباهه حرمه بالنسبة وبالرضاع او بالمصاهرة
 يعتبر في عدد محصور عادة بوجوب احتساب التحريم ولو زاد على واحدة
 ممن كان العقد باطلاً لبطلت المنع من جميعهم فاذا زال الالباب من بين
 ان العقود عليها غير حرمه فيها ولا يحكم ببعضها كالحكم حينئذ نظر
 الى البعد والسبب الحكم بطلانه ولا بد من قطع مع اعتقاد العمد عدم صحة تيقن
 الى الاستنباط لو كانت لا يتصور وكان الاستنباط فرعه غير محصور
 كالحكم انما ممن الى حيث يفر منه محصور فثبت المنع وسرعان ما
 الحق في فرضه المواءمة احوال له انزل الى ان يبقى واحدة يستحب المالك
 لان الاستنباط في المحرم وهو عند غير سابع لبعده الالباب من نجاها
 مع خصوصية العدد **مسألة** في الرضا بطا اصل منضبط في سائر ابواب
 العقد مثل اذا خلط صيد مملوك بصيد مباحه الاصل غير محرم العدد
 فان لم يحرم الا صطياد واذا كانت تنحصر حرم وكذا اذا تجسس مكان الاستنباط
 ارض غير محصورة فانه لا يمنع من الصلوة على تلك الارض واذا كانت
 محصورة منع منها واذا اذبحت مشاة معصومة في بلدة او قرية كبيرة لا
 اكل اللحم فيها ولو اذبحت في موضع محصور وجب الاحتساب كذلك الميراث
 مع المذكي غير المحصور لا ريب ان الاحتساب في جميع هذه الابواب ط

اذا وجدنا لاسبقه فيه كما قد سبقنا الشبهة في قواعد قال ومن ذلك
 وقوع التهمة المحلوف عليها في غير كثر فانه لا كل اعداد واحدة والوجه عند
 عدم الجواز اذا انتهى الى عدم تخصيصها لاصالها فيها يعني وعدم دخلها
 فيها اكل فالحري ربح الله تعالى حيله في مخرج عد توضيحي لكونه لا يخرج
 المراد من عدم الاختصاص عدمه من على آحاد الناس نظر الى ان اهل الشرع
 اذا نظر الى مثل تلك الاعداد طافوا عليها لئلا يسهل محصور كثرته والافادة
 احد الى كبر لغيره كما لا يمكن ذلك فكل بعض الحقيقة كل عدد لواجبها
 صيغة واحد لغيره على النظر عدم حجة النظر كاللغة الالفين فهو محصور
 وان سئل كالعشرة والعشرين فهو محصور وبين الطرفين وسيط فحقا
 بالظن واما وقع الشك فيه فالاصل وجوب الاجتناب قلت وجدت
 ذلك كلام الغزالي وكانه رحمه الله اياه حتى يكتفى حكم في صورة الشك
 بخلافه فانه قاله بين الطرفين اوسط فحقا احدهما بالظن واما
 وقع فيه الشك استغنى فيه القلب عندي ان القلب السليم يعني فيه
 به وجوب الاجتناب ان جعل الالف والالفين من غير المحصور
 مقام اقل ويشبه انهما المتوسلات شبهتهما بالطرفين على الاصل
 في البرهان وليتأمل اذا توافق الزوجان عند الحكم على ان
 رضاءا محرما ولم يذكروا على الحكم او احسن الفاضل بعدم امكان ذلك في حق

بدون

منها

بينهما مواخذة لما افرارها ولو قال بين وبينها رضاع واقصر عليه
 الحكم بالتحريم على بيان العدد ولو قال مراخي ولفي اواقي من الرضاع
 فان كان فقيها مواظفا للحاكم في الاري لم يفتقر الى ذكر العدد والافاد
 واولي بالاعتبار فان صدقته الزوجية قبل الدخول فالعقد باطل ولا
 ولا منه لها شفاء الكحل وكذا ان كان بعد الدخول واخرت سبق
 العلم لانها متى تمكينا الزوج من الدخول وان ادعت بعد العلم
 لها بعدة قبل تولد وكان لها المستحق على قول الشيخ في المبسوط
 المحقق والعلامة نظر الى ان العقد هو سبب ثبوت المهر لانه من
 الشبهة فكان كالقبح المتخصصين البضغ بما وقع عليه الرضاخي
 وهو المثل على الاقوى واما فخر اصبغ المديني في الرضاخي وهو
 جدي المحقق لان العقد باطل لا يترتب عليه ثمة ولا يلزم من جهة ما
 من المهر واما الموجب لالوفا بالشبهة وهو ضرورة المثل ولا تعلق له
 بالمسعى لانه انما وجب بمباشرة الاطراف الاستيفاء امت الما القيمة
 المقدرا اصل الشرع لا بعقد لا مقدرها في اصل الشرع فحققت القيمة
 وقيد مانع البضغ هو المثل فيلزم ضمانه ورتما قيل هذا ان كان المهر
 اقل من المستحق او مساويا له او لو كان ازيد فلها المستحق لرضا عن
 البضغ باقل من قيمته الزائدة وليس يجب تعديتها مضابط وهو كالمثل

والتسوية والواجب حسبها

نواخذ الموطوءة عليها شرعا عقيب عقد فاسد يجب مهر المثل في كل عقد
 صحيح يتعقب الفسخ بعد الدخول بحيث يستحق وإن كذبته قبل قوله فسخه
 فان في حقه فيحتاج الى بينة فان اقامتها حكم ايضا بالطلاق كالوجه قد
 وان لم يكن بينة حكم بجرمها عليه من طرد الزوج نصف الصداق لها ان كان
 كان قبل الدخول او اجمع اذا قيل بعد التظهير لا بالطلاق والابعد الدخول
 فان اجمع مطلقا **مسألة** ولو اذعت هي فان اجرت بسن عليها بالمثل
 بالحكم لم يشع دعواها ولا سمحت وان كانت التي رخصت بالعقد لم يرد
 جملتها باحد الامر من حين العقد فلا يكون فعلها مكره دعواها فان رخص
 الزوج وقعت الفسخ وبنت لها بالدخول مع المثل وهو المثل والمستحق
 القولين واداء لم يدخل بها او كانت عالة فلا شيء لها وان كذبها فافسح
 باق ولا يعقل قولها في الفسخ لان حق عليها وليس لها المطالبة قبل
 الدخول المستحق لهما فساد العقد فلا يفسخ ما قد تضمنه من المهر وكذا
 بعد الدخول فانما هو المثل فلا شيء قول سقوط البضع والوجه مشهور
 استحقة البولي لكونها غير ربيعي وذهب العلامة في التذكرة الى ان لها
 اقل الامر من المستحق وهو المثل لانه اقل فلا يعقل قولها في وجوب
 زايه عليه بل القول قوله بيمينه وان كان الاقل هو المثل لم يستحق اكثر
 منه بغيرها اذا استحقها لغيره على قولها بولي الشبهة لا بالعقد قال القدر

الخبر

الخبر وفان الخبر اهل التدينق ونها هذا الصحيح وحسن استحقاقها
 لان قولها على هذا العقد بغير موثر في الحكم نصيبا والعقد بل انه محكوم
 لها راد صحة غير مستحق عن ثبوت المستحق فيه فان قولها لا كلام قول
 ظاهر الامر الذي هو حكم الشرع على الحقيقة فالزوج موافق بقسقي قوله و
 مطالب بحسب لاداء بلوازم العقد المحكوم بيمينه شرعا ومنها ثبوت المستحق
 وان كان جرم على الزوج بيمينه وبين البسج راد كذا كانت صادقة لغير
 الا ان تصرفها لهما مطالبة ظاهر انما يجب عليها باطن ان تحت
 مصداق حقه وما بسبيلها وتخلص منها بغير ما يمكنها لا ظاهر **مسألة** من المعتر
 في شتره في احكام ما يبايعه ان الحالف على نفق فعل الغير كما سجد
 ان يخلع على نفق العلم والحالف على ابيات فعل الغير او ابيات فعل
 نفسه او غيره انما يخلع على القطع والبيت فاذن كل خبر الزوجين اذا
 اذ على الرضا المحرم بينهما ان يرضى على الآف بذلك فان صدق وجب
 التوفيق والا كان لاصلا فاعلى نفق العلم واليمين المردودة من احوالها
 على الآف كون على البيت لانها مثبتة قال شيخنا الشهيد في قواعد
 لو اكره احد الزوجين الرضا المدعى بخلع على نفق العلم فان يخلع
 الآف على البيت لانها بين مثبتة وقيل بخلع الزوج على البيت بيمينه
 الزوج والفرق ان بين الزوج تصحيح العقد في الماضي وابناء مستباحة

بحكم عينا اذ لا والاستسنا عا فلواراد ما منها وجب عليها الاستسنا
 دعوا قال في الايضاح والاصح عندى ان ليس لها المطالب بشئ من ذلك
 قلت بل اصح ان لا فرق بين المفقود وبالحقوق فوضع ان المطالب بها
 وعدم طلبها اذا كانت صادقة باطنا فالرؤية محكوم بشئونها شرعا
 هو معرفتي بشئونها القابلة والارادة العقلية على انفسهم جائز فاما
 بالتحريم مع بسا ذلكها فيكون موثرا في البطلان في وجهنا بشئونها
 الشرع بمنزلة العدم فليتنا على **مسألة** لو رجع الزوج عن اقراره بالرضاع
 المحرم بعد حكم الحاكم بالفرقة بينهما لم يقبل رجوعه وان ادعى الغلط بحلف
 الزوجة فاما الرجوع حيث لم يحكم بالفرقة فينتج قبوله لبعاء النكاح لكان
 شرعا ورجوعه عن الاقرار فيزال الرجوع عن النكاح النكاح الذي يقتضيه
 الاقرار والخلق في الشككة عدم القبول فشا ول يظهره ما اذا كان
 قبل الحكم او بعده وحكي عن ابي حنيفة قبول رجوع المفر عن اقراره
 غير فرق بين الرجل والمرأة ولو سبق الاقرار للعقد لم يجر العقد قطعا
 سواء فيه المرأة وسواء قصد بين الاقرارية وتكذيبه ولو رجع المفر
 منها عن اقراره لم يقبل رجوعه فظاهر ان مرد بين منه وبين البتة
 فان كان صادقا في اقراره فالتحريم ظاهر او باطنا وان كان كاذبا فظاهر
 خاصة **مسألة** لو اقر لعبد بالوبة او بنوة من قبل الرضا مع ائتماع

ذلك

ذلك بحسب السن لم يقبل فلا يفتق عليه كما لو اقر وهو اكبر سنا من ولد
 من النسب كذا لو اقر لا صغر سنهما انما انما الرضا مع او من نسبه
 يورثا صلا فلا يفتق ولا يحرم عليه **مسألة** لو اقر بوجع لطلقا ملكا
 بفتق الاقرار ملكا كان او متصفا وفساد وفساد **مسألة** لو ادعى احد
 الزوجين على الآخر اقراره بالرضاع المحرم بينهما فسمع هذه الدعوى الزام
 المدعى عليه الجواب في صح الدعوى الاقرار بوجعها فنكح بوجعها
 بالجواب يقض عليه باليمين لو انكره ومن لا يستحقها لا يسحبها ردت قال
 الحق في الشرايع وفي الزام الجواب عن دعوى الاقرار بوجعها ان
 الاقرار لا يثبت حقا في نفس الاقرار بل لا يثبت قضى بظاهر او كذا **مسألة**
 في التوفيق غير مريض واحد في القواعد اربعة طابق وادارة يستوجب الزام
 بالجواب قال شيخنا الامام الباربع الشهيد في الدرر في كذا الدعوى
 وفي صحته دعوى الاقرار وجمان من نفقة لوصدة ومن عدم الجواب حقا
 قال في كذا بلسانها ذات لا بد من موافقة الشهادة للدرر وتوافق الشاهد
 معنى لا غطا فلو قال احد ما عصبه قال لا يخرج قهرا او غطا قبل يفتق
 ما لو قال احد ما باع وقال الآخر او بالبيع قال في الايضاح بوجعها لما استخبر
 والده اعطاه رجوعه القربان لو اقر بالتحريم المدعى عليه بصدور الاقرار منه ثبت
 حق المدعى وقضى باقراره الا ان لا باقراره بالاقراء في مجلس الحكم وتجعل

السلطنة
التحرير

العدم اذا اقر ليس حقا لانه لا سبب للحق فرفض الامور الواجبة
حق لازم فالمدعى لم يرج حقا لانه لا ملزم له فرفض الامور لا ملزم علم الحق
كذب المخفي في اقراره لم يحل له اخذ المقر فذلك مستحب بالنسبة الى العين
فلا يكره بالجواب **والا** قوى عندى ما هو الا قرب عند المصنف قبل ما هو
صحيح **والا** قوى فلا ف لان حقيقة الدعوى طلب حتى شرعى فرفض الامور
يصلح مستقلا للدعوى ثم ما يقال انه ينفذه لو صدق ليس مستقيما ايضا لان
ما يقتضى به وواجبه بوجبه طائرا بما هو الا اقرار فرفض الحكم ثبت الحق في
نقض الامور الملو اعرف عند الحكم بانه كان قد اقر له عند سماعه لشرائط الحكم
بحق فيه ثابت فرفض صحيح فليس الزام بذلك الحق بحقه هذا لا عرفه
او اقر العقلا على انفسهم حايه غير مستقلة لما عدل اقراره بالحقوق عند
الحاكم كالقرار بالقرار والقرار بالقرار والقرار بالقرار ثم لو صحف دعوى
القرار لم يكن مستغنا الصحة الى مرتبة اخرى كالمشاهدة على الشهادة انما يجوز
مرة واحدة فلا تستمع شهادة الفروع على شهادة ولا لا كانت مستحجة دعوى القرار
بالقرار ودعوى القرار بالقرار والقرار بالقرار وكذلك الشهادة على الشهادة و
الشهادة على الشهادة على الشهادة وهكذا الى الابد انتهى الله يقينه وبطلان
ذلك سبيل التيسير **ولا** تستمع الشهادة في الرضا مطلقا كما
يسمع الاقرار مطلقا بل لا بد من التفصيل فلو شهد الشاهد بان هذا

بحسب اعتقاد الروايات
ولا هو مرفوض حتى لا يتصل

حكم

ان

ابن هذه من الرضا او اخذنا مثله لم نسمع حتى يقول ان شهد انما ارضعت
لبن الولادة عشر رضعات مائة متواليات فالحالين خلع اللبس فيهن
هذا الى خوفه بمقتضى ان الذي لم يحصل بهن بارضا من توى امرأة
اخرى ولا يكتفى ان يحكي القرائن كما اذا قال ابيته قد انعم الله على وشهادة
وحلفه محو كمرج من كذا لا صحى به ذهلي العادة لان الضابط المتعلق
بالحريم مختلف فيه وكيفية تقيدهم حرم بالقبيل وبعضهم في ان يحال الى
غير ذلك من الاصل فالتا من ذكر الكنية والكيفية وسائر ما يختلف
في اعتباره في اثار التحريم ليحكم الحاكم باجتهاده انما يطلق الشاهد وما كان
قد عول على مقتضاه او معتقده حيزه مما لا يقول عليه من بسا الحكم الحاكم
فكفى على ذلك الرضا الذي هو مناط لشرحه بقوله وحده على الاقوى يكون
فان العتول والحكم في الاموال والدية والعزج **منا** بعدا على ان هذا
الحكم ليس مختصا باب الرضا بل انه اصل ضابط لى مطلقا الشهادة وبما
اختلف فيه اراء المجتهدين قال شيخنا الامام المحقق الشهيد فركنا لادرس
في كتاب الصوم لا يفرق في انما اليوم الصوم او العطر لحوار يستند به على
عقيدته بل يحبس الحاكم يستفاد به لا يفرق في الحكم وحده في يؤيد ليدل
الا قرب نعم ولو قال اليوم الصوم او العطر ففى جواز استفساره على السامع
ثم اوجه ما لهما ان السامع كان بجهة **الغيب** بل بشرط في التفصيل المعتبر

بناك ذكر الوصول للبين الى الجوف قال بعضهم فيه وجهان واستمر
 العلالة في القواعد عدم الاشتراط لان ضابط وجوب التفصيل وقوع
 الخلاف في شرط المشرود به فخلاصا استنادا الى اعتقادنا
 يستقيم الحكم ووصول للبين الى الجوف ليس من هذا التفصيل فيكون
 اطلاق الشهادة وايضا فانه ليس محسوس فلا يعتبر بصر الشاهد ومن حكم
 به يقول عليه ذكره لتقبل شهادته كما ذكر الاطلاق في شهادته الزنا وايضا
 ذلك مناط لشروطه فلا يرد من ذكره وايضا اختصاص على الحكم بعض
 لا يتدرج في عموم على ما قد فتر في مقوله في علم الاصول كما انكره على غيره
 وما اسكر كثيره حرم قليلا وكثيره مع ان التكليف من ليس بغيره قال جبريل
 اعلم انه تعالى في هذه القواعد والآول اجماع لان الشهادة بالرضاع
 تقتضي فكيف عن ذكره وعندنا ان اجماع هو الذي في علمنا يقتضي **الاول**
 قال في شرح القواعد بل يشترط ان يشهد الشاهد بان الرضاع هو اللبن
 في جوفه لانه لو قاله لم يميز الرضاع الخيم مقتضى التعليل السابق جواز
 لان هذا من الامور المختلف فيها ولم اجده نصري الا انه ينبغي اعتبار ذلك
 لا ريب في وجوب اعتباره وان لم يكن هو مما قد اختلف فيه لما قد يرفعه
 فكيف اذا ما وقع فيه الخلاف **فقال** لو كان الشاهد بالرضاع فيها
 مؤثقا وعلم الحكم موافقة له في احكام الرضاع كلها واستمراره على

عند

عند اقامة الشهادة او معتدا بالحكم فيها مؤثقا به فراعادة العمل به
 تقتضي التعليل السابق الاكتفاء بشهادته مطلقا لانها في المذبح
 كما لو كان الشاهد بخبره لما معتدا بشهادته وحده او بغيرها موافقا
 في اسباب التفصيل فلهذا شرح القواعد هذا فاقول لكن لا يرد بان
 الاصحاب اعتبار التفصيل اول ما ينبغي بشرح الله تعالى في الآية
 بالاطلاق الا ان الاحكام باللفظ العقل بعدم صحته الا من قبل قلت لا
 مقتضى الادلة على عدمه على قياس ما عرفت وبعض علماء الشافعية
 قول الاكتفاء اذا علم عدم اعتبارهما عند الشهادة **مسألة** يصح حمل
 الشهادة الشاهد الرضاع بمرئوط الرضاع ان يعرفه ذات ابن وان يشهد
 الرضاع قد انعم الله وان يكون الله في كشوفه ليخبره الله في ذلك
 وان يشاهد امصاصه للثدي ويحركه سقته والنجع وحركه لخلق الكون
 سماع صوت الامصاص فعليه هذه الامور تصلح مستندا لعمد العاديين في
 اللبن الى الجوف ثم اقامته الشهادة بذلك عند الحكم على البت وان كان
 حكايته عند الحكم غير مبررة بالآية ولا مسوقة للحكم بثبوت الرضاع **مسألة**
 ان قلنا يصح دعوى الاقرار بالرضاع والمطالبة بالبنية عليه فالشهادة به
 مطلقة مسوقة ولا يقتصر الى التفصيل على ما قاله بعضهم لان الاقرار بالرضاع
 مستوعب بخلاف الشهادة به وفروق بينهما بان المقر يحيا لنفسه فلا يطلن

القول بالتحريم الا بعد تحققه فان شرح القواعد وهذا الفرق لا ينبغي
 ان يمتنع على رايه في التحريم او راي لا يقول عليه عند الحاكم ويمكن الفرق
 بان حكم الحاكم على رجل وامرأة بان بينهما علاقة الرضا المحرم ^{حظ}
 فلا بد من الاحتياط فيه يستفصل ما يقع الاجمال بخلاف اقرار المراء
 على نفسه فان عدم قوله عليه السلام اقرار العقل على انفسهم حايث وجب
 مؤاخذه بظواهر اقراره حتى لو ثبت ما لا يثبت التحريم عند الحاكم لم يقبل منه في
 الفرق وجب قلت وللسائل فيه جمال واسع فان من اقرم فتره قوله ما
 اهل ان يقبل منه ذلك مع قيام القرائن والخصوصيات ومثاله
 من وقضا العادات بقوله فتره مقبول منه عما وعفا وقصة
 ما ذكره عليه النبي صلى الله عليه واله من الاستفصال بعد اقراره
 بذلك بالجملة تدعي الجمل مع امكانه في حقه مصدق حقه وطحا
 اختلف علما قوما في قبول شهادة النساء في الرضا على قولين ^{حظ}
 اهل لا يقبل منها ومن في اصلا لا منفذات ولا منفذات بلا اجال
 ذهب اليه الشيخ في الخلاف في قرب رضاء الملبوط وبعده ابو عبد
 بن ادريس بسطه بحسب الذين يحكيهم فيه صاحب الجامع وهو منسوب
 اكثر الاصحاب بل سببه في الخلاف الى الجميع وبما في العلم من الخبر
 قالوا لا يثبت الرضا الا برجلين عدلين وكما لا يجري فيه اثباته

كذلك

كذلك لا بد من قبوله في الشهادة المارة مطلقا كما انه لا يقبل شهادة النساء
 اصلا في الحال يهري الصيام والافطار ولا في سائر احواله وايضا في
 عند ياقوت في احوط ان شهدا نكاح في الرضا مقبول وان انفردت
 اليه ابو عبد الله الحنفية وتلميذه وسلفه بن عبد العزيز والشيخ فرسما والشيخ
 وعما والذين بن حمزة وهو ظاهر في الحنفية بل في بعض وجهها والخلف
 القواعد يستفصل الرضا وفق الملة المشقة ومستفصل الدرس
 واستفصله في الخبر واستفصله في التحقيق والشيخ وترد فيه في النافع
 في الخبر لا يثبت الرضا الا بشاهدين عدلين وقال بعض علما سجدت
 بشهادة رجل وامرأتين او اربع نساء اليه وهو من ذلك هناك قول
 ما ذكره في الدرر حيث قال ومنع ابن ابراهيم من قبول شهادة الرجال
 فيما لا يجوز لهم النظر اليه وهو ضعيف وقال ابو حنيفة من فها ^{حظ}
 الرضا بالشهادة المتحصلات صحيح المأثور اجالا لا باجته وهي ضعيف
 وبما روى في اعادة طريق الاحتياط في جهة المشين اذا امر لا يطلع عليه
 قالوا فوجب قبول شهدائهم فيه كما في غيره من الامور المحفنة عن الرجال
 كالولادة والاستئصال وعيوب النساء الباطنة لا جبر متفارقة عن
 مولانا الصادق عليه السلام ان شهدا نكاحا تقبل فيما لا يجوز للرجال
 النظر اليه وعموم رواية عبد الله بن ابي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام

تقبل شهادة الشفوة إذا كن مستوران وخصوصا رواه عبد الله بن
 بكير في الصحيح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة ار
 عفا وجارية قال يعلم ذلك غيرنا قلت لا قال لا تصدق ان لم يكن غيرنا
 مفهوم الشرط يقتضي عدم المعلق على شرط عند عدم ذلك الشرط فينتفي عن
 التصديق عند استفاء عدم الغير وهو مذكور في ثبوت التصديق عند كونه
 الغير وهو اعلم من الجواب والاشارة قال في الايضاح وفيه نظر لضعف
 وارسالها وكونها لا مفهوم ومعلوم مملوءة في قوة الجزئية قلت
 السند متى يكون عبد الله بن بكر ممن اطلع العصاة على تصحيح ما يفتحهم
 ومفهوم الشرط من فاعيلهم دليل الخطاب جهة عند اصحاب الحديث والجزئية
 التي العقد المرسل في قوتها اعلم من ان يكون موضوعها الاخص لا
 بالنسبة الى موضوع المرسل او الاخص باعتبار على قدر حقيقته
 خبره ومقامه فكما يصدق الانسان نوعا طبيعيا والحيوان جنس طبيعيا
 والناطق فصل طبيعيا فكذا كذلك تصدق بعض الانسان نوعا طبيعيا
 وبعض الحيوان جنس طبيعيا وبعض الناطق فصل طبيعيا فجزئية
 الفرد لا اعتبار الذي هو الاخص فهو من الاعتبار وان لم يصدق في
 محب شي من الجزئيات التي هي للفرد الحقيقية والاختصاصات الشخصية
 وذلك امر مستبين عند علماء العلوم العقلية وضابطة علم التحقيق في

تجمل مع الاضافات
 والاختصاصات
 وبعض ذلك
 الموضوع

كتبنا

كتبنا الاخي المير **مسلم** ثم انما يكون الى قول شاذ عن من الرضا
 في اعتبار العدد على اقل اربعة الاول انه لا بد من اربعة على كل حال
 فان كل امرائهم يميز له رجل واحد ولا يفر دون اربعة قطع بالعلامة
 اليه الحق حيث قال في كل موضع تقبل فيه شهادة النساء لا يقبل في كل
 من اربعة واخبره شيخنا الشهيد في شهادته شرع الاشارة وقال
 انه المستور انه لا يوزع الا ان الاستعمال في الوصية وعليه عند جدي
 رضاء شرح القواعد عدو لا يصح عندي الا قول الشيخ ابي عبد الله
 وهو في الرضاء شهادة امرأتين مومنيتين فغير حال الضرورة فاقول
 الشاهد فواحدة مأمونة تشكك بصحة الجاني عن ابي عبد الله عليه السلام فيها
 وسالته عن شهادة الفاطمة في الولادة قال يجوز شهادتها في الواحدة قال
 شهادة النساء في المنقوس والعذرة وليست هي من ادلة على عدم
 فيه فرشي اصله ونحن نقول بوجوبها وقبولها في ربيع الحق على قائله
 لعل في رد ايات منها صحيحه غير من يزيد عن الصادق عليه السلام قال سالت
 عن رجل مات وترك اراثة وهي حامل فوضعت بعد موته هلنا ثم ماتت
 بعد ما وقع على الارض فشهدت المرأة التي قبلها انه استعمل وصاح حين
 وقع على الارض ثم مات قال على التام ان يجزئها وتما في بيع ميراث
 التام الثالث قبول الواحدة في الرضاء والمحصن والنفس المستمالة

اخلفوا

والولد والعدرة وجوب النساء من غير اعتبار حال الضرورة قال ابن
 ابي عقيل وسئل عن عبد العزيز الرابع اعتبر الرابع والقضاء بشهادة
 نقص على الحد في حالة الاثبات ولكن الجواب عن ذلك كما في الاستدلال
 الاوجه وهو انه عليه السلام على ابن الحنفية قال كل ام لا يحضره الرجال ولا يطعن
 عليه فشهدت النساء فيه جازية كالعدرة والاستدلال في الخصم فلا يفتى بالحق
 الا بربع ممن فان شهدن بجهنم فحجبت ذلك وهذا انما يستقيم على ما قد
 عول عليه لم يلزم لغيره من ادلة نصها كذا في باب الرضا ولا يفتى في
 على العدل الجاهل **فقد** من يفتي بشهادة النساء في الرضا لم يفتي
 ويستمع دعوى الا في الرضا بين فضل الرضا والا فوار الرضا فيقول
 لا يقبل في اثبات الا في الرضا الا بشهادة ذكرين عدلين لان الاقرار
 ما يطلع عليه الرجل غالبا وكذلك نفس الرضا **مسألة** لا يقبل شهادة
 المرضعة وحدها بالرضا عند اصحابنا اجمعين خلافا لبعض الشافعية اما
 شهدت مع ثلث نسوة بناء على قبول شهادتهن فيه مقتضات فان
 شهدت ان بينهما رضانا فاحترما على التفصيل ولم يشهد على ثلث
 وفي وجه لثا فية لا يقبل كالمشهدت الحاكم بعد العزل الحاكم وقال حكم
 حاكم غير مستند بآية الله نفسه لم يقبل وان استندت الى نفسها فشهدت
 انها ارضعت فان ادعت الابوة نطقت شهادتها لانها تشهد لنفسها

وفي وجه لثا فية لا يقبل في ثبوت الابوة ويقبل في ثبوت المودة والاف
 اقربها واستحقاقه في شرح القواعد القبول لعدم استجوابها بهذه
 الشهادة فغفرا ولا استدفا عنها بما ضررا وعلمها بما ضا من علم غيرها
 ورواية ابن بكير السافعية بذلك في حمل البطلان لان شهادة **مسألة**
 على فعل نفسه غير مقبولة كما هي الموقوف لا يقبل شهادة على حكم نفسه
 البتة لم تشهد على العتمة والما شهدت مع ثلث انها ولدته فلا يقبل
 شهادتها قطعا لترتب النفقة والبراث بها **مسألة** لو شهدت ام المرأة
 جهتها او غمها او ام الزوج او جدته او بنته بالرضا بينهما وبين الزوج مع
 تضرعا بغير البيعة وتحقق شهادتها القبول سمعت عند اصحابنا وسواء
 في ذلك اكان الدعي للرضا الزوج ام الزوجة الا ان يفتي في شهادة البيعة
 الشهادة على الوالد كاذبا ادعت الزوجة الرضا واكره الزوج فشهدت
 بنسب فثبثت شهادته على الوالد وقالت العامة لا ادعت المرأة واكره الزوج
 لم تقبل شهادة ام المرأة وغمها لانها شهادة الملبسة والام واذا انكس
 الا وقيلت لانها شهادة على البنت او على الام وذلك عندنا ساقط لان
 علاقة الامومة والبيعة غير مانعة من قبول الشهادة وعلى الذكر عن
 بعض الشافعية ان لا تقبل شهادة البيعة على انها اكرهت الرضا
 الزوج لان شهادة الرضا فيسرو فيها مشاهدة الشدي والاستصا ص

جدى رحمه الله تعالى فشرح القواعد وقد يقال ان تحمل الشهادة قد
 يقول الابطال اثبات الشكات على وجهين اليقين قلت او يقال اعلموا كون
 من شهادة النوع مما قول من يستفح شهادة السب او دعا في موضع
 بعل شهادة تدين فيه اصلها كان الاصل رجلان او نساة وسوكان
 الموضع مما تقبل فيه شهادة من منضمات او منفردات ايضا والبطا
 ولو شهدت الام او البنت من غير تقدم دعوى على طرفي المحبة قبلت
 اذا شهدوا الزوج وابنته او ابنته الزوج قد طلقها ابتداء فانما تقبل
 ولو ادعت الطلاق فشهدت لم تقبل **باب** شهادة النوع لا تجزى في حق
 الله المحققه اجماعا وتصح في الاموال وحقوق الادميين وفيها في مراعاة
 المحققين كذا القذف وهذا السرفه خلاف قال العلامة في الذكر لا ثبت
 الهلك الشهادة على الشهادة عند علمنا لا صا البراءة واخفا صوره
 القبول بالاموال وحقوق الادميين ولا بعد ان يكون مراده الهلك
 بحسب ما يتعلق به حق الله سبحانه كما لصوم والعتق واداء ما امر به الله
 لا بحسب ما يتعلق به حق انسان كالاجل في الدين وما في ضمانه وكذلك
 لا يسوق فيه الشاهد والمعين وتصح على ذلك صحيح الحسن بن محبوب
 العلامة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لو كان الا واليها لا يقرنا
 شهادة الرجل اذا علم من خضع بين الخقم من حقوق الناس فاما كان من

عوض

عز وجل او رتبة الهلك فلا شك الشيخ في التهديف الاستصحاب
 حقوق الناس في الجور على الدين دون باعده من الحقوق لما في اجابة
 فاذن الرضا عن جهة ما يتعلق به الشرط والاعتناق بخلاف الشهادة على
 الشهادة لا من جهة ما يستوجب مع شؤنه حدا او تعزيرا مشاهير اذ غلب
 كون التناقضا نزعاً فيها تقبل فيه شهادة من لا يثبت على كل واحدة من الاصل
 اربع من النوع لانه لو كان النوع من الرجال كان على كل امرأة من ^{هنا} الاصل
 من النوع وكل امرأتين في شتر رجل واحد فاذ كان في الاصل اربعاً ما
 لم في النوع ست عشرة امرأة **باب** شهادة السب لا تقبل في الحقوق
 الجحيم بين الاثنين من النسب ومن الرضا عن العقد فذلك كسب الحريم الرطبي
 بالملك لاني الملك اجماعاً فاذا وطئ واحدة من الاثنين المملوكين حرمت
 عليه الثانية بالاجماع حتى يخرج الاولى عن ملكه فان وطئ الثانية علماً فقد
 فعل حراماً لا يترتب عليه حرمان الحق بالملك بل ما يباح على الغير
 بمقدار ما يراه الحاكم وبل يترتب كسب الحريم الاستمتاع بالاولى فبذلك لا صحاح
 قولنا احدهما هو مذهب الشيخ في النهاية والقاضي عبد العزيز في المراج
 واما الذين من جهة ومحمد بن العلاء من جهة وولده المدق في الانصاف و
 شيخنا الشريف شرح الرازي واستفح جدى فشرح القواعد وهو الاصح
 عندي التحريم الى حيث تمت الثانية او يخرجها عن ملكه بقصد البيع او الهبة

لا تعرض العود الى الاول فاما مع حمل فلا يحرم نيق على ذلك كلمة في صحيح
من طريق الصدوق في الفقيه عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
قال سالت عن رجل كان عنده اختان مملوكتان فوطئ احداهما ثم وطئ الا
قال لا ووطئ الاخرى فقد حرمت عليه الا ولى حتى يموت الاخرى قلت ايات
ان باعها اتحل له الا ولى قال ان كان باعها لحاجة ولا يخط على اليدين الا
شي فلا يرى بذلك بائنا وان كان بهما يرجع الى الاول فلا ولا كراهة
الصحيح ايضاً عن علي بن رباب عن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
لدا رجل شترى الاختين فوطئ احداهما ثم يطأ الاخرى قال فاذا وطئ
الاخرى جهلته لم يحرم عليه الا ولى فان وطئ الاخرى يعلم انها حرم عليه من قبل
جهلته ومن غير طريق الفقيه ايضاً في الصحيح من طريق رسل محمد بن في
جامع الكافي عن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام مثل رواية محمد بن مسلم عن
ابي جعفر عليه السلام وعن علي بن رباب في الصحيح عن الجلي عن ابي عبد
الله عليه السلام كافي الفقيه عبيد عن ابي الصباح الكندي في الصحيح عن الصادق
عليه السلام نحو ذلك وهذا كذا اجازة كذا التصحيح وهذا من باب
المعاجلة فيفضل المصود كما يمنع العاقل من الارتكاب فيكون وهو قول ابن
ابن ابي عمير والحق كذا الذي سجد ومما راى ذكره في مستقر الفوائد
وسلك المسلك المتيقن عدم تحريم الاول ولى الثانية لانه لا باع ولا مستحقاً

اخره

ولان الخواص لا يحرم الحلال ثم تحليل الباقي في ملكه بعد ابراج الاخر من ملكه
لنقض العود الى الاول لانه علة التحريم وهي الجمع بين الاختين وهذا القول
ضعيف كما قاله شيخنا في شرح الارشاد ونقض الروايات الصحيحة القوية مع
اشعار ما يعارضها وذكر بعض المتأخرين ان في المسئلة اقوالاً خمسة **فدائبة**
فيها خروج **الا** ولا يلزم موجب تحريم الوطئ الموطوءة حينها عليه كالشروع او اذ لم
او الكناية بمعنى في افادة تحليل الاخرى ام لا بد مما يخرجها من ملكه كما لعق
البيع او البينة يستشكل في القواعد وجوب المذكرة ان الزمان لا يقيد المحل
لان من الوطئ حتى المزمع لا يكونها محرم عليه وهو يقدر على فكها واسترجاعها
اليه والاشروع والكناية المطلقة بسبب التحريم ولا يقدر هو على فسخه وفي
التحليل ضعف فان تعلق حتى المزمع بما قد اقتضى تحريمها نعم التحريم فيه اضعف
منه فيها والصحيح ما خوله الايضاح واستفتى شرح القواعد وهو ان كسبها من
ذلك غير محرم بل ما به من خروج الرقعة عن ملكه قول امر المؤمنين صلوات الله
عليه ووطئ احدى الاختين فلا يطأ الاخرى حتى يخرج الاول عن ملكه لانه لا يفسد
بجود العقد الناقض عن ملكها على ان الملك يتقبل بفصل العقد ولكن انعقاد
شتر لا كذا ذهب ليل المتأخرون نام لابل لا بد من الاستقراء والردوم انقضاء
الخيال استشكل ايضاً في القواعد من ان المحققين عليه التحريم قد عفا بخروج
الاول عن ملكه فهو نهاية التحريم وقد حصل ولو كانت نهاية الخرج المستقر

ثم تأخير البيان عن وقت الحاجة وانه ليس بسبب مكان التبيين
 المقصود بالخرج عدم كونه من العود اليها ولم يحصل مسلكه على الوجه
 حتى في حكم الملوكة وفيه منع ظاهر لا مضافا للدليل وانه لا يضيح شبهة
 الروم فانه في شرح العود انه بعد الاخراج اللازم من العود اليها
 والائتمار به غير ذلك من العود فانه لا يرد له لا سيما في قوله لا يرد له
 الروم فانه في قوله لا يرد له من مستبين مؤثر لعدم استيفاء الخروج على
 قبل لزوم ولكن استوفى فوافقه مضافا الى النص المذكور في
 المذكور في قوله لا يرد له فكل موضع يجوز له ان لا يرد له الثانية حيث
 لا يجوز فوجدها في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له
 انما من غير خروج ليعتق اخرج عن ذلك الوجه في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له
 في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له
 كما في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له في قوله لا يرد له
 كمال الخامس لو اخرج احداهما عن كونه من العود لما قلنا ثم خرج البيع
 منها وادب في ذلك فانه لا يرد له من الاستبراء للملك الحادث كذا
 لو طلقها زوجها او عجزت المكاتبه فاستقرت فان كان قد وطئ الا
 لم يخل المردودة حتى تخرج الموطوءة من ملكه ان لم يكن لو كان لو طو
 شبهة فهو كالموطوءة من ملكه ان لم يكن لو كان لو طو

الما قلنا
 ج

الع

العلم بانها كانت حرة حكم لا جنسية ولو كانت الموطوءة منها محررة سبب
 كما لو كانت وعتبة او زوجة او واحدة من الرضا فوطئها شبهة ولا يرد
 المذكورة يجوز وطئها اخرى لان الاصل حرمة وفيه اهل المسامحة لو ملكها
 وعتبتها فوطئها بها وعتبت الاخرى على انما جدها فان وطئ الحرة عتقا
 المدة لم يغير حكم الاول لان انما الطارئة لا يغير الحرمة وان كان جازما بال
 اذ الحكم قبل تحريم الاول ايضا مؤبده وحكمه في المذكورة على ان لا يغيره ولا
 يعزل عليه **مسألة** اذ لو طئ امه بالملك لا يرد له في خلاف الميسر
 يجوز ان يزوجه باختها فحرم على الموطوءة ما دامت الثانية زوجة وهو
 محرم الزوج والمذكورة وقوله الا يضيح واستحقاق شرح العود وهو الوجه
 عندى لان النكاح اقوى من الوطئ بملك الميسر فاذا اجتمعا وجب تقويم
 الاقوى والاستيفاء بالنكاح اقوى لانه يخلق بالظهار والطلاق الا
 واللعان والبراءات وسائر الاحكام واذا كان لا يرد له النكاح اقوى
 لم يرد له الا ضعف لم يرد له في قوله لا يرد له بالحوار لا محال المنع لان لا
 نصير الوطئ من حيث الحق في الولد وادراكه كانت معترضة فلا يجوز ان يرد
 الاخت على ان يرد لها كالا يرد كالحا المدة على نكاحها **مسألة** في قوله لا يرد له
 اقل من قيام الفارق لان الفراق اقوى من فراق الوطئ بملك الميسر
مسألة لا خلاف في ان يحرم اذ قال ثبت الا في العود وكذلك في قوله لا يرد له

بعقد النكاح يوم العدة والحوالة من النسب من الرضا فلا يجوز جعلها
 العقد الاول وسواء في ذلك كونها حرة قين او امينة او على اثنين
 والما جعها في الوطى بملك البين فخر القواعد ان فيه شك لا وصحتها
 ضرر ثلث كون العقد بنت اجنبا او الحاله بنت اجنبا مملوكة كغيرها
 وكون المهر او الحاله مملوكة وبنت او اخت معقودة عليها له وعكس ذلك
 فاذا وطى الوثما بالملك فلا شك في كونه وطى بنت الاخ عليه الملك
 ينش من تشاؤله قوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها وحرمه من النكاح
 اياها بناء على ان النكاح حقيقة من الوطى ومن شيوخ استعماله في عالي
 العقد ولا يبر من ارادته للتعق عنه واللفظ لا يستعمل في معصية اللغو في
 الشرعي مضافا بعض الاخبار مخرج بالزوج وايضا سلطنة النكاح
 بالنسبة الى الامه لولا ذلك لا اعتبارا لهما مع فكيف تفتح سلطتها
 عليه بحيث يتوقف نكاحها لمملوكة على اذنها به والا فولى الاول فاما
 لا يصح لقول الضادق عليه السلام لا يصح ابى الصبا انكحتني عنه
 لا يحمل للرجل ان ينجح من المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ولو
 البه مشك بالملك فلا شك في كونه من العقد على بنت الاخ اضعف كما
 في العقد على الاخت الموطوءة بالملك فان عقد عليها فالوجه توقف
 وطى المملوكة على رضا النكاح بنت اجنبا المعقودة عليها ولا يستتبع

الاخ

بهم

بهم من ضمن ذلك الرضا والقضاء الدليل وان عقد الوثما ثم اراد وطى
 الاخ بالملك فوجه الاستحسان في توقفه على الاذن ما ذكره اولى والنسب
 اقوى والعدو بها اول لاني التبر في ذلك كبريم البه او الحاله فاذا كانت
 حرة وولها كانت احق بمراعاة التبريم **طاعة** اذا عقدت بنت الاخ او
 بنت الاخت وعقد البه او الحاله فان وقع العقد باذن البه او الحاله
 فلا بحث من الصحة عند صاحبنا الا الصدة فان طاهره في المعنعن
 بالنيكاح مطلقا كما ذهب اليه العامة ولا يجوز رايضه عنه ادخال المهر او الحاله
 على بنت الاخ او بنت الاخت وان كان من غير سبق الاذن منها فلا
 في قول الاول بطلان عقد الداخل من رسل فبيع فاسد ولا يجوز
 رضاه المدخول عليها ايضا فاذا رضيت ارجع الى استيفاء العقد و
 ينزل ذلك عقد المدخول عليها فيكون لها الجنازة في فتح عقد نفسها و
 اقرار الزوج من غير طلاق وهو مذهب ابن ادريس ومن وافقه
 الثاني بطلان عقد الداخل وبغاه عقد المدخول عليها على ما كان من
 خيرا فافسخ ولا حشر الى ذهب اليه المحقق ثم الذين فرقوا بينه وبين الصحيح
 عندى من المذهب الثالث في نزل عقد الداخل خاصة فيقع موقوف
 الصحة على رضا المدخول عليها فلهما رضيت ازم واستقر وان عقد
 فثبت الزوج على حاله في العلاء وجمع من المتأخرين وربما يحكي عن المحقق

ايضا الرابع ترال العقدين جميعا فالمدخل عليها بمنزلة ان شاء فصح
 عقد الداخل وان شاء فصح وان شاء فصح عقد فصحها واذا
 رضى استمر العقدان واستقوا على الغرض وهو قول الشيخين وسكان
 عبد العزيز الحامس ترال العقدين وعدم خيار المدخل عليها في فتح
 عقد الداخل لم يمتد بين الرضا بذلك فمن فتح عقد فصحها ولا قول
 عن الرفع لا بطلان في احكامه وما بالبرق من جهة والفاخي بن ابراهيم
 اجمع ابن ادریس على بطلان عقد الداخل بان العقد على من ثبث اخت
 الزوج او ثبثا منها سني عنه النهر بن علي الفاء اما انتمى عقد فصح
 ابني على المدخل الكوسم لا تنكح المرأة على صحتها ولا على خاليتها ولا على
 الصباغ انكح في عن الصادق عليه السلام قال لا يحل للرجل ان يجامع من
 المرأة وعندها ولا من المرأة وخاليتها وصبيحة ابنة جدها الخاء قال كوت
 الصادق عليه السلام يقول لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على
 من الرضا عنه وبه انما هو مع عدم الاذن وكون الطاري كالحامس
 الاخ او ثبث لاخت ائمة الاذن او كون الطاري كالحامس
 يقولون بالصحة ومن على ذلك صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا تزني
 ابنتك ان خنت بغير اذنك والاصح على ما في العدة والى ذلك في ذلك
 ان النهر بن علي الفاء وقد تبين في الاصول ان ترال عقد المدخل

على ما في الاية في قوله
 الطاري على البنت

عليها

عليها علم يعرف للاحتجاج عليه واعترض عليه الخوان النهر لمدخل على
 المعاملة انما ذلك الجارية او بان وقوع العقد الطاري فاسد لم يكن فصح
 في فتح عقد فصحها وجعل في مقتضى النسخ اجمع ومع وقوع العقد فاسدا انما
 فاشترى العقد بعد الفاعل ان يقول ان النهر في المعاملة ان لم يكن
 الفاء وبغضه كذا في عدم صلاحية الموقوف عليها للكلح فهو انما
 الفاء ومن به ما يثبت كانه من كالح اخذت العدة والى ذلك في النهر عن
 بيع الحر في البيع والنهر في محل النسخ من هذا القبيل في قول النهر في
 العبادات والمعاملات لولا ان النهر على الفاء كلام ظاهر في دار على
 ومارت بالافواه ولا يترق في معرض التحقيق اصلا وقد تضمنت القول
 وحققنا فالحق فيه السمع الشداد او فصح ان مطلق النهر عن عمل
 عبادة كان او معاملة ان كان متعلقا بفعل او جازا فافواه وانه او
 من شرط وجوده كما ان النهر عن الصلوة في الحيض وعلى الصلوة في مكان
 والنهر عن مع العيين الراية من جهة او بغير اخرى مضمومة فهو مكروم
 ومن هذا السبيل النهر عن كالح الحومات وان كان قد تعلق بوجه
 الاوصاف اللازمة او امر آمن لا معار فافواه عن قوام اصل الذرا
 وما يتعلق به قوام الذات والوجود من اجزاء الذات وشرط الحصول
 فليس يلزم من ذلك فساد العمل بل انما يقتلزم ترتب لان على الاية

بالنهي عنه كما ينه عن الظهار من الثانية المعضومة او فيها ولو كان
 المتعدي وكما انهي عن البيع وقتا للدار والغير او موشى بالبيع فالحال
 من ضرورة الجادات على ما قد استغنا ذكره فالنهي بانك والى على
 انفاقا وتسلط الطلاق ومن على سبيل فزوم عقد المدخل عليها باصالة
 البقاء وبان النهر من هو الطار فيحصل مقتضى النهي فان لم يزل
 وان كان موقوفا نزع الال سبق لزوم فلا يلزم تجديد تزله وتزول
 العقد الطار من عدم وقوله فاستد اجود قوله حل سلطان او فوا
 فالشأن في ان التعبد رضا من بعينه رضا المخرج في هذا العموم فو
 الحكم بجهة قبيل الرضا لا يكون فاستد او لا لم يخلب صحيحا فيكون
 متر لولا موقوفا لزوم على الرضا وبانه عقد صدر دون رضا من يتبر
 في صحة رضاه فكان موقوفا على رضا كما ان الصا في الرضا ولا دلالة
 للاخبار السابقة على انه من دون سبق الرضا يتبع فاستد ابل فاضا
 المنع من العقد دون الاذن وذلك مع عدم التصريح بالبطان ان عم
 من كون الاذن سابقا او لاحقا قلت روى محمد بن احمد بن محمد بن يحيى
 عن علي بن جعفر عن خير موسى عليه السلام قال سالت عن امرأة تزوجت
 على عتقها وقاتلها قال لا بأس قال تزوج العتق والخال على ان لا يلاخ ويت
 الاخت ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العم والخال لا يرضاهما من

فقد

الشرايع
 فمن فعل فكما حاطل فمصرح في التخصيص على البطان وما في مخرج
 من منع صحة استدلالا في طريقه بان من محمدا وحاله محمول على مخرج السقوط
 المتعدي فان بان من محمدا واحدا من محمد بن عيسى في حلالتهما في سدة الظهور
 واستدلالا سائلا في طريقهما بان من الدايعة المستمرة في القول
 عندهم ويصح محمد بن مسلم التباينة ايضا كالمادة على اعتبار سبق الاذن في
 الصفة فاقم معنى الباطل الصاق والسابق الى العلم فمسل ذلك المعاجلة
 السببية فيجب اعتبار حصوله في وقت عقد الزوج وكذا كونه في وقت العقد
 عن الصادق عليه السلام ان عليا صلوات الله عليه في رجل تزوج امرأة
 خالتها فلهذه وفوق بينهما وانما يصح ذلك مع عدم الاذن على عليه السلام
 الا عظم من الاصحاح هو المطلوب اما الاصل العموم فموقوف لان العمل
 بعد ورود النص في الخصص استدلالا الشيخان على نزال الحديث بان
 العقد الطاري صحيح فيندا فع العقدان فينزلان قال في المحققين لما
 وكلامهما صحاح ليس فيما استبعدا لان عقدا لداخل صحيح فترقية لصد
 من اهل فرحل جابها لشرائط الصحة فاذا وقع صحيحا تساو وتسببه
 تسببه عقدا لمدخل عليها الى عدم التزوم فكما كان لما فتح عقدا لداخل
 لما فتح عقدا وبهذا الانتصار في غاية الضعف جدا فتردت ان بطلان
 عقدا لداخل مستبين السبل على تقدير صحة فتسا في السببين فمخرج

منه على ما في نسخة
 من نسخة محمد بن احمد بن محمد بن يحيى

كما قال في المصباح ليس ثبوت لزوم العقد بان يوافق المهر لا ينعقد
 من غير دليل يتبينه فان قيل لو لم يوافق المهر كان في ظاهر الحال يثبت
 الظاهر من حيث نفس الامر على ما في علم الله سبحانه فلم يلزم الا ان يثبت نفس
 الامر كما ليس يلزم في عقد الفضولي عند عدم الاجابة ان يثبت العقد الى
 البطلان في نفس الامر وبجس علم الله عز وجل في سلطانة قلنا لا يجوز
 عقد الفضولي سلطانا بطلان في نفسه ركنه وعدم وقوعه من اصل من يوافق
 على ما قد بيناه من سلطانة في تلك الماهية في بقاء وهو احدى ركني عقد الفضولي
 بالبطلان اذ ليس المدخول عليها سلطان على الامر والعقد الدار على ما في
 اركان العقد الى ما رخصنا بشرط صحة خلاف الزوج مثلاً في عقد الفضولي
 فانما ركن العقد وسيد امره ان يوافق في الرضا بوقوعه فاجازتها في اقرارها
 الصريح من اجازة المدخول عليها من غير المهر فليست **فيها** فيها غيرها
الا قال في المصباح ان البراج وان لم يرض المهر والى ما به لك لم ينعقد الزوج
 العقد كان لها اعترافه وهذا القول بظاهر يعطى ان العلم والمال ليس
 فيه عقد الا بطلان بل للزوج سلطته في النسخ وتسلطه في النسخ للزوج لا بطلان مع
 نذره ضعيف لانه على تقدير عدم البطلان يكون البطلان في الزوج لا رفا
 فلا يكون له نفع وان كان مترزلاً بالنسبة الى اذن المدخول عليها **النسبة**
 لو قلنا المدخول عليها ان تنسخ نكاحها لم يجب الا ركنها حتى يخرج النكاح من غير

للبيوع

للبيوع كذا في سائر النسخ وقد نص على ذلك ابن ابراهيم في المصباح
 ويحل له وطواله اخل وكذلك العقد على اخيه وعلى خاتمه من بين
 النسخ وابن حنبل في حقه والفاخي قال لا يوجب نكاحاً ان ينفذ العقد فيجوز عليه
 في العدة وطوخت الاخ او الاخوات والعقد على اخيه وعلى خاتمه و
 لم يرد وجوب لانها في عليها هذه العدة الثالثة ذكرت العدة في النسخ
 هناك تحريم الجمع من كل امر ايتى بينهما وازواجه ورضاع لو كانت احدهما
 الحرم عليه نكاح الاخرى فيدخل فيها الجمع بين الاخوات وبنات البنات
 وان علفت وبناتها وان سعلت وكذلك الجمع بين المرأة وعمتها او غيرها
 ابويها وكذلك بين المرأة وخالتها او خالها ابويها من النواهي او من غيرها
 وعلى قول الصدوق يصح هذا الضابط على عموم وعلى القول الذي فيه
 عدم الجمع بين العمات وبنات الاخ والخالات وبنات الاخ مع الاذن للزواج
الزواج لو كانت الداهية العماء والمخارسة او رضاعاً والمدخول عليها
 الاخ او بنت الاخ مع عدم علم العلم والمال بملك فلهذا النكاح في بل
 الاصح عندى بطلان عقد الا حقه من ركني له الرضا خصوص الاحاديث ولا
 صحوا في المصباح الكفاي وتستوي العلم في القواعد ودفع العقد
 حيث قال ولا يدخل العلم في الماهية على بنت الاخ وبنات الاخ وان كانت
 والا قربان للعلم والمال في النسخ عقد لها لو جعلت لا المدخول عليها قال في

المحقق المحقق من الله تعالى في الشرح أخذ الكلام في المدققين في الأصل
 وتفتيد أنه إذا تزوج غير زوجة أو خالته مع علم العمد والخاله صح النكاح
 لمقتضى أن رضا بنت الأخ وبنت الأخ ولو جلتا فالأول أقرب على المصنف
 أن لها فتح عقد ما إذا علمت وليس لها فتح عقد المدخول عليها هذا هو
 ويمكن أن يكون المدخول عليها فانه ليس لها فتح عقد أبداً على الحكم
 الأول رواه محمد بن مسلم في الصحيح الضاد في عقد النكاح قال لا تزوج ابنة
 الأخ على خالها إلا إذا تزوج الخال على ابنة الأخ غير أنها لم
 يفرق بين العمد والخال فلو أن أحداث وروى محمد بن مسلم عن الباقر
 عليه السلام قال لا تزوج الخال والعمه على ابنة الأخ وابنة الأخ غير أنها
 وأما الحكم الثاني فوجه العوب فيه أن الجمع بدون الأول منسوخ ومنه لا يسن
 إلى فساد العقد المدخول عليها كما سبق لزومه ولا إلى بطلان حق لاحقه
 لأن الجمع وإن كان مضافاً منه لأن المنع ينشأ بالرضا فيكون موقوفاً
 على رضا العمه والخال فإن رضيتا أشع السبب في بطلان العقد الطاهر
 من ركن يشوب الزهره والمنه في غير العبادات إنما يدل على الفساد إذا
 لم يكن راجعاً إلى شيء من أركان العقد فاما إذا رجع إلى بعض الأركان
 الجوهري والعقد على بعض المومات فإن العقد يفسخ بالطلاق فيها التحقيق
 هذه المسئلة أن رضا العمه أن كاشرة لعمه العقد كان العقد مسروراً

لأنه إذا كان في الأصل زوجة
 المحقق في ذلك كما أن الحكم
 طهرتها فانه لا يفسخ

والخاله

بالرضا

بالرضا إذا وقع به وبه طلاقاً وأن كان من جملة السبب لم يحكم
 لكن يقع العقد من زلوا واللاج من التصويص لا شرطاً انتهى قوله
 زوج مقيده ثم قال وسأاحتمل ثالث وهو زلزال العقد من حالان
 كلا من العقد من بالنظر إلى أنه صحيح وصحة ما في صحة الآخر ولا لوبه
 فيه فاحتمل وضعه ظاهر فإن الأولي للعقد السابق صحة ولم يفسخ المفسخ
 الثاني فاحتمل الاحتمال من سبب في مثله قوله في نظيره المسئلة
 في التواضع كرم بنت خنت الزوجة معها وبنتها وان زلزال
 أشكال تحريم جمع أن لم يجر الزوجة فإن اجازت جمع فعال الشارح المحقق
 أن التحريم كما يتعلق بنت الأخ والأخت للصلب كذا يتعلق بغيرهما
 أشكال هو المراد بقوله وان زلزالنا ونشأ أشكال من أن الممنوع من
 تحريم ادخال بنت خنت الزوجة وبنتها معها عليها إنما هو آخر التحريم
 والخال وللهذا لورضيتا اشغى التحريم ففي بناتها أولى لأن بعد الدرجه
 يقتضي زيادة الاقترام ومن حيث أن الفسخ لم يرد على بنت الأخ
 والأخت ولا يصدق ذلك إلا على بنت الصلب لأن بنت البنت
 لا تصدق عليها البنت الامحراز والاول يرجع توطأ استفادة ذلك
 بالقرى ولأن الاحتمال في الزوج هو المطلوب من كلامه والفتوى عند
 على ما رجحه والاصح بطلان العقد رأساً لا توفقه على اجازة كذا قدوة

والحكم في نظيرة هذه المسئلة اعني اذ قال العمد انما له على بنت بنسب
 بنت بنت لا تحت ايضاً على هذا السبيل **خاتمة** فيها طائفة من اللواحق
 المعات والاحكام والادب والطايف والنوادر **فصل** في حكمه على المرأة
 مكروه الجدة لا يدا ولا تة وان علما وعلى الاب مكروه ابن ابنة او ابن
 وان نزل وسواء في ذلك التبع الرضاع ولا يحرم ام مكروه احد
 الا طرأ حيث علت ولا بناء ان حيث نزل لم يكره الشايع بين ابن
 الرجل من النسب ومن الرضاع وبنت زوجته المدخول بها التي ولد لها
 بعد زواجها من صبي مكراه فانما بنتها المولودة قبل دخولها في زوجته مكراه
 ورددت بذلك الرواية وحكم به الا صحت **صايطا** خاتمة الروايات في
 زواج العاقد وانتهى لمن طريق الصدوق في الفقه ورسل المحققين في الكافي
 صحيحه صحيحه بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال قال ابن قلت وعزت
 قاله ابل اكثر من ذلك وان قلت وربت حرمت عليه روي الا ابو حمزة
 الثالث رضوان الله عليهم بالسند عن ابى محمد النضرى عن عمرو بن
 عن جابر بن زيد بحقه قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن العاقد المدخول
 الذي كرهه قال لا ابنتها اي بعض امهات ومن طريق الفقه بك بعض امهات
 ومن طريق الاستصحاب من بعض اوقامه وعن علي بن الحكم عن علي بن
 حمزة عن ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام ان زواج المرأة التي قبلته ولا

ومن

ومن حرث الكافي عن ابن ابى عمير عن خلا والسدي عن عمرو بن
 عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت لراجل تزوج فابنته قال لا ولا
 ابنتها ومن طريقه عن ابى بن عثمان عن ابراهيم عن ابى عبد الله عليه السلام
 قال قلت لراجل تزوج فابنته قال لا ولا ابنتها ومن طريقه عن ابى بن عثمان
 قال اذا استقبل البنتى العاقد بوجه حرمت عليه ولدها قال الشيخ **صايطا**
 ابو جعفر محمل ذلك على ضرب من الكراهية اذا كانت العاقدة قبلت و
 ربته المولود فانما لم يكره فليس مكروه ابنته والذي يكشف عما ذكرناه
 روي احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابى عمير عن ابراهيم بن عبد الله بن
 ابا الحسن عليه السلام عن العاقد قبل الرجل ان يزوجها فقال ان كانت قد
 قبلت المرأة والمهرين والثالث فلا بأس بان كان قبلته وربته وكلتة فاما
 اني نفسي عنها وولدي في جوارحه وصديقى نحن نقول بل الوجه المكمل
 الكراهية مطلقا وعلى الكراهية الشديدة اذا اباها قبلت وربت جميعا
 بين الاخبار وانما يصدرنا عن الحل على التحريم لا روي الشيخ في الصحيح عن
 احمد بن محمد بن ابى نصر قال قلت لرضا عليه السلام تزوج الرجل المرأة التي
 قبلته قال سبحان الله ما حرم عليه ذلك **صايطا** قال في البحر لا يصفى
 كل امرأة حية والدالة بالكلح الصحيح اياها كان او متعة او ملك يمين و
 بشبهة وسواء كانت الولادة عن تمام او سقط ظاهرا اعتبارا بلين البهيمه لا بمنزلة

كلها

الرجل بالثبته ولا من دبرها من غير ولادة ولا من لبنها من زنا ولا
 باللقين بالشبهة على الاقوى والعقوى عندى ما قواه **صاحب** **الاصح**
 طريق الصدوق في الفقيه عن الحسن بن محبوب عن جليل بن صالح عن
 زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما احب للرجل المسلم ان
 يتزوج فتره كانت لا مبرع فيها بغير مقتضاة الكراهية وسواء
 في ذلك امه وابوه من القوله ومن الرضا **صاحب** لا يستلزم اذن
 الزوج ولا اذن المولى في الارضاع اما الزوج فلانه ليس بملك الزوج
 ولا لبنها وان كان اللبن مستوعبا اليه وعائنه اما ان يستلزم
 الارضاع ارتكاب حرام بقطع بعض حقوق الزوج من الاستفاد
 ولا يلزم من ذلك نفى ترتيب نشر التحريم على هذا الارضاع واما المولى
 فلان كونه مالكه لا ينافي استلزام كون ثمرتها في لبنها غير نجس ان
 يادته ولا مانعة بين عدم جواز مسامحة الارضاع ورتب نشر التحريم
 عليه **صاحب** **الاصح** من سبيل ولا ارادة على ما قد سبنا في بحثنا
 القول ان الرضاع من لبن الزنا يتطبع الكراهية الشديدة دون التحريم
 خلافا لما في الجريد في كتابه الاحمدى وللشيخ في موضع من المبسوط
 فحكم الزاني بالنسبة الى بنته الرضا عية والزانية بالنسبة الى ابنها الرضا
 وحليله ولذا زنا من الرضا بالنسبة الى الزاني الذي هو ابوه الرضا

انما

من لبن

من لبن الزنا وزوج بنت الزنا من الرضا عية بالنسبة الى ابنها الرضا عية
 الزانية وسائر ما استشهدوا كلها الكراهية والتحريم واما من لبنها القريب
 فالتحريم المتعلق بالسبب ثبت من جهة الزنا اذا تكرر منه ولد فتقوم على الزنا
 المحلوق من ماله كما يحرم على الزانية المتولد منها الزنا احاطا من لبنها
 لان ذلك يقدّر ولد في اللغو ويجب العرف حقيقة وان اشى عنه بوث
 الاحكام شرعا كما استحقق الارث مثل العقد بعض الشرايط او حصول
 من الموانع كالارث للمكافؤ من ابيه المسلم واللقا من لبنه المقبول و
 تعليل هذا من ادريس المنع كونه المتولد من الزنا كافرا فلا يحل على المسلم
 مع عدم ثبوته غير مستقيم تخلفه عن الحكم فيما اذا كان الزاني كافرا فاما ما
 الاحكام على نظر الزاني الى بنته والزانية الى ابنها والاشاق بالقرابة
 لو ملك اباه او ابنه من الزني وما جرى مجراه وتوهم انه ولد الزنا على آ
 حيث يعتل شهادة من حل من عداه وسقوط العقود اذا ما قبل الزاني لونه
 من الزنا وتحريم حليله ولذا زنا على الزاني وزوج بنت الزنا على ابنها الزا
 الى غير ذلك من توابع القرب فقد استشكلها العلامة والاصح وقفا
 لجدي التهور على الله تعالى قدره فشرع القواعد عدم اللحاق فرشي من
 هذه الاحكام الا على سبيل الكراهية اخذت بما مع الاحياط وتبطل
 اصل حتى ثبت لنا قل وتحريم النكاح ليس ينافي ذلك فان حل

حكم توفيق توقف امره على ثبوت النص ولا يكفي من سماع الفردج
 القطع بالجملة المحمودة لا ينبغي طهارة الاحتياط وكالاحتياط
خاتمة ان الرضا عن موثري الطبايع وينعت عند جملته الملكات عزرة
 الاخلاق في نقد قال النبي صلى الله عليه وآله استبدوا بدارهم ويزروا في
 العوب نية التي من فريش فشات فريش سعد وارتفعت في بني زهره
 وفي موثقة غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابي الحسن
 صلوات الله عليه نظروا من رجع اولادكم فان اولادهم يشب عليه في
 عن يرون بن مسلم عن سعد عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان ابي الحسن
 عليه السلام يقول لا تسترضعوا الحماة فان اللبن يغلب الطبايع وقال
 الله صلى الله عليه وآله لا تسترضعوا الحماة فان اولادهم يشب عليه في حسنة
 محمد بن قيس الجعفي الكوفي فيما رواه عامر بن صالح عن ابي جعفر عليه السلام
 قال لا تسترضعوا الحماة فان اللبن يغلب في وان العظام تنزع الى اللبن من
 الى الطير فالرزة والعن وفي الصحيح عن فضل عن زائدة عن ابي جعفر عليه السلام
 قال عليكم بالرضاع من الطيرة فان اللبن يغلب وفي مصنف ابي جعفر عليه السلام
 سوا ذلك فذلك حكم الاصحاب كراية استرضاع الحماة فان اضطرر
 ذلك استرضع اليهودية او النصرانية ومنعها من شرب لبنه وكل من لم يفرز
 ولو استباحوا الطائفة شرع عليها بحسب ذلك وينبغي ان يسترضعوا

بالوصاية
 مع ابي الحسن

المراد بالوصاية كراية استرضاع

نزل رويست جوا على هذا الشرط ولا يسلم الولد اليها لتحديد منزلهما كقولنا
 غير ما نؤثر على الوفا بالشرط وروى الرواية بذلك كله عن الصادق
 عليه السلام ومطابقة الجوسية اشكر ابيته واستد منها فطاعة امه
 ولدت من الزنا وابنتها المولودة من ماء الجحر وفي الصحيح عن ابي الحسن
 عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن امرأة ولدت
 من زنا بل الصبي ان يسترضع لهما قال لا تصح لابلين ابنتها التي ولدته
 الزنا وفي الواقف عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد الله الجعفي قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام امرأة ولدت من الزنا تحب ما طهر احوال لا
 تسترضعها ولا ابنتها ثم انه قد ورد في الصحيح عن جابر عن محمد بن مسلم عن ابي
 جعفر عليه السلام قال ليس اليهودية والنصرانية والجوسية احب الي من ولد
 الزنا وكان لا يرى باسنا بولد الزنا اذ جعل مولى الجارية الذي في المرأة
 في حلق في الصحيح يعلوا اسناد عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم ومجمل
 بن دراج وسعيد بن ابي خلف عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تكون
 لها الحاد ثم قد جرت يحتاج الى ابنتها قال لا تحل لها يطيب اللبن من
 طريق سمل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عيسى عن
 ابن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن غلام لي وبت على جارية
 فاجلها فولدت واجتهدت اليها فان احملت لها ما صنعوا يطيب لبنها

قال نعم فعمدة الاخبار على شطوطها العلى اذ لا معارض لها ولكن
 يعنى حكم استقامة اللبن بذلك الى غير الزانية المملوكه فان بطيب لبن
 بنت ارضا المخلوقة من ماء العجرا اذ كانت امة فاحل مولاهما
صاحبنا افضل ارضع به المولود وبيان امة فان تضرع استجب وترفع
 الطاعة المومة العفيفة الوضيفة الحسنة فقد روى طيوس بن زبارة في الحديث
 عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال قال ابي عبد الله عليه السلام
 عليه ما من لبن يرضع به الصبي اعظم ركة عليه من لبن امة ورواه الصدوق
 في العقيقة **صاحبنا** عن عليه السلام في الحسن من محمد بن مروان قال
 قال ابي جعفر عليه السلام استرضع لولدك لبن الحسان واماك
 والعبيات فان اللبن قد يعزى وفي الصحيح من فضيل من زارة
 عن ابي جعفر عليه السلام قال عليكم ما بوحا من الطهارة قال اللبن
 يعزى وفي الصحيح عن صفوان عن حميد بن سبار عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا ترضع للصبي الجوسية وتستره مع اليهودية والنظرانية
 ولا يرضع من الخمريين من ذلك وفي الصحيح عن ابن مسكان عن ابي جعفر
 قال سالت النبي الصادق عليه السلام عن رجل دفع ولده الى طيرة يهودية
 او نصرانية او مجوسية ترضع في بيتها اذ ترضع في بيتك اليهودية و
 تستغنى عن شرب الخمر ولا يحل مثل الخمر ولا ترضع من يولدك

بعض ارباب علمهم
 نطق اللبن لا يطعم الا على
 ابيه وامه من لبنه وانما
 ونفذ من لبنه من لبنه
 كما في صحيح النسخة
 يدان من لبنه من لبنه
 في الحديث من لبنه
 في الحديث من لبنه

بشر قال ترضع به

يرون

يرون والزانية لا ترضع وكذلك فانه لا يحل لك الجوسية لا ترضع
 لك وكذلك الا ان ترضع اليها وروى عبد الله بن يحيى الكاهلي في السنن
 عن عبد الله بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن طيرة
 الجوسية قال لا ولكن اهل الكتاب **صاحبنا** روى الصدوق في العقيقة
 وروى الجيب الكاوي سيلة ومن من ارضع في قوة الماينا الصبيح على انه
 اسقطناه غير مرة واحدة فقال انظر الصادق عليه السلام الى ام اسحق بنت
 سلفه روى ترضع احد ابنتها محمد اوى فقال يا ام اسحق لا ترضع مني
 وارضع مني كغيرها يكون احد ما طعنا والاخرى شرابا ورواه ريس المحدثين
 ابو جعفر الكليني في جامع الكافي مسند اس طين سلم بن الخطاب عن محمد بن
 عن محمد بن العباس بن الوليد عن ابيه عن ام اسحق بنت سلم قالت
 نظرت الى ابو عبد الله عليه السلام وانا ارضع احد ابني محمد اوى فقال
 يا ام اسحق لا ترضع مني وارضع مني كغيرها يكون احد ما طعنا
 والاخر شرابا **صاحبنا** روى في الصحيح عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس
 بن عبد الله البخلي الكوفي الشقة العيس صاحبك العضا المرو عن
 مولانا الباقر الى جعفر الاول عليه السلام قال كان رجل على عهد علي عليه السلام
 جاريثا فولد ما جميعا في ليلة واحدة اربعة ابناء والاخرى ابنة فعمدة
 صاحبة الابنة ابنتها فقالت صاحبة الابنة لابن امي وقالت صاحبة الابن

واضعت ثمانية اطفال في ليلة واحدة

ابن ابي فتيحة كما الى ايرالمومنين عليه السلام فان وزن بينهما وقال
 ايتهما كانتا تاكل لسانا فالبين لهما وكذلك رواه ابو جعفر الصدوق
 في الفقيه ابو جعفر الكليني في الكافي وفي الطرق الممبورة ان كان قد
 وقع ذلك الامر في زمن ثاني شق الخلفاء فخير في الحكم فخرج الى العيص
 عليه السلام فامر بذلك **باب** قال المحقق في المعبر قال بعض فقهاء ما لفت
 بحسن لا يخرج من شأنه انها وروى السكون في الموت عن ابي عبد الله
 عن ابي جعفر عليهما السلام عن ايرالمومنين علي بن ابي طالب صلوات الله
 قال قال ابن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل ان تطعم ولين الطعام
 يغسل منه الثوب ولا يبول قبل ان يطعم لان ابن الطعام يخرج من المعدة
 والفتكيس وذكر العلامة في المشي ثم قال وفي طريقها ضعف الصحيح
 ان اللبن طاهر سواء كان لاني اول ذكره ونحن نقول الضعيف ليس بمنزلة
 المعقود عليه الاصطلاح بل معنى آخر متوسع فيراهم من المعنى المضطرب
 لما قدرناك من حال الكوني وما يستحق من الحكم بالبطارة هو الاصح
 والرواية الموثقة تحمل على التذب كما ذهب اليه شيخنا الشهيد في الذكر
باب من طريق الكافي باسناد الصحيح عن موسى بن عرق عن ابي
 الحسين الضرير قلت استبشيت لان صحة حديثه عن حماد بن عيسى
 ابي عبد الله عليه السلام قال قال ايرالمومنين صلوات الله عليهم ائمتنا

بن الحسن

كل سنة اربع اصابع باصابع نفسه عن عيسى بن محمد بن ابي عبد الله
 عليه السلام قال شتر الخلام سبع سنين ويوم بالصلوة لتسع وثلاثين سنة
 الصانع لعشر وثلاثين سنة اربع عشرة سنة ولولا ثلثي وعشرين سنة وعشرين سنة
 ثمان وعشرين سنة الا ان تجارب روى الصدوق في الفقيه مرسل فقال قال
 ايرالمومنين عليه السلام يربى الصبي سبعة ويؤدب سبعة ويخدم سبعة
 وتتم طوله في ثلث وعشرين سنة وتسلم عقله في خمس وعشرين سنة وما كان
 بعد ذلك لغيره **باب** في ثلثة اشهر ارضاع المولود حوله كما علق
 نقص ثلثة اشهر لم يكن به من آن نقص من ذلك كان جوارحا الرضيع
 غير حاريد ويجوز الزيادة على الحولين ما لم يكن اريد من شهرين ولكن لا ينبغي
 الرضوخ على اربعة على الحولين اجرة وفي الخبرين لا يقدر من سنيان عن
 حماد بن محمد عن ساذق عن ابي عبد الله عليه السلام قال ارضاع واحد
 وعشرون شهرا فانما نقص فموجود على الصبي وموجود ابن ابي عمير عن
 حماد عن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام وليس لهما ان تأخذ في
 فوق حولين كاطين فان اراد الفضل عن رضاعها قبل ذلك حصة
 والفضل هو العظام وفي الصحيح عن محمد بن خالد عن سحر بن محمد
 عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سالت عن الصبي بل يرضع اكثر من
 سنين قال ما بين قلت فان زاد على سنين بل على اربعة ذلك

كان

قال لا **بطل** اذا كانت ام المولود حرة لم تجبر على الارضاع في الحولين
 عليها اكانت شربة فحما وشربة فموسرة او مقسرة شربة او بيلة واما كانت
 ترضع ولدا في الحوادث او لا اكانت مزوجة على الدوام او متعاهدا
 وكذا لو كانت الزوجا منه فاما ام الولد لول اجبارا على الارضاع ولدا
 اذا تبرعت الام بالارضاع لم تجب على الزوج الزيادة في نفقتها ولولم
 تبرع وطلبت الاجرة وجب على الاب دفعها اليها من الماله ان لم يكن لول
 مال ولو كانت حرة مطلقه طلاقا او انا واعتقت عارضة او اجرة على الارضاع
 جاز لاب عقد الاجرة عليها واعطاه ما اياها ولو كانت حرة جاز له
 مطلقه طلاقا رجيا قال في التوير فلينسخ فيه قولان **احدهما** انه لا اجرة
 لها ولا بيع لاب ان يعقد عليها عقد اجارة للارضاع وان في
 جواز ذلك وهو الراجح عندنا قال وكذا لو استاجر له خدمته او حرة
 غيره لم يجز لاستئجار وقتها في حقوقه من الاستماع واذا اخذت
 الام الاجرة ولم يبرح بتعجيلها في من العقد ففي جاز ان لا ترضعها
 بل ترضع لافى قولان احدهما على اقرابها المنع لاختلاف الارض
 في الخواص والمنافع واذا تبرعت الابنية بارضا عن رضيت ام التبرع
 فيه احق به وكذا اذا رضيت باكل من اجرة الابنية او بملها وان قلنا بغير
 لالا بنية المستتر وان قلنا بغيره في الكافي والتهذيب استصا مرندا

اقتضا كذا اذا طلبت
 وسواء في ذلك

في النفقة وسئل عن اب عبد الله الصادق عليه السلام قال لا تجبر الحرة على
 الولد وتجبر ام المولود وسئل جد اب من ترضع الولد اربعة دراهم وثلاث
 الام لا رضعوا الا بحت دراهم فان لم ان يترحمها الا ان الاصلح لو اثار
 به ان يترك مع امه قال الله عز وجل لا تفرقا ثم ترضع لافى قلت
 وجه الاصلح لكون ادة لبها او فوق من ارج النفقة منها وما قبل الولادة
 بعد وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابن ابي يعفور عن
 مولانا الصادق عليه السلام قال فضل ام المومنين صلوات الله عليه رجل
 وترك صبيتا فاسترضع لهما قال ارضع الصبيتا ما يرتضيه من ابيه وامه
مسألة لو ادعى الاب حرة مستترعة واكرمت الام فقد قال الشيخ في المسئلة
 القول قول الاب بحسبه لانه في حكم المنكر لكونه دافعا عن نفسه وجوب الاجرة
 عدم سقوطه الى ان ثبت وجود المستترعة **مسألة** وجب ثمة من الاصلح
 العلانية في العواقد وشيخنا البارع الشهيد في القصة على الام ارضاع حرمها وكذا
 اللباة بكر اللاتم واما سكان الموحدة على فدان صبيغ وضلع وقال الجمهور
 في الصحاح اللباة على فدان فعلى بكر الفاء ونفع العين وهو اقل اللبن
 عند الولادة محتجين بان المولود لا يعيش من دونه غالبا وان عاش فادرا
 فلا يشته عظمه ولا تقوى قوته وعند ثمة لا فرق في عدم الوجوب بين اللباة
 وغيره وبعض النواهي من الوجوب على بطلان خبره عندنا لا يجب منه ثمة

مسئلة
 كذا اذا
 كذا اذا

مسئلة
 كذا اذا
 كذا اذا

أيام مستند إلى إضاعة المولود إلى ذلك من القوة على البقاء ثم اختلف
 في استحقاتها ابوة عليه فبطل بالبيع وإن كان للرضيع أو لوالده بالعلم
 جواز اخذ ابوة على حبس لا يتيان به وقيل بالتسوية واليه ذهب الشيخ
 نظر إلى أن وجوب ثقل الارضاع ليس بصارم كما يجزى مالك الطعام
 في الحصة للخصم وإن كان الاستحسان منه بالاذكان مؤثرا فافترق
 من اخذ ابوة عليه جنيته هو نفس العمل دون عين الطعام أو التبان
 البندول **مسألة** الحضانة تتبع المصلحة قبل المهر من المهرين والكسوة وهو ما
 لا يباطى فيتم الحاضن حصونه إلى حضانة ومعاها الغيام بترتيب الولد
 يتحقق بها من مصلحة تارة الرضاع وهي حولان حتى للام إذا كانت مبررة
 بالارضاع أو راضية بما أخذ أخيرا من الابوة فمراحم باحضانة الولد
 الجولين وليس فيهما اخذ ابوة على ذلك ولكن بشرط ثمانية **الاول**
 ان يكون مسلم فلا حضانة للكافرة ولو ردة على الولد المسلم بعتة الام
 ابيه اذ لا ولاية للكافر على المسلم لما قال تعالى سلطانة ولو انجلى الله
 للكافرين على المؤمنين **سنة** ولذا ينشأ على ما لا ينفك منها
الثاني ان يكون حرة فلا حضانة للرقبة ولو على التحد بسبب مقتض
 او اقرار بالان صانها لسيدها وخدمته مستوعبة لا وقتها فهي
 غير مستوعبة للحضانة ولا لها نفع والاية واحكام والرفيق لا يستأهل

البرء

ذلك واذن السيد لا يجزي في استيجاب حضانة لها وإن كان
 مصلح الرضيع ربها وجبت على الولي استحضان المادونة له والمدة
 والكافة وأم الولد والبصيرة عيها كالحقنة طلقا في عدم الاستحقاق
 فان كان الولد حرا لحضانة بعد الام باكان او غيره وإن كان رقبا
 فالحضانة على السيد وكذلك لو كانت الام حرة وهو رقيق كالوحي
 الطفل واسلمت لام او دخلت فرا لدم ولو كان الولد متصفا بالمودة
 الرقية تصفت حضانة السيد وللام او لمن لم يحضه الحر من القارة
الثالث ان يكون عاقلة فالمجونه لا حضانة لها اذ لا يتيان منها الخطو
 بل المجنون في نفسه حاج إلى من يحضه وسواء في ذلك المجنون على ان يطاق
 وعلى ان تعطى الا اذا كان اذرا لواقع غير طول المدة فانه في حكم من
 يعطى وزوله في الخاف الرض الممن الشغل عن الشبه والكفالة
 كالسبل والفاخر به وجهان قيل ان ذلك لا يعم وان تمكن من الاستئانة
الرابع ان يكون فارعا من حرة في الزوج فلو تزوجت سقط حضانة الحضانة
 لان الكاح ليشغل حق الزوج ويمنع من الكفالة ونقول النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم استأحق ما لم تنكح وقول ان عبد الله الصادق عليه
 المرأة احق ما لم تنكح ولا انكر الرض الزوج كالانكر اذن السيد ولاق
 عندنا من الزوج بغير ربح كتم الطلق ومن غيره كالاجني على الطلق

بالولد

النفس خلفا لبعض الشايعات فانما ان يكون ثمة ما موزع على
 للمع النفس لانها لا تومن ان تحزن وان نفس الولد ففطرتهما اليه
 كارض ففطرهما اليه فيهما من شئ قبلته فلا حظ لمن الصلاح فحفظتهما
 اليه لانه يشا على طريقتهم ولان العاقل لا خلق لمن الولاية ولا
 من الاحكام ففطرهما اهما اعين الشئ في المبسوط واليد بيب شئ الشهيد
 فواعده وهو قول العلامة في الحروري قواعد استقر بخدم استرا
 العبد في حق الحضانة للام والولاية للاب وربما قيل بشرط عدم
 النفس مع اشتراط العدا للثبوت بواسطة التحريم ان يكون
 في محلهما لو اشلت هذا في ما في القدر سقط حتما من الحضانة اليه
 الشئ في المبسوط ثم نقل عن قوم انه ان كان المنقل هو الاب لانه
 بدوان كانت الام مستقلة فان اشلت من قوته الى بلدهم الحق وان
 كان امها لما من بلدها الى قرية فالاب احق به فقال وهو قوي السابع
 ان يكون الاب منهما ففطرهما الشئ فواعده لو ساو الاب في
 استحقاق الولد وتسقط حضانة الام الثامن ان يكون سبيته
 من الامراض المعدية على الاقوي ففطرهما في قواعد لو كان بها فحرم
 او مرض وحفظ الفطر يمكن كون الاب اولى لقوله صلى الله عليه وآله
 فمن الحذر فواركه من الامم وقوله صلى الله عليه وآله لا يورث ففطرهما

وتحمل

الحق
 من الامراض المعدية

وتحمل بها حضانتهما لقوله صلى الله عليه وآله لا عدوى ولا طيرة ووجه
 من الاخبار الحمل على ان ذلك لا يحصل بالطبع كاعتقاد المعطل والاب
 وان جاز ان الله تعالى خلق ذلك المرض عند الخلق والطور حتى قد افترقا
 حق القول فيه في الروايع المتفاوتة مسألة اذا تزوجت الام بغير الاب
 سقطت حضانتهما اجماعا فان لم يلقها رجعة فالتعويض مستم بالاجماع
 بان من لا قوي عندي انه لم ترجع حضانتهما استحقاقا لبعثا التسوية
 وهو قول ابن ادريس ومن وافقه من اهل التحقيق وقد استدل الشئ رجعة
 وابنا الى الرجوع لانه ان استحققا حضانتهما قد غصاه النص والاجماع
 بالتزوج فهي قد رجعت بالتزوج من الاستحقاق والحكم بالعدول ليس له
 بتم من يدرك وهو مستنفذ فلا يجيد عن استحقاق التسوية الشئ
 بان المانع من حضانتهما تزوجة اشتغالا بها عنها حتى الزوج فاذا
 زال المانع عاد الحق لبعثا المقتضى سيما عن المعارض وهو سقط
 لان هذه الاستحقاق غير مطلقة بل معينة فاذا اجازت الغاية بطلت
 الحلة بالنص والاجماع فلا بد للرجوع من علة مستانعة ثم على القول
 بالرجوع اذا تزوجت ثانيا رجعت التسوية فاذا رجعت من الزوجية
 عاد الرجوع وبكذا البراءة صاحب هذا القول قد انزهوا ذلك مسألة
 اذا سقطت حضانتهما بالتزوج ثم مات الاب وهي تزوجة فالعدي

شئ من حضانة
 رجعتا حضانة

الادارة والاطول الى الوصي او من لا ولاية الحق منها بالخصامة وان كانت
 هي الحق من الوصي والولي بالم تزوج وهو مسك كلام شيخنا الشريف
 فواعده وفي لحد المشقة وقرح العلا في النور والاشارة اذا
 مات الاب كانت هي الحق من الوصي سواء في ذلك كانت مزرعة
 لا وعبارات باقى الا صاحب محله فله للفقير بالبقية كونه غير ذوق
 كما هو الحق على الحقيقة لاخبار والادلة فان سقطت النصوص ان
 شرط في استحقاقها حق الخصامة على الاطلاق وايضا بمقتضى العقل
 اشتغالها بحقوق الزوج يصعد عن الكفالة ويجعل نوال العلا غير
 مستند الى شيء من ادراك الاحكام اصلا وغاية العقل انما هو بعض
 شهد المتأخرين في شرح الشرايع ان ما ورد فيها لو كان الاب رقيقا
 يرث على اولوية الام وان كانت مزرعة يعني بذلك في الصحيح
 ابن محبوب عن داود الرقي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
 امرأة موهنة كانت عبدا فاولادها ثم انطلقها فلم يتزوج ولدها
 تزوجت فلما بلغ العبد انها تزوجت اراد ان ياخذ منها ولدا ولما
 انا الحق بهم منك ان تزوجت فقال للعبد ان ياخذ منها ولدا
 وان تزوجت حتى يتيقن هي الحق بولدها ما دام مملوكا فاذا اعتق
 فهو الحق بهم منها قال هذه الرواية صحيحة في استحقاق الخصامة وان

اصل

الى المتيقن

الام

كانت

كانت مزرعة مع وجود المانع لاسب من الخصامة بالرقبة والامم وغيره
 مانع الكفالة لانه اقوى منها ولم يصححوا بحكم غيرهما من الموانع وظهر
 اطلاقهم الاول الخاف موهنة بها ويمكن استغناء من ذلك بطريق
 لان مانع الرق يقبل الزوال بخلاف مانع الموت ولذلك أطلقوا الحكم
 في السابق على احوال فيه وبقي الكلام في طلبة الموانع ونحن نقول ان
 منه ذلك بوجه اصلا وان ولو لم يشكك على خلاف ما قلناه فان مانع الرق
 يشغل الرقيق عن كفالة الطفل بخلافه مولاه ولا كذلك موت الاب
 بهما بما في ذلك ممن يوجب عنه ويعتبر مقامه على الوصي او من لا ولاية
 الشرعية على سبيل اتم واليه المملوك لا يستحق ولاية الخصامة بخلاف
 يعوم مقام الاب بغيره لانه لا يراد له على حق الخصامة للام المروجة في ذلك
 الصورة غير مسلمة مثل ما عدلها انها الحق بالكفالة من المملوك
 وتعمل لك من حيث وراثة مصلح حال الطفل كما من حيث استحقاقها
 الحق بالخصامة لان الزوج قد يطلق ثم ان طريقه الاولوية كما ذكرنا في
 كان حرك الحكم قطعية على افتراضه في مقرة في علم الاصول فيضد
 القول بمخرجه ان حقها من الخصامة قد ينقل بالزوج فهو الحق بعد
 موت الاب لا يتحقق الا بالانتماء من دليل شرعي وادليس فليس في قوله
 عليه شرح المذهب من يقيم قول اللين والام الحق من الوصي بقوله ان تزوجت

و تقييده قوله ولو تزوجت الامة سقطت حصتها بقوله بالنظر
 الاجتماع مع وجود الاب كالمطالبة فلهذا المسئلة ولا يراد به الفصل
 الكلام المقتضى الباري الحق **مسئله** واذا قد سئل ان الوصل هو
 مع العدول الى الجصا من الامة مع التزوج فليعلم ان الفرق في ذلك
 بين التزوج قبل موت الاب بعد فلو مات الاب ثم تزوجت
 حصتها مقتضى النص والاجماع فيكون من يقوم مقام الاب كونه
 العدول الى بالبر بركه والنفال **كتاب الكاوة** هل سعة الجصا ثلث
 على الاطلاق كما عليه كلام الحق في الشرايع وشيخنا الباري في اللغة
 او على التقيد بالاذن وتزوجت بغير الاب كما في عبارة العلامة في تحرير
 والقواعد والاختار المقتضى بطلانك مطلقا فيحمل بالتقييد اعتبارا
 لقيام الغايبين ويحتمل عدم الحكم نظر الى اطلاق النصوص **القائمة**
 لافرق في حكم الجصا مدة الرضا بين الذكر والانثى والافضل
 فالاولى في سبيل الجمع بين الاخبار المطلقة ان الامة احق بالانثى
 سبع سنين مالم تزوج والاب بالذكر الى البلوغ والانثى بعد
 الى بلوغها وهذا ما ذهب اليه الشيخ واكثر اصحاب بعده وهناك قول
 ارفق للامة الى تسع فراتين ذهب اليه الشيخ المفيد والتميزه سائر عبيد
 والى سبع فيها نقله شيخنا الشهيد في قواعد والى سبع في الصبي ولو كان

وكان

وكان حصتها ما كان حكمه المظن فيكون الامة احق به وانما البنت ما لا
 بها الامة مالم تزوج ويؤيد ذلك على الجصا والى البلوغ فيها مالم تزوج
 وهو قول الصدوق في حيز من بابيه والى سنين التميز فيها وهو سبع اذا
 تم الاب والى الذكر والامة بالانثى الى البلوغ اخراجه الشيخ في الخلاف
 المبسوط والى التميز فيها وبعده الامة الاولى بالانثى الى تسع فابن القاسم
 في المراجع في المذهب **الكتاب** اذ اخرج الولد رشيدا سقطت حصتها في الجصا
 وكان هو الجصا في الرضا والضمم الى الرضا بخلاف بعض العامة ولكن كبره
 ان يارق انة وخصوصا لانثى الى ان تزوج ثم حيث يسقط عن الجصا
 ينبغي ان لا يمنع الولد من زيارة امة والاجتماع بها فان كان ذكر اذ لم
 وان كان انثى انما يجزى بارة من غير اطلاق ولا بستان في بيت الذرة
الكتاب اذا فقد الاب وان كانت الجصا لابنة لاب فان فقدت فلا قارة
 برتبة ترتب لارث على اشرعهم واولوا الارحام بعضهم في بعض
 للاصحاب في ذلك اقول محتملة لان نص في الاخبار بانك على مسخ الجصا
 المخصوص فابن ادريس يمنع من الجصا لغير الابوين والجد للاب خاصة بغير
 الولاية **الخامسة** اذا فقدت القراءة وتوت الذرة كما اذا جمعت
 وانما الادعيان او حالهما ان اوانحان عسا وسان او جدان ارفع بينهما
 فوجب له القرعة كان اول الجصا في قيل بتقديم امة الاب على امة الام و

من حيث بالابوس او بالاعلى من حيث بالاقم حاضره ولو كان التساوي
بالدرجة مختلفين بالذكورة والانوثة كتم وحالة او حال حاله فان ظهر توبه
بينهما والحكم بالوجه في تقديم الثاني قول استقر الحكماء بالخبر ما حقه
تقديم الام على الاب كون المرأة اوفى من ربه الطفل والاموم بعضا لا يتغير
ولاستقامه الثاني قال لم افسد في حق من **الاستقامه** اذ اخرج الاب عن
استحقاق الحضانة بكونه افسد او في كان كالميت ويكون المجد والى
كذلك لو كان الاب غائبا اقبل حقه من الحضانة الى المجد والمجدون في
بوت الحضانة عليه فحكم الطفل اموه الى الاب وان بلغ ذكر كان او
انثى وبكبر البهائم العاقله ولا ية عليها للاب ان اتهم **الشاب**
هل يجب على من رضى الحضانة القيام بها وجوبا عينيا ام لا اسقاط
حقه منها بغير عليه وعلى غيره على الكفاية وينقل حق المتبقي منها الى غيره
من اهل استحقاقها ريب الحكماء الى الاخر عذبا باعتقاده الاصلح
في القواعد اعتنا بهما وان كانت الظاهر من سياقه الاخبار **الاول**
ولعل شيخنا البارع الشهيد قد لا حظوا إعادة التبديل في قواعده
فقال لو امتنع الام من الحضانة صار الاب اولى ولو امتنعها
فالظاهر ايجار الاب **الشاب** ليس من المنصرح المستبين لدى
المستقر ان الانسان الذي هو نسبه نظام الكل وقد كنه طبقات العوالم

ل
خلاف

من حيث بحسب العالمين من حيث بحسب عالم الطبيعة وهو بحسب
وغيره المينواني ومن حيث بحسب عالم القدس وهو حبه العالم في الله
هو نفسه العاطفة المحمودة ولومن جنبتي التخصيص ولادة في العالمين
الاولاد من رضاع وارتنفاع على سبيلين مختلفين حتى وعقلي
وتدبير ارتضاء العطف من لادة الحقيقة قوته النظرية والعلم اللباني
بما العاطفة المحمودة الحقنة التي من حبه المبدأ القديم الدائم والعاطفة المحمودة
الباطنة التي هي حبه الحسكي الدائر المالك ولبن صرع القوتين نور
العلم وبوجه الحكمة وكما الرضاع الجيد ان لم يكن كالحليب السماوي ومن ثم حكم
الولادة الهيم لانه فكذلك الرضاع الروحاني لم يكن كالحليب العفواني
بالاضافة الى انها منه جواهر عالم السج الجيد ومن ثم لا اتصال بالموارد
القدسية اعني روقه ملائكة المعجزين وروحه جوده القدسيين ولا
سبحا روح القدس الذي يهب الصور برون ربه الوهاب على ما قد
قال جل سلطان في تنزيل الكريم ورواته الحكم اما انا رسول ركب
لا يجب كلف عظاما وكذا وكما اقل النصاب المعتبر لموعده في الرضا في
عشر رضعات تامات فكذلك الرضاع العفواني يعبر لا محال في
نصابه الاول صد الاستتمام تعرف عاقل المراتب العشر شلبيته
البده والعود وبما نصف قطر نظام الوجود والمحيط به الله سبحانه

نبي

والله بكل شيء محيط وكيفية الانتهاء الى جبابه والمصير الى البقاء
والبقاء به تعالى شأنه ونظام سلطانه في المبدأ والمعاد ولا يبعد
الانسان من الحكماء، لم تحصل له تلك خلق البدن الظلماني والبروج
عالم النور التي حتى يصير البدن بالنسبة اليه كعقيص طيرة و...
اخرى معترابنا، الحقيقة وخوب اليقين جعل الله وآياكم من نقص
اولياءه الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون واذا بلغ برقي التوفيق
بنا هذه المقام فليختم عليهم باذن الله سبحانه بارة الكلام وكتب سبحانه
الجانية الفانية اخرج المربوبين الى رحمة ربه الحميد الغني محمد بن محمد بن علي
بار الله ادا الحسين ختم الله نبيه بالحسنى وحي آية شهر رسول الله
الكريم شعبان الحرام لعام ١٠٢٨ من هجرة المصطفى حاتم المصطفى

مستقراً

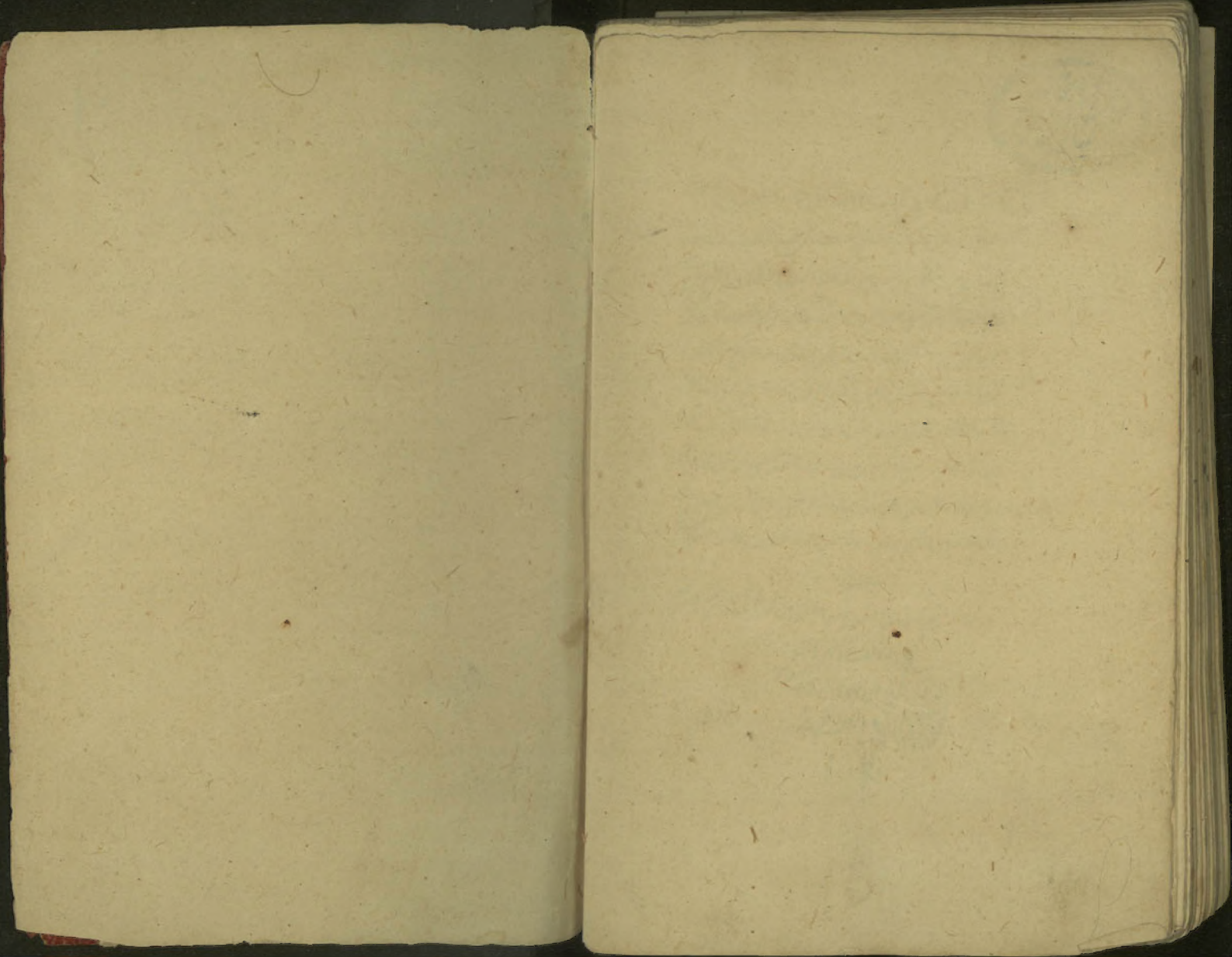
قدمت وبالحجرت في شهر جمادى الاولى من شهر سنة ١٠٩٢

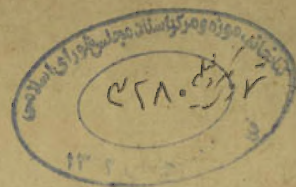
اللفظ في الهم والنبوة
اللفظ في الهم والنبوة

من قباله بركات

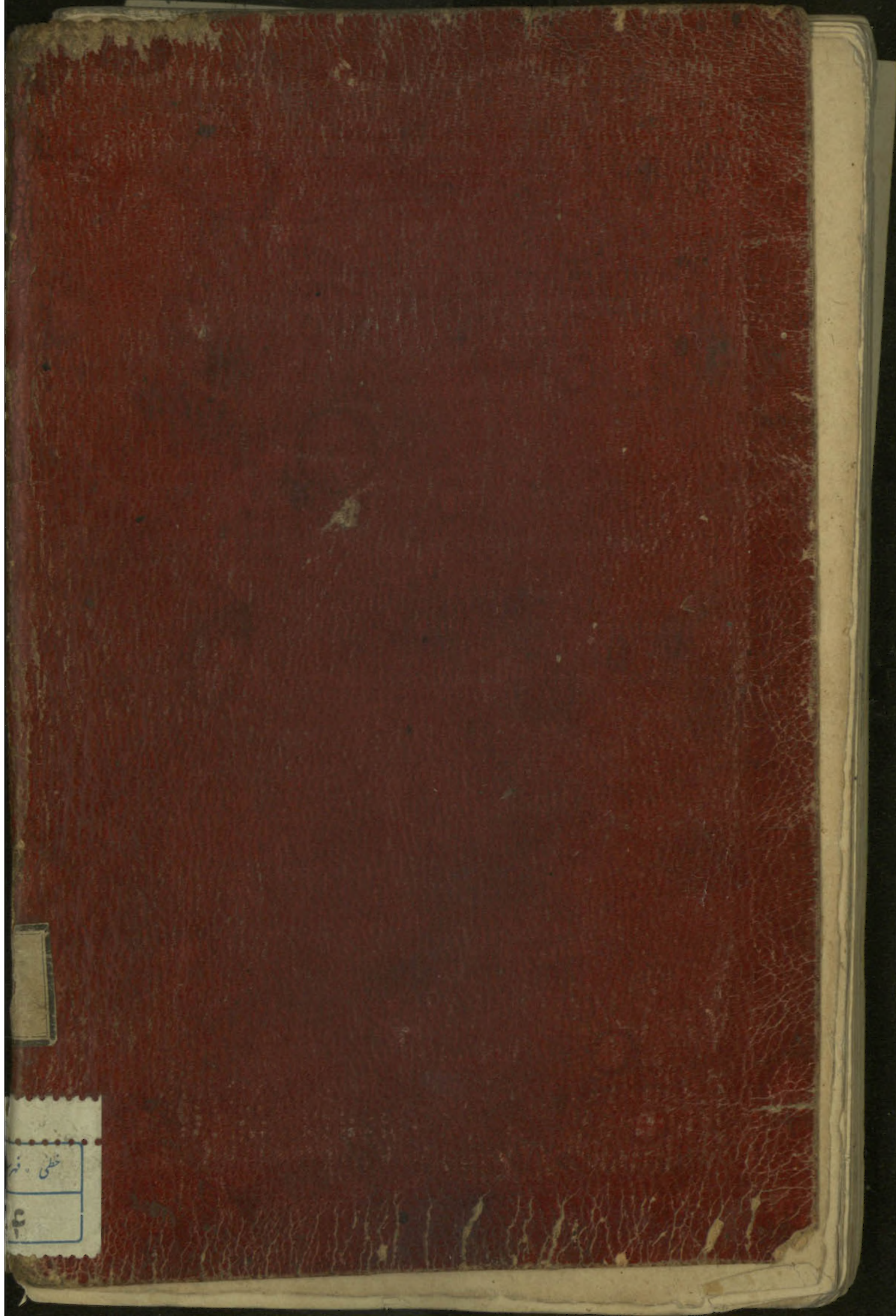
والله اعلم

١





سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



خطی . فهرس

۴